الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2019

فرع: علوم التسيير

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

دور النشاط التصديري خارج المحروقات في دفع التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013-2017

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " مالية المؤسسة "

إعـداد الطلبة:
- بولرواق رحاب
- كينوشة محسن

تحت إشراف:
إلياس الهناني فراح

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
لطرش جمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
إلياس الهناني فراح	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
بوسالم أبوبكر	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

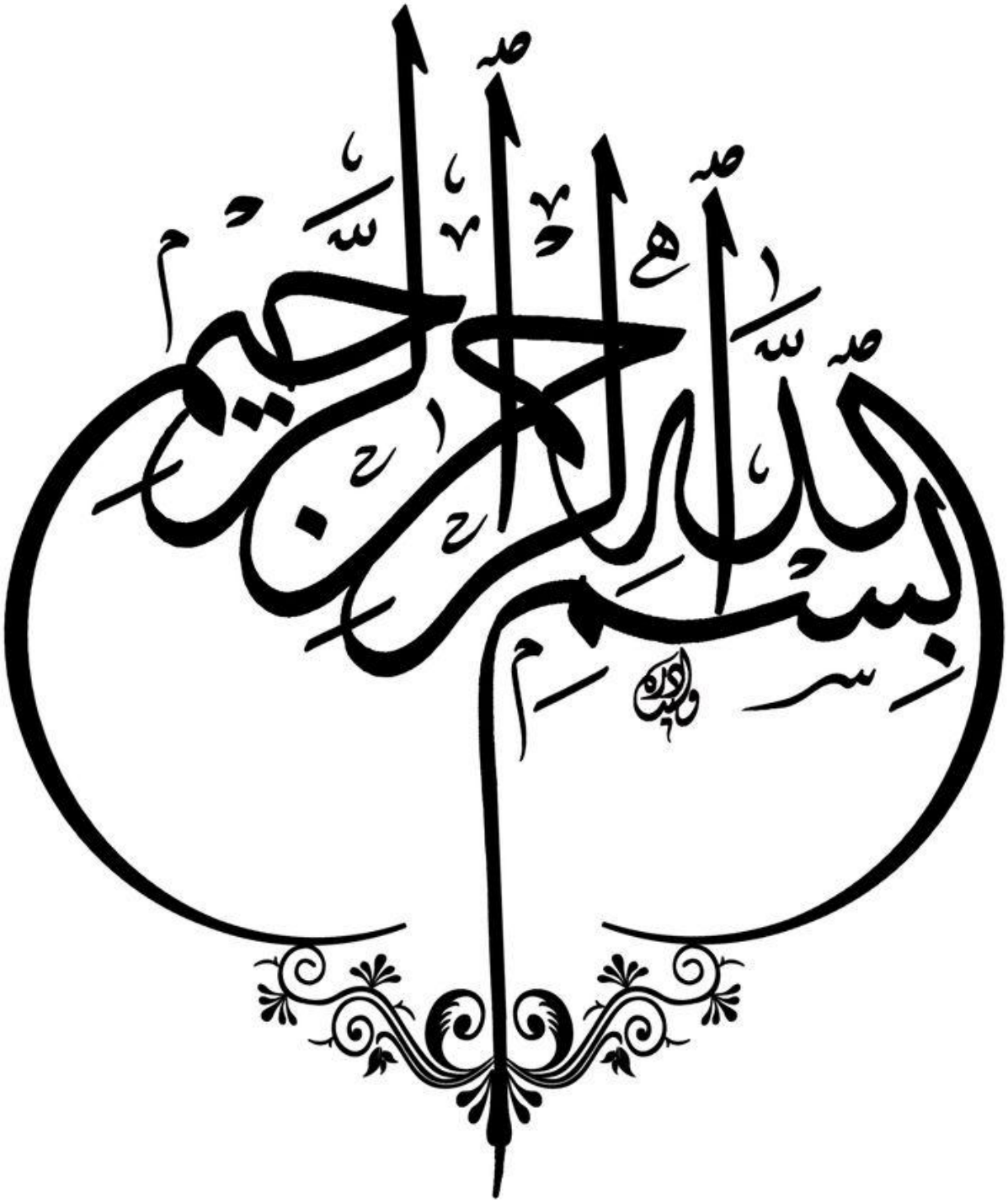
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

نشكر الله عز و جل على منه و كرمه ، إذ وفقنا في مسيرة البحث لإتمام هذا

التقرير التي نرجو أن تكون عونا

و مرجعا يعتمد عليه من يأتي بعدنا

" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم، فإن الله يحب الشاكرين"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه أن

أعانني ووفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع شكر دائم وموصول إلى الأستاذ المشرف الأستاذة ألياس الصغاني فراح على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى ما أسداه وأهداه من نصائح وتوجيهات قيمة رسمت لهذا العمل طريقا إلى النجاح ، و كذلك الأستاذ بوسالم ابوبكرالذي أشرفني بإشرافه على مذكرتي ولم

يبخل علي بتوجيهاته القيمة طيلة فترة إنجازها . شكر جزيل لمن علموا دروسا في الإخلاص وحب العلم كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة هذه المذكرة وقبول مناقشتها. شكر جزيل لكل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية كما أشكر كل من كانت له

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك..... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.....

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة..... وعلم ونصح الأمة.....

إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تسليما.....

إلى رمز بالهيبة والوقار..... إلى من كلت أناملة لأجل سعادتنا وبه أزداد افتخارا.....

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ويجعل حياتي كلها أنوارا.....

" إلى مثلي الأعلى أبي نور الدين "

إلى مصدر إلهامي ومحققة أحلامي..... إلى من أسقتني الحب والحنان.....

إلى من يغيب نظرها عن نظري وشغل شغلها حياتي.... إلى بلسم الشفاء.....

" أمي الحبيبة وردة"

إلى أغلى ما أهداني والداي قناديل حياتي أخواتي منادي، آية، بسمة وزوجها محمد والكتكوتة

دينا....

إلى أغلى إنسانة .... إلى قدوتي ومثلي الأعلى.... إلى عمتي نصيرة

إلى من تقاسمت معه عناء هذا البحث " محسن "

كما أهدي ثمرة هذا العمل إلى أصدقائي وأخص بالذكر صديقي شرف الدين، أيوب....

إلى من عشت معهم أحلى اللحظات " مريم، هند، هناء، القزم، ريان، لمياء....

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي أهدي هذا البحث راجية من الله تعالى أن يجعله نفعا

ويلقى الاستحسان

رحاب

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا و أكرمنا بالتقوى، جئت أبحث عن كلمة ضننتها توفي حق الناس أعطوني الحياة و الأمل ، الدفع و القوة،

إلى أناس كانوا السر في وجودي

إلى روح أبي الطاهرة

إلى سندي في الحياة أمي

وإلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل أقاربي.

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء.

إلى أساتذتي الكرام و كل رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع المقبلين على التخرّج

محسن

الملخص:

يمارس النشاط التصديري أثار إيجابية عديدة بوصفه قاطرة لإنماء الإقتصادي بالدول المختلفة، وهذا إستنادا إلى ما أشارت إليه العديد من الدراسات التي خلصت إلى أن الميل إلى زيادة الصادرات يحيل إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي و يعمل على تصحيح الإختلالات الهيكلية بما يسمح و الإستغلال الأمثل للموارد.

الكلمات المفتاحية:

النشاط التصديري، التنمية الإقتصادية

Abstract:

According to the findings of severalstudies, export activity, considered as an engine of economicdevelopment in different countries, has many positive effects. Thesestudiesconcludedthat the tendency to increase exports results in increasedeconomicgrowth and reforms the structural imbalances in order to allow the optimum utilisation of resources. Although

Key words :

Exports activity, Economoc divlopment,

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
البسملة	–
الشكر والعرفان	–
الإهداء	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**V**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية و النشاط التصديري	
تمهيد	**5**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية	**6**
المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية ومصادر تمويلها	**6**
المطلب الثاني: أهداف التنمية الإقتصادية و أهميتها	**14**
المطلب الثالث: عناصر التنمية الإقتصادية	**16**
المطلب الرابع: إستراتيجيات و نظريات التنمية الإقتصادية	**17**
المطلب الخامس: معوقات التنمية الإقتصادية	**42**
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للنشاط التصديري	**47**
المطلب الأول : مفهوم التصدير و أهميته	**47**
المطلب الثاني: إجراءات التصدير	**48**
المطلب الثالث: الظروف المؤثرة في عملية التصدير	**50**

المطلب الرابع : إستراتيجية التصدير	**52**
المطلب الخامس: مزايا وعيوب التصدير	**52**
المبحث الثالث: دراسة قطاعات التصدير والتنمية الاقتصادية	**54**
المطلب الأول: دور قطاع الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية	**54**
المطلب الثاني: دور قطاع الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية	**58**
المطلب الثالث: دور قطاع الصحة في تحقيق التنمية الاقتصادية	**60**
المطلب الرابع: دور قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية	**64**
المطلب الخامس: دور قطاع الخدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية	**68**
خلاصة الفصل	**71**
الفصل الثاني:دراسة تحليلية لدور النشاط التصديري في دفع التنمية الاقتصادية في الجزائر	
تمهيد	**73**
المبحث الأول :مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2013-2017	**74**
المطلب الأول: واقع الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر	**74**
المطلب الثاني: واقع البطالة في الجزائر	**86**
المطلب الثالث: واقع التضخم في الجزائر	**88**
المطلب الرابع: واقع سعر الصرف في الجزائر	**90**
المبحث الثاني: النشاط التصديري في الجزائر	**92**
المطلب الأول: تطور صادرات المواد الغذائية خارج المحروقات في الجزائر	**92**
المطلب الثاني: تطور صادرات المواد الخام خارج المحروقات في الجزائر	**94**
المطلب الثالث: تطور صادرات المواد نصف مصنعة خارج المحروقات في الجزائر	**95**
المطلب الرابع: تطور صادرات معدات وتجهيزات صناعية خارج المحروقات في الجزائر	**97**

المبحث الثالث : اختبار الفرضيات	**99**
المطلب الأول: اثر النشاط التصديري على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2017	**99**
المطلب الثاني: اثر النشاط التصديري على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2013-2017	**100**
المطلب الثالث: اثرالنشاط التصديري على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2013-2017	**100**
المطلب الرابع: اثرالنشاط التصديري على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2013-2017	**100**
خلاصة الفصل	**102**
خاتمة	**104**
قائمة المراجع	**108**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2013-2017	78
02	معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2013- 2017)	87
03	تطور معدلات التضخم للفترة (2013-2017)	89
04	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل أهم العملات الدولية.	90
05	تطور صادرات المواد الغذائية من غير المحروقات في الجزائر	92
06	تطور صادرات المواد الخام من غير المحروقات في الجزائر	94
07	تطور المواد نصف مصنعة من غير المحروقات في الجزائر	95
08	تطور صادرات معدات و تجهيزات صناعية من غير المحروقات في الجزائر	97
09	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمؤشرات التنمية الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية	99
10	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر لمؤشرات التنمية الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية	101

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مصادر تمويل التنمية الإقتصادية	13
02	الحاجات الأساسية.	22
03	الحلقة المفرغة للفقر	43
04	طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي	75
05	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي .	78
06	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي	79
07	ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015-2017)	80
08	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي.	81
09	نسبة مساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي	82
10	نسبة مساهمة قطاع الخدمات خارج الادارة العمومية في الناتج المحلي الاجمالي	83
11	نسبة مساهمة قطاع خدمات الادارة العمومية في الناتج المحلي الاجمالي	84
12	نسبة مساهمة الحقوق والرسوم على الواردات في الناتج المحلي الاجمالي	85
13	تطور معدلات البطالة في الجزائر	87
14	تطور معدلات التضخم للفترة (2013-2017)	89
15	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل أهم العملات الدولية	91

مقدمة

تمهيد:

يعتبر النشاط التصديري واحدا من بين الأنشطة الرئيسية التي تساهم في تحفيز التنمية الإقتصادية، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير بعملية التصدير في الفكر الاقتصادي عبر مختلف المدارس والمذاهب الاقتصادية هذا غلى جانب العديد من الدراسات التي جاءت في هذا الإطار.

فالجزائر بالرغم من مرور فترة ليست بالقصيرة منذ إعلانها إتباع استراتيجية لتنمية الصادرات قصد الابتعاد عن الأحادية في التصدير و القيمة النفطية على ما يفوق 93% من إجمالي الصادرات وما لذلك من سلبيات على الاستقرار الاقتصادي، إلا أن نتائج هذه الاستراتيجية تبقى جد محتشمة، بحيث بقيت نسبة الصادرات غير النفطية تبقى عبارة عن صادرات تقليدية ذات تقنية بسيطة وليست متأتية من شريحة واسعة من المؤسسات الإنتاجية .

الإشكالية الرئيسية:

انطلاقا مما تقدم يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية للموضوع على النحو التالي:

هل هناك دور للصادرات في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

الإشكالية الفرعية:

سعيا نحو التعرض لمناقشة الإشكالية الرئيسية السابقة و سرد تصور منطقي للإجابة عليها لابد لنا من تجزأتها على مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في إدراك مسعانا ذاك، هذه الأسئلة نصوغها بالشكل التالي:

1- هل هناك اثر للنشاط التصديري على الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2013-2017؟

2- هل هناك اثر للنشاط التصديري على البطالة في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2013-2017؟

3- هل هناك اثر للنشاط التصديري على التضخم في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2013-2017 ؟

4- هل هناك اثر للنشاط التصديري على سعر الصرف في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2013-2017؟

الفرضية الرئيسية:

1- هناك دور لمؤشرات التنمية الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2013-2017؟

فرضيات الموضوع:

كإجابة مؤقتة على الإشكالية الفرعية المطروحة يتم صياغة الفرضيات التالية والتي على أساسها ستبنى محاور هذا الموضوع للمناقشة والتأكد من صحتها من عدمها هذه الفرضيات نوردها كما يلي:

1- هناك دور للناتج المحلي الإجمالي في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2013-2017.

2- هناك دور للبطالة في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2013-2017.

3- هناك دور للتضخم في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2013-2017.

4- هناك دور لسعر الصرف في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2013-2017.

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة اهميتها من اهمية موضوع التنمية الاقتصادية وحاجة الجزائر إلى إرساء قواعدها في ضل التخلف التي تعرفه قطاعاتها الاقتصادية كما تزيد الدراسة اهمية باعتمادها على النشاط التصديري كمدخل كما تزيد الدراسة أهمية باعتمادها على النشاط التصديري كمدخل للوصول لهذه التنمية الاقتصادية تبع لما أشارت إليه العديد من الدراسات الاقتصادية من كون ان الصادرات تلعب دورا هاما بوصفها قاطرة لذلك.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- محاولة تقديم إطار نظري حول الصادرات و توضيح مدى اهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

2- صياغة و تقدير نموذج قياسي يشرح العلاقة القائمة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع التي ادت بنا إلى معالجة الموضوع دون غيره في مايلي:

1- طبيعة الاقتصاد الجزائري، كون الصادرات يمكن ان تكون محفزة للنمو، وهذا ما نلمسه من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين ومتخذي القرار حول هذه الفكرة.

2- النقص الشديد في الدراسات والبحوث المتعلقة لموضوع الصادرات.

المنهج المستخدم في الدراسة:

سيتم معالجة الموضوع محل الدراسة ، للإيجاب على تساؤلات مطروحة معتمدا على منهج الوصفي والتحليلي لاستعراض واقع الصادرات على النمو في الاقتصاد وكذا المنهج الإحصائي لدراسة الجوانب المتعلقة بتطور الصادرات والتنمية الاقتصادية خلال الفترة المغطاة، باستعمال المعطيات المشتقة من مخلف المصادر.

حدود الدراسة:

لكي يكون تحليل الموضوع حقيقيا لابد من حدود لدراسته، فيما يخص الحدود المكانية فهذه الدراسة ستتم على الاقتصاد الجزائري، وأما الحدود الزمانية فإن فترة الدراسة تمتد من 2013 إلى 2017.

هيكل البحث:

ستقوم من خلال هذا البحث بتقسيم البحث إلى فصلين و كل فصل بدوره إلى ثلاثة مباحث في الفصل الأول الجزء النظري للدراسة وينقسم بدوره إلى مباحث فيها التعاريف الخاصة بالنشاط التصديري والثاني بالتعريفات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والثالثة يتحدث عن الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني سنعرض فيه الجزء التطبيقي و ينقسم أيضا إلى ثلاث مباحث الأول تحدثنا فيه عن واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر والمبحث الثاني تناولنا فيه واقع التصدير في الجزائر أما المبحث الثالث استعملنا فيه برنامجSPSS

مرجعية البحث:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على الكتب و المراجع الرسائل الجامعية المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى المجالات و المقالات العلمية.

صعوبات البحث:

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات و المشاكل أثناء إعداد هذا الموضوع سواء تعلق الأمر بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي، بحيث شكلة لنا حجر عثرة أمامنا للوصول إلى نتائج جيدة لهذا الموضوع، لكن أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا الموضوع، هي على النحو الأتي ذكره:

التضارب الكبير في الإحصائيات بإختلاف مصادرها و الذي أخذ من وقتها الكثير في التحري من صحة ودقة المعلومات من هذه المصادر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والنشاط التصديري

تمهيد:

تعتبر مسائل تحقيق التنمية عموما والتنمية الإقتصادية على وجه الخصوص أحد أهم الغايات التي تسعى إليها الدول النامية وبالأخص الجزائر بإعتبار أن التنمية الإقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.

ولعله من المناسب لنا ونحن نبحث عن مسألة دور النشاط التصديري في دفع التنمية الإقتصادية من الهام جدا التعرف بالدراسة للمفاهيم الخاصة بالنشاط التصديري و علاقته بالتنمية الإقتصادية على إعتبار انه ثمة علاقة وطيدة بين الأثنين، كما أشارت العديد من الدراسات .

فمن بين المتغيرات الإقتصادية الكلية و التي تشكل الدخل الكلي لأي بلد نجد القطاع الخارجي و الذي يعبر عمن الفرق بين الصادرات و الواردات للإقتصاد المعني، ومن هنا يمكننا ان نكتشف ذلك الاثر الإيجابي الذي يمكن ان يحدثه نمو الصادرات على الدخل الوطني الكلي، هذا الأخير الذي يعتبر أحد الجوانب الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية، كما ان الأثار التي يساهم بها النشاط التصديري بمختلف القطاعات الصناعية، الفلاحية، السياحة، الخدمات و الصحة كلها أثار تعكس الأهداف الأساسية للإنماء الإقتصادي إن هذا الفهم الذي تستهدفه هو ما سيمهد لنا إستقصاء النشاط التصديري في الدول النامية ليتسنى لنا فيما بعد بتقصي مدى نجاح النشاط التصديري في دفع التنمية الإقتصادية.

وسعيا لتحقيق العلاقة التي تربط الصادرات بالتنمية الإقتصادية نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنشاط التصديري.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الإقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة الهاجس الأول الذي يشغل ميدانيا بال واضعيّ خطط التنمية فيها وفكريا بال الباحثين في مجال اقتصاد التنمية الذين كانت أبحاثهم عن اقتراح العديد من النظريات التي تهدف إلى تحقيق الانطلاق المنشود.

فإن التنمية الاقتصادية هي خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح وتهدف التطوير والنجاح.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية و مصادر تمويلها:

أصبحت التنمية الاقتصادية Economic Development مسألة اجتماعية وسياسية تمثل مكانا بارزا في الأمورالعالمية منذ عام 1945 وكذلك غدت دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية:

نظرا للأهمية البالغة لموضوع التنمية الاقتصادية بالنسبة لجميع الدول أولى هذا الموضوع عناية خاصة وحيزا شاسعا في كتابات المفكرين الاقتصاديين مما أبان على العديد من التعريفات للتنمية الاقتصادية كنتيجة لهذا الاهتمام المتزايد، فالبعض يعرفها على أنها: « تلك العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، بحيث يجب أن يقتضي هذا الانتقال إلى إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي »[1].

ويعرفها آخرون بأنها: « عملية تعمل على زيادة الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع » [2].

ويعرفها آخرون بأنها: « العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي » [3].

وعلى العموم التنمية الاقتصادية هي العملية التي تتحقق من خلالها زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء [4].

نلاحظ في بعض الأحيان يتم الخلط بين مفهوم النمو الاقتصادي Economic Growth والتنمية الاقتصادية Economic Devlopment ويعد الاقتصادي شومبيتر أول من حاول التمييز بين النمو

---

[1] بن ساحة مصطفى، معوقات نجاح النشاط التصديري فيدفع التنمية الاقتصادية بالدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تجارة دولية، 2017/ 2018، ص: 6.

[2] غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص: 31.

[3] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، سلطنة عمان، 2007، ص: 121.

[4] غازي محمود ذيب الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في هذه المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير في حين أن التنمية لا تحل إلا مع المدى الطويل ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضيّ فترة زمنية طويلة نسبيا [1].

النمو الاقتصادي يعبر عن مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أي الجانب الكمي للزيادة الذي لا ينتج عنه بالضرورة حدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وتعرف الحالة العكسية للنمو الاقتصادي بالركود الاقتصادي أو الكساد [2].

من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتي تعمل على انطلاق الطاقات البشرية والقدرات الإبداعية للناس وتساعد على أن يكتسب المجتمع قدرات جديدة علمية وتكنولوجية وإدارية تمكنه من مواصلة التقدم على كل الجيهات.[3]

الفرع الثاني: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية

يمكن تمويل التنمية كما أسلفنا ذكرا من مصادر داخلية ومن مصادر خارجية أيضا ويعطي شرحها بنوع من التفصيل على النحو التالي:

1. مصادر تمويل داخلية:

يمكن النظر إلى وسائل تمويل التنمية من جانبين:

الأول:الوجه الحقيقي، ويعني الموارد الحقيقية التي تتمثل في سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار.

الثاني:الوجه النقدي، ويعني الموارد النقدية التي يتم بواسطتها توفير الموارد الحقيقية للتنمية.

وتتكون مصادر التمويل الداخلية من عدة أنواع أهمها ما يلي:

أولا: الإدخارات: إن مصادر الإدخار ثلاثة وهي:

- ✓ الإدخار العائلي.
- ✓ إدخار قطاع الأعمال.
- ✓ الإدخار الحكومي [4].

[1] عماد السخن، التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص: 13.

[2] دكتور جمال حلاوة ودكتور علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص: 30.

[3] المرجع نفسه، ص: 31.

[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 188، 190.

أ- **الإدخار العائلي:** تعتبر مدخرات القطاع العائلي عن الفرق بين الدخل المتاح – أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الاستهلاك، وتتأتي هذه المدخرات من عنه مصادر تتمثل في:

المدخرات التعاقدية: وهي تشمل العديد من الأشكال كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة مختلف الصناديق التي تنشئها الهيئات والمؤسسات، وتتميز هذه المدخرات بطابعها الإلزامي وباستقرار كبير في قيمتها.

الزيادة الحاصلة في الأصول النقدية لدى الأفراد: وهي عبارة عن الزيادة في ما يحتفظ به الأفراد من نقود أو أصول أخرى كالمجوهرات والحلي، بالإضافة إلى الودائع من صناديق التوفير أو البنوك سواء الجارية أو الآجلة، أو المستخدمة في شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة.

الاستثمار المباشر في شراء الأراضي والمزارع والمساكن والمتاجر.

سداد الديون ومقابلة الالتزامات السابقة: ويعتبر هذا الصنف من المدخرات من أهم مصادر الإدخار بالدول النامية إذ ما قورنت بالدول المتقدمة [1].

ب- **مدخرات قطاع الأعمال:** تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهمية النسبية في الاقتصاد الوطني ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الأعمال، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن مدخرات هذا الأخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير موزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع [2].

ج- **مدخرات القطاع الحكومي:** يتحقق الإدخار بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق سحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضرائب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة [3].

ثانيا: الضرائب:

تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة إن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لأغراض الاستثمار، وإن النوع الثاني من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال.

---

[1] بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

[2] عماد السخن، مرجع سبق ذكره، ص ص: 112، 113.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 296.

والسياسة الضريبية الناجحة والتي تساعد على دفع العملية التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى جملة أمور أهمها:

أ- يجب أن تستهدف تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية.

ب- يجب أن تستهدف الحد من الاستهلاك وخاصة غير الضروري.

ج - يجب أن يكون الهيكل الضريبي مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية.

د- يجب أن تستهدف أيضا تغيير نمط الاستثمار، وكذلك الحد من تفاوت مستويات الدخول ومستويات الاستهلاك المختلفة [1].

ثالثا: التمويل بالعجز (التمويل التضخمي):

وهي عبارة عن زيادة إنفاق الحكومة عن إيراداتها الجارية، مما يؤدي إلى لجوء الدول النامية إلى التضخم لسد جزء من هذه الفجوة، وبالتالي فإن التضخم إذا ما نجح في رفع معدل الإدخار الوطني يعتبر شكلا من أشكال الإدخار الإجباري ويمكن أن يضر التمويل التضخمي بالاقتصاد الوطني في البلاد النامية نظرا لضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وارتفاع الميل للاستهلاك [2].

رابعا: استخدام القطاع الزراعي كوسيلة للتمويل:

استخدم القطاع الزراعي في عدد من البلدان التي أصبحت ضاهية اليوم كوسيلة لتمويل الصناعة سيما وإن الزراعة في العديد من الحالات تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والاستخدام (employment) وخاصة في بداية مرحلة التنمية فيها، لذلك تم تحميل القطاع الزراعي النصيب الأكبر من تكلفة التصنيع، كما هو الحال في فرنسا أو الإتحاد السوفياتي واليابان...إلخ.

وفي البلدان النامية فإن القطاع الزراعي يتصف بوجود بطالة مقنعة، والذي يعني وجود إدخار كامن يمكن أن يساهم في زيادة معدل الاستثمار والناتج الكلي إذا ما تم سحب فائض العمل من الزراعة وتشغيله في مشروعات أخرى وخاصة في الصناعة، وإضافة إلى هذا الجانب فإن الزراعة تعرضت إلى فرض الضرائب المرتفعة لغرض تمويل التصنيع، وكذلك إبقاء أسعار السلع الزراعية منخفضة بشكل معتمد لتحويل نسب التبادل التجاري الداخلي فيما بين الزراعة والصناعة لصالح الأخيرة. وقد مثلت هذه الأساليب أدوات لتحويل المدخرات من الزراعة إلى الصناعة، لكن نجاح أساليب معينة في تجارب الماضي قد لا يبرر بحد ذاته تطبيقها في ظروف مختلفة، إلا أنها تبقى مع ذلك قادرة على المساهمة بدور معين في تمويل التنمية من خلال الاستثمارات الصغيرة وانتقال فائض العمل [3].

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 192، 193.

[2] خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، صص: 196، 197.

2. مصادر تمويل خارجية:

إن قصور المدخرات المحلية عن تحويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية، وتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتحويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي [1]:

- ✓ مصادر تمويل خاصة.
- ✓ مصادر تمويل الرسمية.

أولا: المصادر التمويل الخاصة: وتنقسم مصادر التمويل الخاصة إلى قسمين هما:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment)

ب- القروض التجارية (Commercial Lending) [2].

أ- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** فالاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الغير مباشرة مباشرة منه، كونه يتضمن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي إداري في الأجل الطويل، وبغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عن الوحدات وتسويقها [3].

وينقسم هذا النوع من الاستثمار إلى قسمين:

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة: ويقصد بهذا النوع من تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة، وقد تزايد هذا النوع منذ بداية السبعينات.

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية: وهي تأخذ الشكل الثنائي في النشاط وتأخذ واحدا أو أكثر من الأشكال التالية:

1- شركات توزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي).

2- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص.

3- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي من جهة ورأس المال الحكومي ورأس المال الوطني من جهة أخرى.

3- الشركات متعددة الجنسية: ويعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها شركات يمتد نشاطها الاقتصادي ليغطي كافة المشروعات التي تشرف على أو تدبير مصنعا أو منجما في دولتين أو أكثر [4].

---

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 298.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 198.

[3] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص: 23.

[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

ب- القروض التجارية: (Commercial Lending): تعتبر القروض التجارية من أكثر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع، وتتكون هذه القروض من ثلاثة أنواع هي: قروض السندات، والقروض المصرفية التجارية، وإئتمانات التصدير، وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه الأنواع من القروض.

القروض المالية (قروض السندات): (Bond Loans): وهي أحد أشكال استثمارات المحفظة، والشكل الآخر هو شراء الأسهم في منشآت البلدان النامية، ففي السوق الدولية للسندات تقوم الحكومات بالاقتراض طويل الأمد (من 5 إلى 25 سنة) وذلك من خلال إصدار السندات، والتي يقوم المستثمرون في البلدان المتقدمة بشراء هذه السندات من خلال الوسطاء.

القروض المصرفية التجارية: (Commercial Bank Lending): والقناة الأخرى والأحدث لتحويلات رأس المال هي القروض المصرفية التجارية وخاصة من سوق العملات الأوروبي، وتمنح القروض من العملات الأوروبية عادة لفترات أقصر من قروض السندات وأن سعر الفائدة التقليدي لهذا الغرض هو سعر الإقراض من بنوك لندن والمسماة (Libor) والمقترضون يدفعون علاوة على (Libor) وذلك استنادا إلى تقديرات السوق بالنسبة للمخاطر، وأن العلاوة المدفوعة من قبل البلدان النامية هي عادة أعلى نظرا لارتفاع المخاطر فيها.

إئتمانات التصدير: (Export Credits): إن الشركات المصدرة ومصارفها التجارية تعرض إئتمانات التصدير إلى البلدان المستوردة كوسيلة لتشجيع المبيعات من خلال السماح لتأخير الدفع على الإستيرادات وغالبا ما تكون هذه الإئتمانات بأسعار فائدة تجارية [1].

ثانيا: مصادر تمويل رسمية:

إن تدفقات التمويل الرسمية تشمل نوعية من التدفقات:

1- تدفقات الثنائية (الحكومية).

2- التدفقات متعددة الأطراف والتي تتم من خلال المنظمات والوكالات.

1- التدفقات الثنائية: تتكون من العناصر الآتية:

أ- المنح والإعانات.

ب- القروض.

ج- الاستثمار المباشر [2].

أ- **المنح والإعانات:** تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو معونات فنية [3].

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 206، 207.

[2] المرجع نفسه، ص ص: 208، 209.

[3] إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 299.

ب- القروض: وهي نوعان: الأول قروض طويلة الأجل والثاني قروض قصيرة الأجل، والقروض طويلة الأجل تتسم بدورها إلى قسمين [1].

قروض مسيرة: ويقصد بها تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة استرجاعها مسيرة وبسيطة، ويغلب عليها طابع المساعدة وتقديم توجيهات أكثر من طابع الربحية [2].

كما تمنح الحكومات أيضا قروضا قصيرة الأجل وعلى أسس تجارية، كما هو الحال مع إئتمانات التصدير (Exports Credits) رغم أنه هناك أنواع أخرى من إئتمانات التصدير التي لا تكون قصيرة الأمد [3].

د- الاستثمار المباشر الخاص المباشر: (Direct PrivateForgeignInvestment): يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات المملوكة للأجانب سواءً كانت هذه الملكية كاملة أم بالاشتراك مع رأس مال وطني، وذلك ما يكفل الرقابة المباشرة للمستثمر الأجنبي على المشروع [4].

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 211.

[2] خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 211..

[4] خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

الشكل رقم (01): مصادر تمويل التنمية الإقتصادية

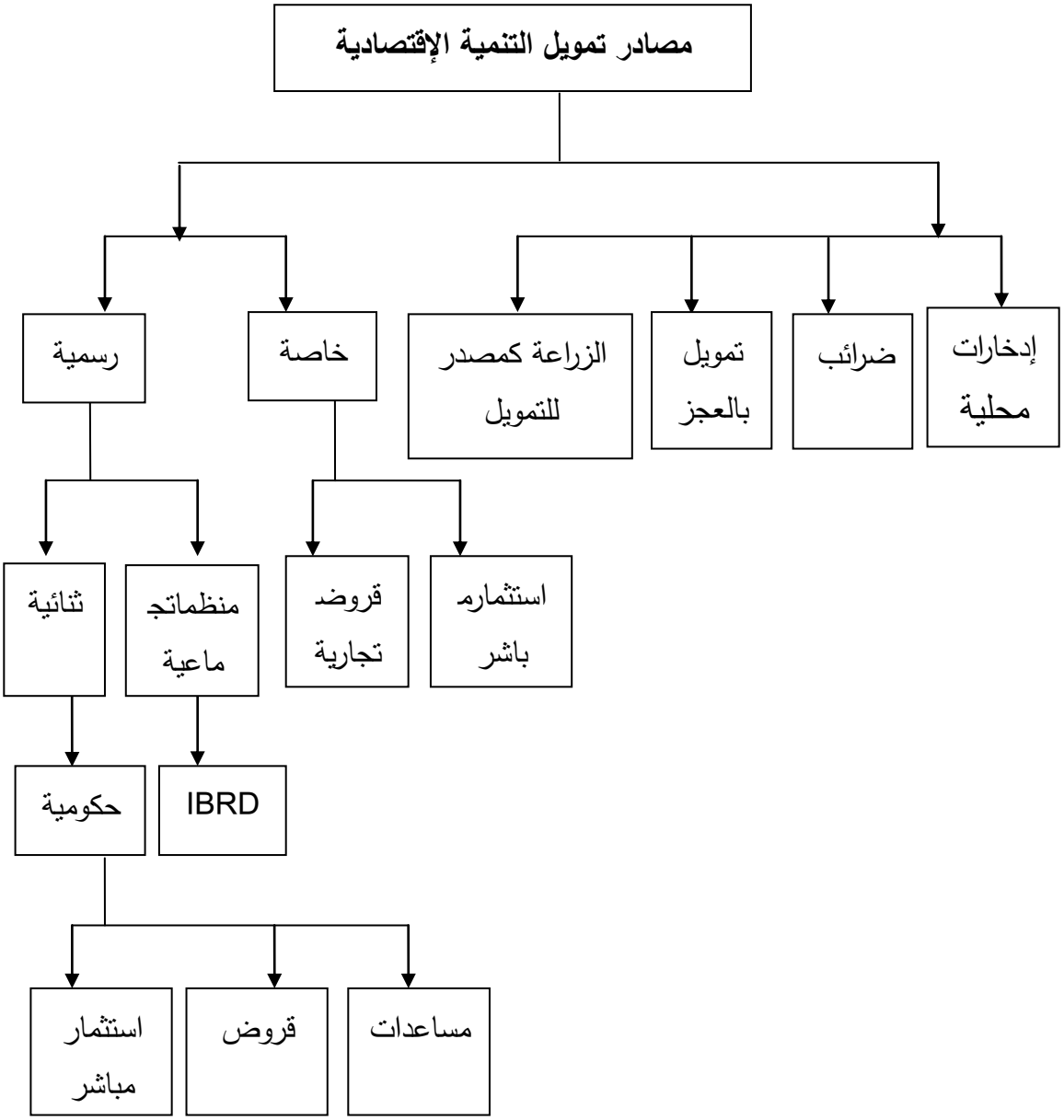

المصدر: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

إن النمو الاقتصادي عفوي تلقائي، ولكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه وتدخل من قبل الدولة والشعب، فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الإستراتيجية المختلفة فيأتي بصورة عفوية تلقائية دونما إعداد أو تخطيط مسبق .[1]

[1] دكتور جمال حلاوة، دكتور علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية وأهميتها:

نستعرض فيما يلي أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية:

نظرا للتباين الكبير في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد فإنه قد يكون من الصعب في مجال دراسة أهداف التنمية الاقتصادية أن نحدد وبشكل معياري أهداف التنمية الاقتصادية يمكن تعميمها على جميع بلدان العالم، إلا أن هناك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي إلى تحقيقها في معظم البلدان ولكننا قبل أن نتطرق إلى هذه الأهداف الرئيسية فلابد من الإشارة إلى أنه عند وضع أهداف التنمية لابد من مراعاة الأمور التالية:

1- أن تساعد هذه الأهداف على تحديد أو قياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الاقتصادية.

2- يجب أن تتحدد هذه الأهداف المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها من الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الاقتصادية.

3- يجب أن توضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الاقتصادية بحيث يتم تنفيذ هذه المتطلبات دون غيرها.

4- يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن من خلال العملية الإنتاجية [1].

وبعد أخذ هذه النقاط الأربعة السابقة يعين الاعتبار يمكن أن نحدد الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول التي نوجزها فيما يلي:

1/ زيادة الدخل القومي: إنّ زيادة الدخل القومي تعتبر من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، لأن الهدف الأساسي الذي يدفع هذه الدول للقيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها واضطراب نمو عدد سكانها ولمجابهة ذلك لابد من زيادة الدخل القومي [2].

2/ رفع مستوى المعيشة: لابد من رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع بهدف تحقيق ضروريات الحياة المادية ومستوى ملائم للصحة والثقافة فالتنمية الاقتصادية ليست وسيلة لزيادة الدخل القومي وحسب وإنما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان [3].

3/ تقليل التفاوت في الدخول والثروات: هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة، ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة، ومن

---

[1] خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير قسم علوم اقتصادية، 2014/ 2015، ص: 43.

[2] غازي محمود ذيب الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 44، 45.

[3] المرجع نفسه، ص: 45.

هذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده حالة من الغنى المفرد وحالة من الفقر هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه [1].

4/ تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: تعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة، للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة [2].

الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية:

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم بالأمور التالية:

1- إن التنمية الاقتصادية هي أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية والتبعية بأشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها.

2- إن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى أفراد المجتمع من خلال زيادة دخولهم، وتوفير فرص عمل لهم، ربما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.

3- تعمل التنمية الاقتصادية على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.

4- تعمل التنمية الاقتصادية على تجسيد الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا.

5- تعمل التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي على تحسين الناتج المحلي، وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود.

6- تعمل التنمية الاقتصادية على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ويرى الباحث أن الباحث أن أهمية التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية ما بين الدول النامية والمتقدمة، على الرغم من هناك عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على تعميق الفجوة والتي مازالت متأصلة ومتوازية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، والتي يمكن تجاوز هذه الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية تدريجيا بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تعتمد اعتمادا كبيرا

[1] بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية المستقبل، جامعة الشلف (الجزائر)، ص:5.

[2] المرجع نفسه، ص ص:5، 6.

على رؤيا وإستراتيجية مدروسة وواضحة، كما أن التنمية في الدول النامية اقتصرت على المفاهيم الكلاسيكية للتنمية المتمثلة بمعدل نمو الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد دون النظر إلى الكيفية التي يتولد بها هذا النمو ولا إلى حالة توزيع الدخول بين فئات السكان [1].

المطلب الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية:

إن نجاح عملية التنمية الاقتصادية يقتضي توفر عدة عناصر لتكون الرافعة الحقيقية لتحقيق أهداف وغايات التنمية الاقتصادية وأهم هذه العناصر ما يلي:

أ- خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها إجراء تغيرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أما من الناحية السياسية، فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة الصناعية والتكنولوجية. كما تتطلب التنمية الاقتصادية لنجاحها وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ملائمة، وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.

ب- التصنيع: يعتبر التصنيع عنصر أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية، ومظهرا من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجالا لزيادة فرص العمل للجميع، ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدولة الأخرى.

كما يؤدي التصنيع إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة النامية، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوة يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني وكذلك القضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات النامية.

جـ- رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري): تقتضي التنمية الاقتصادية توافر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس الأموال لتحصل بها على هذه المواد، من أجل رفع مستوى الاستثمار بالبلدان النامية وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب رفع مستوى الاستثمار في البلدان النامية الاعتماد على الخارج في الحصول على المعدات من آلات وسلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ إن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير حاجات التنمية، كما أن ضيق السوق المحلية يجبرنا إلى توسيع حجم السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع [2].

[1] خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 46، 47.

[2] المرجع نفسه، ص ص: 52، 53.

المطلب الرابع: استراتيجيات و نظريات التنمية الإقتصادية:

هناك العديد من الخيارات الإستراتيجية للتنمية المتاحة أمام الدول النامية بغية قولبة مختلف سياساتها التنموية في إيطار يخدم هذه الإستراتيجية، بما يفضي إلى إحداث إقلاع اقتصادي يعمل على الانتقال بوضع هذه الدول من وضع التخلف إلى وضع الإنماء.

الفرع الأول: استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

وقبل الخوض في استعراض مختلف التصنيفات الخاصة بإستراتيجية التنمية الاقتصادية ومرتكزاتها ومبرراتها، نشير إلى أن إستراتيجية التنمية عموما يقصد بها: « مجموعة من العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعات المرغوب فيها، والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق » [1]، أما إستراتيجية التنمية الاقتصادية فيقصد بها ذلك الأسلوب الذي تتبعه الدولة في رسم السياسة التنموية، والانتقال بالمجتمع من حالة الركود ووضعه على سكة النمو الاقتصادي الذاتي، وتختلف الإستراتيجية من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد المعني [2]. ويمكن في ذات السياق التكلم على ما يلي:

أولا: استراتيجيات التنموية المعتمدة على التصنيع:

أ- إستراتيجية الدفعة القوية والنمو المتوازن:

يدعو Rosenstein– Radan كأبرز أنصار إستراتيجية الدفعة القوية الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة، بحيث توجه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض، وبشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في حين أن كل منها على إنفراد لم يكن يملك مثل هذه الجدوى [3].

*** نقد الإستراتيجية:**

تعرضت هذه الإستراتيجية لعدد من الانتقادات إذ على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي:

- ✓ صعوبة جذب المستثمرين الأجانب إلى الدول النامية لتمويل الصناعة فيها بسبب وجود المشاكل الفنية الإدارية والسياسية على الرغم من تفطن " رودان " إلى ذلك منذ البداية حينما أكد على ضرورة توفير المناخ الاقتصادي والسياسي.
- ✓ صعوبة تطبيق برامج النوع الأول (برامج الصناعات الثقيلة، وصناعات الأجهزة والآلات والصناعات الاستهلاكية الخفيفة في نفس الوقت بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي منها)، إذ كيف يمكن إقامة صناعات ثقيلة والدول النامية مغلوبة على أمرها، كما لو أن النظرية تقول بأن على الدولة الفقيرة إذا أرادت النمو أن تصبح أولا غنية وهذا مالا يتقبله المنطق [4].

---

[1] علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص: 113.

[2] بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[3] إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2015، ص: 358.

[4] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

ب- إستراتيجية النمو المتوازن: فهي على غرار إستراتجية الدفعة القوية، حيث يرى نركسه أنه لا يمكن للدول النامية الخروج من حالة التخلف، إلا بإتباع إستراتيجية نمو متوازن وتنفيذ برنامج استثماري ضخم يوجه لكسر الحلقة المفرغة للتخلف عن نقطة الاستثمار، فمثل هذا البرنامج يتغلب على عقبة ضيق السوق المحلية لكل من المنتجات الصناعية على حدة، لأن الصناعات والمشاريع التي يحتويها البرنامج لكل من المنتجات الصناعية على حدة، لأن الصناعات والمشاريع التي يحتويها البرنامج المذكور تخلق طلبا على منتجات الصناعات والمشاريع الأخرى [1].

*** نقد الإستراتيجية:**

✓ أن تكلفة هذه الاستثمارات الواسعة تزيد عن إمكانية الدول النامية، فيمكن التناقض في أنه إذا لم تستطع القيام به على مراحل يمكنها القيام به مرة واحدة، أنها قابلة للتطبيق في مرحلة لاحقة للنمو أكثر من قابلتها لتحريك الاقتصاديات الرائدة.

✓ أن الفكرة تعتبر تطبيقا لوضع البطالة لدى كينز.

✓ النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الاستثمارات.

✓ أنها وفق المفاهيم التي جاءت بها فهي تصلح للنمو وليس للتنمية ... [2].

ج- إستراتيجية النمو الغير متوازن:

يرى Singer أن الدولة النامية من المستحسن أن تتبع إستراتيجية نمو غير متوازن، تكون قائمة على توجيه الموارد المتاحة إلى الاستثمار في المجالات التي من شأنها زيادة مرونة الإطار الاقتصادي القائم [3].

يعتبر هيرشمان من المؤيدين لفكرة النمو الغير متوازن، نظرا لأن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة من شأنها أن تثقل كاهل الدول النامية ويرى كذلك بصلاحها، أي إستراتيجية النمو المتوازن، لمعالجة لمشاكل الدول المتقدمة فقط [4].

وتنطوي فكرة النمو الغير متوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعا متزامنا، وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال المتاح إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى [5].

فالتنمية هي عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد باستمرار من حالة اللاتوازن إلى حالة لا توازن أخرى، ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل، وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة لخلق حالة لا توازن جديدة [6].

---

[1] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص: 358.

[2] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص: 68.

[3] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص: 358.

[4] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

[5] المرجع نفسه، ص: 69.

[6] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

***نقد هذه الإستراتيجية:**

- ✓ عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو الغير متوازن.
- ✓ إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية.
- ✓ الضغوط الناجمة من عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.
- ✓ في هذه الإستراتيجية نوع من التوجيه للمستثمرين للاستثمار في قطاعات معينة (على الأقل في البداية) وهو ما يتعارض مع حرية السوق وآلياته.

ثانيا: إستراتيجيات التنموية المعتمدة على الزراعة:

من بين الإستراتيجيات التي يمكن تمييزها هنا نجد:

1- إستراتيجية الثورة الخضراء:

أطلق اسم " الثورة الخضراءGreen Revolution " على عملية نقل التقنية الزراعية المتطورة لدول العالم الثالث وقد كان أول من أطلق هذا الاسم عليها هو " ويليام جود " مدير المعونة الأمريكية أمام جمعية التنمية الدولية في واشنطن حينما قال: « إن هذه التطورات والتطورات الأخرى في مجال الزراعة تمثل قيام ثورة جديدة، وهي ليست حمراء تتسم بالعنف كثورة السوفيت أو الثورة البيضاء في إيران ولكن بالأحرى أطلق عليها ثورة خضراء تعتمد على تطبيق العلم والتكنولوجيا »[1].

2- مراحل تبلور الثورة الخضراء:

فقد مرت فكرة الثورة الخضراء بعدة مراحل حتى استقرت في مفهومها الحالي، ففي سنوات الأربعينيات من القرن العشرين كانت المعرفة العلمية اللازمة لممارسة الإنتاج الزراعي متوفرة في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن انتشار هذه التكنولوجيات عرف نوعا من التأخر بسبب الكساد الاقتصادي الكبير في ثلاثينات القرن المذكور، بيدأنه ومع ما خلفته الحرب العالمية الثانية من زيادة الطلب على الأغذية لدعم المجهود الحربي للحلفاء، حينما شهدت المرحلة مسارعة الدول إلى إقامة بحوث علمية بغية تطوير الإنتاج الزراعي ومحاولة تطبيق نتائج هذه البحوث في أرض الميدان، وقد كان في ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأخرى المتقدمة، ثم وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

اتجهت مصانع العتاد الحربي إلى نشاط صناعة الأسمدة النتروجينية التي تمتاز بانخفاض تكلفتها والتي يتم استخلاصها من النشادر الصناعية.

ثم تم إطلاق أول برنامج عالمي للمساعدات الزراعية الموجهة لمساعدة الدول النامية، وكان ذلك من طرف مؤسسة " روكفلير " والحكومة المكسيكية ، وقد كان لهذا البرنامج آثار إيجابية على الإنتاج الزراعي بالدول النامية في الخمسينات، ثم وفي منتصف الستينات عرفت آسيا انتشار التكنولوجيا المحسنة حول المحاصيل الغذائية.

[1] إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

ثم رويدا رويدا تشكل مصطلح " الثورة الخضراء "، والذي تطبق المعرفة العلمية الحديثة والتكنولوجيات المتقدمة في الإنتاج المتقدمة في الإنتاج الزراعي بالدول النامية، وقد ساهم كل من القطاع العام والمؤسسات الخاصة غير الربحية في تمويل بحوث تطوير هذه التكنولوجيات، وقد تم نشرها بشكل عام وبدون قيود، كما عرفت الثورة الخضراء طورا آخر من أطوارها حيث كان لتبادل المواد الوراثية بحرية ودون أي قيود أثر إيجابي على غلة القمح الأرز وتحسين وراثي في منتج الذرة والذرة الرفيعة والشعير والبطاطس والحديد من البقوليات [1].

3- الجوانب السلبية في الثورة الخضراء:

على الرغم من الإيجابيات الكثيرة التي أنجزت عن طريق الثورة الخضراء، إلى أنها لم تكن بمنأى عن بعض السلبية التي لم يكن بالإمكان التكهن بها في النقاط التالية:

1/ لقد انتفع من مزايا " الثورة الخضراء " كبار المزارعين والأغنياء الذين يملكون ثروات سمحت لهم بشراء الأسمدة، مبيدات الحشرات ... إلخ ولم يكن على المزارعين الصغار إلا انتظار عطف حكوماتهم عليهم.

2/ إن استيلاء بعض من البذار بالتقنيات الجديدة جعلها أقل مقاومة للأمراض من البذار المنتجة بالطرق التقليدية، كما أنها سهلة التعرض للحشرات التي تتغذى منها التي أصابت محصول البطاطا الايرلندي وآفة الحنطة الأمريكية عام 1970 أمثلة على ذلك.

3/ حلول الميكنة والآلات في المزارع محل الأيدي العاملة مهد لتسريح هذه الأخيرة من العمل وخفض أجورها، مما جعلها تتجه إلى المدن الحصول على فرص عمل أكثر وبأجور أكبر فخالف ذلك لحد أهداف التنمية الزراعية والريفية [2].

ثالثا: إستراتيجيات التجارة الخارجية من أجل التنمية الاقتصادية:

وفيما يلي إبراز لأهم المرتكزات الفكرية لتلك الإستراتيجيات:

1- إستراتيجيات تشجيع الصادرات:

إن عرض الصادرات سواء من المواد الأولية الخام أو من المنتجات التامة الصنع يعد من المكونات الأساسية لأي سياسة تنموية تنتهجها الدول، تعتبر الدول المستعمرة في كل من إفريقيا وآسيا من المناطق الأولى التي راهنت على التطلع نحو الخارج، وذلك من خلال مناجمها المملوكة للأجانب إضافة إلى مقدراتها الزراعية، وكردة فعل أيضا في مقام ثان لتحيز تضيعي لهذه الدول في سنوات الخمسينات والستينات، فقد كان التركيز ينصب أولا على إنتاج منتجات تامة للاستهلاك المحلي ثم بعد ذلك محاولة تصدير الفائض إلى العالم الخارجي.

ترتكز هذه الإستراتيجية بالدول النامية إلى الوفرة من المواد الأولية الخام، حيث تعمل على إقامة صناعات تحويلية تستخدم تلك المواد الخام كمدخلات لإنتاج منتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة، ومن

[1] بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 42، 43.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 200، 201.

ثم تصديرها للأسواق الخارجية بغرض الاستفادة من القيمة المضافة الحالية التي تحققها هذه العملية، كما أن هذه الإستراتيجية تعمل على مساعدة الدول على التغلب على العديد من الإشكالات التي ترتبط بمسيرتها التنموية، هذه الظروف الإيجابية التي تنشئها إستراتيجية تنمية الصادرات نذكر منها:

- ✓ توفير قدر كبير من العملة الصعبة بسبب التوسع في التصدير.
- ✓ التغلب على ضيق السوق من خلال وفرات الحجم التي تنشأ من جراء التصدير أسواق خارجية.
- ✓ تحقيق أهداف زيادة العمالة وضمان أكبر عدالة في توزيع الدخل [1].

2- إستراتيجية إحلال الواردات:

تعرف إستراتيجية إحلال الواردات بأنها: « الإستراتيجية التي تسعى لمحاولة إحلال محل السلع المستوردة عادة، سلعا استهلاكية تامة الصنع بوسائل محلية للإنتاج والعرض » [2].

ويعني إحلال الواردات أن تنتج محليا ما كنا نستورده من قبل أو تنتج محليا ما كان يمكن أن نقوم باستيراده لو لم نقم بهذا الإنتاج وفجوى هذه الإستراتيجية أن تقوم الدول النامية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستوردها من الخارج [3].

تتطلب هذه الإستراتيجية بداية التقليل الشديد من استيراد السلع المشابهة لمنتجات الصناعات المنوي إقامتها في الدولة النامية وذلك عن طريق فرض حماية جمركية عالية على المنتجات الوطنية، من شأنها أن تفقد السلع الأجنبية المشابهة لميزتها التنافسية [4].

أ- سلبيات إستراتيجية إحلال الواردات:

قد يتسبب نهج إستراتيجية إحلال الواردات في نتائج عكسية، فقد لا تستطيع الصناعات الناشئة التخلي عن الحماية لقدرتها المحدودة في المنافسة العالمية كنتيجة لارتفاع تكاليف إنتاجها وعدم قدرتها على التحكم فيها، وبالتالي تقل قدرتها على اختراق أسواق الصادرات في غياب الدعم الحكومي لهذه الصناعات. كما قد تؤدي هذه الإستراتيجية إلى سوء توزيع العوائد وإلى خلق مشاكل هيكلية في الاقتصاد، كسياسة سعر العملة المرتفع اصطناعيا وتشجيعها لاستعمال المدخلات المستوردة المعفية من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع فجوة العملات الأجنبية.

أما في حالة ما إذا كانت هذه السلع المستوردة من السلع الرأسمالية معفية كليا أو جزئيا من الرسوم والضرائب الجمركية، فهذا قد يجعل من الاستثمار ذا كثافة في رأس المال بشكل مبالغ فيه، فترتفع نسبة رأس المال إلى الناتج وينخفض معدل النمو المتولد عن كمية معينة من المدخرات، وبالتالي تتسبب هذه الإستراتيجية في إهمال استخدام العمل بكثافة في صناعات إحلال الواردات [5].

---

[1] بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 44، 45.

[2] المرجع نفسه، ص: 45.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

[4] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص: 359.

[5] بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 48، 49.

رابعا: الاستراتيجيات التنموية الأخرى:

1- إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية:

ينادي أنصار هذه الإستراتيجية بضرورة فهم التنمية الاقتصادية، على أنها تشمل بالإضافة إلى الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، تخفيض عدد العاطلين عن العمل والذين يعيشون فقر مطلق، وتقليص مستمر في فجوة الدخل بين الفئات الاجتماعية، وكذلك في تلبية الحاجات الأساسية المادية المتمثلة، بحد أدنى مقبول من المأكل، والمياه غير الملوثة، والمسكن، والتعليم الأساسي، والعناية الصحية [1].

والمخطط التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (02): الحاجات الأساسية.

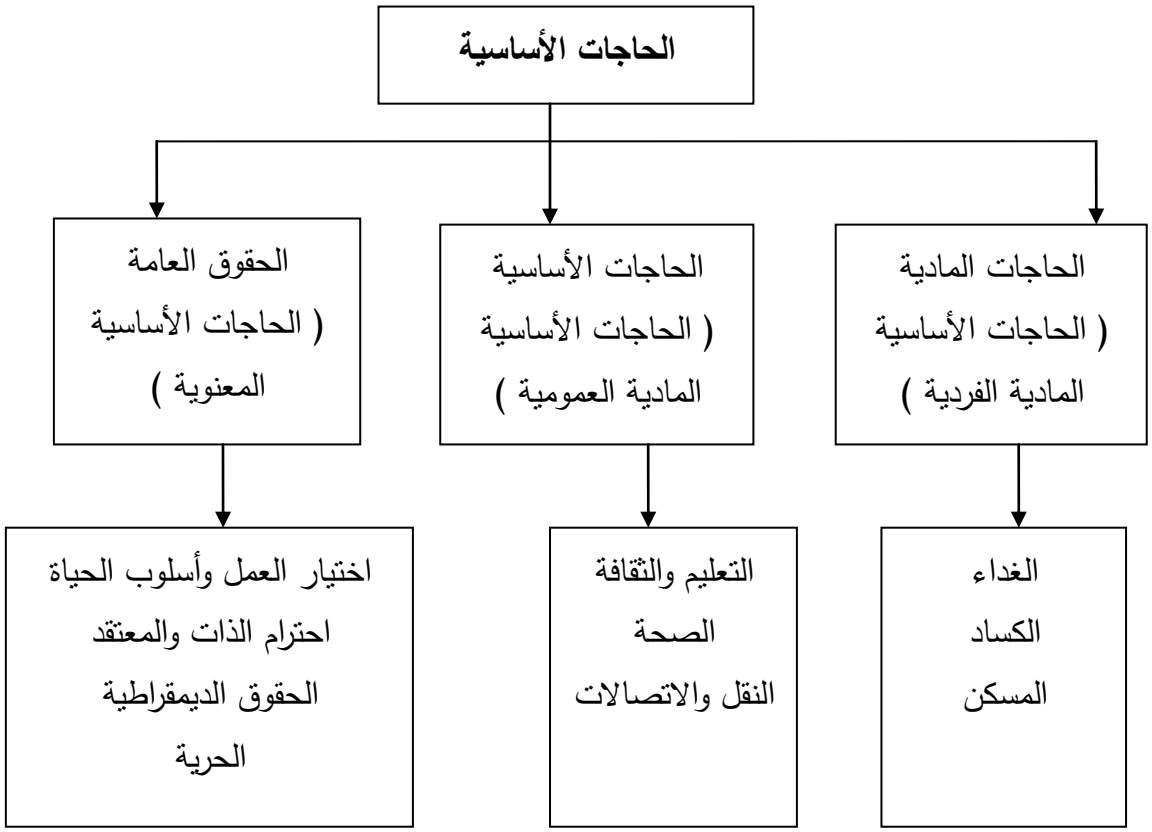

المصدر: بن قانة إسماعيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 204.

ومن مميزات هذه الإستراتيجية أنها:

أولا تبين مفهوما لعملية التنمية يعمل على توفير الاحتياجات الأساسية لأعداد كبيرة من أفراد المجتمع، بحيث يتم توجيه البنيان الإنتاجي للاعتماد على السوق المحلي بدلا من الاعتماد على الخارج، كما أن هذا التوجيه سيكون لغرض تحسين المعيشة لغالبية السكان وبما يتوافق مع تقاليد المجتمع والعوامل المؤثرة في السلوك الاقتصادي لكل من المنتجين والمستهلكين.

[1] إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص: 360.

أما ثاني ميزة لهذه الإستراتيجية هي التركيز على النهوض بمستوى قدرات وكفاءات القوة العاملة، فتوفير متطلبات الفئات الفقيرة من غذاء وكساء وعلاج وسكن يرفع من القدرات الإنتاجية لهذه الفئات [1].

لكن ومع قوة الحجج التي جاء بها أنصار هذه الإستراتيجية، إلا أن عديد الدول النامية لا تتحمس لها، بل إنها ترى في المساعدات الدولية عقبة أمام محاولاتها لتحقيق التغيرات الهيكلية التي تؤدي إلى تعجيل عملية التنمية. ذلك لأن هذه المساعدات من منح ومعونات وخبرات فنية غالبا ما تكون مخصصة نحو إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، وهو ما ترى فيه الدول النامية انتهاكا لسيادتها وانتقاصا لاستقلالية قراراتها، وبالإضافة إلى هذا يرى منتقدو هذه الإستراتيجية أن تلبية الاحتياجات الرئيسية للمجتمع تعتبر من قبيل التمويل الاستهلاكي، وعليه فإن النمو الاقتصادي سيكون عرضة للتراجع وتصبح معه عملية الوفاء بالحاجات الأساسية مهددة بالتوقف مستقبلا [2].

2- إستراتيجية التنمية القطبية (أقطاب النمو):

تعود فكرة التنمية القطبية أو أقطاب النمو بالأساس إلى الاقتصادي الفرنسي " فرنسوإبيرو " منذ الخمسينات، حيث أنه التزم بإستراتيجية النمو الغير المتوازن، لكنه حاول البحث في نفس الوقت عن طريقة لتحقيق الاندماج بين القطاعات الاقتصادية عن طريق تجميع الصناعات في منطقة جغرافية واحدة.

تشكل هذه الإستراتيجية العمق المنطقي لإستراتيجية النمو الغير متوازن، فالالتزام لهذه الإستراتيجية يستلزم قبل كل شيء الالتزام بإستراتيجية النمو غير المتوازن ويعود هذا الترابط بين الإستراتيجية لأن الإقرار بوجود الاستثمارات المحرضة والمشكلة كمحرك للتنمية سوف يقود إلى البحث عن كيفية توطين وتجميع تلك الاستثمارات، كما سيقود إلى البحث عن كيفية رؤية تطورها في الزمن آثارها على البيئة العاملة المحيطة بها.

وفي حال نجاح أقطاب النمو وتنفيذها كما ينبغي فإنه سيكون لها آثار ونتائج إيجابية على المحيط والاقتصاد بشكل عام، هذه الآثار أو النتائج قد تكون نقدية أو حقيقية وهي باختصار:

أ- **الآثار الحقيقية:** وتمثل تلك الآثار الناتجة عن الخصائص التكنولوجية للقطب مثل:

- **آثار تحريض في التموين:** ويمكن الوقوف على هذه الآثار من خلال جداول التبادل الصناعي والتي تعكس مدى حاجة القطب إلى منافذ لصناعات أخرى منتجة، أو مدى استطاعة قطب النمو على خلق صناعات أخرى منتجة.
- **آثار تحريض في التسويق:** وهي أكبر من الأولى وتظهر على الصناعات ذات المنتجات الوسيطية وهذا النوع من الآثار عادة ما يكون ضعيفا في البلدان المتخلفة.
- **أثار التحريض عند استخدام وتأهيل اليد العاملة:** وتتيح هذه الآثار الفرصة لامتصاص اليد العاملة وتأهيلها لكي يتم استخدامها في تشغيل القطب في زمن قصير نسبيا وتكاليف منخفضة.

[1] بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 175.

- **آثار التحريض في إقامة التجمعات الحضرية:** تحتاج اليد العاملة المشغلة للقطب إلى أن يكون لهم تجمعات سكنية بجانب القطب تؤويهم وعائلاتهم، حيث تكون هذه التجمعات مجهزة بكافة المرافق الإدارية والاجتماعية والتربوية والتجارية وتلبي الحاجيات المتعددة لساكنيها، فهؤلاء العمال يمثلون ورقة ضغط على الحكومة للتفكير في إقامة تجمعات حضرية بالقرب الصناعي.

ب-آثار نقدية: وتنشأ هذه الآثار بسبب التدفقات النقدية في منطقة القطب، وتأخذ هذه التدفقات شكل:

- أجور العاملين والتي توزع في منطق القطب.
- التمويل الحكومي للسلطات المحلية بغرض إقامة البنى التحتية ودفع رواتب الإداريين.
- التدفقات الخارجية في شكل قروض خارجية وتحويلات وغيرها [1].

✓ **نقد الإستراتيجية:**

لم تسلم هذه الإستراتيجية هي الأخرى من النقد، فعلى الرغم من أنها تفادت نوعا من النقد الموجه لإستراتيجية النمو الغير متوازن، هذه الأخيرة التي تعد منطلق إستراتيجية أقطاب النمو، إلا أنه أخذ على هذه الإستراتيجية صعوبة تطبيقها في الدول النامية وذلك من حيث:

1/ من حيث تأمين المدخلات: إذ تعاني الدول المتخلفة من ضآلة الإمكانيات المالية بسبب ضعف الدخل الوطني وضعف الادخارات الطوعية وضآلة الإمكانيات المادية بسبب ضعف إمكانيات التموين في المواد الأولية من نفس المناطق القطبية (طاقة، مواد أولية ... إلخ) وضآلة في الإمكانيات البشرية بسبب ضعف اليد العاملة المؤهلة والفائضة عن حاجة القطاعات الأخرى في الدول المتخلفة.

2/ من حيث تصريف المخرجات: إذ تعاني الدول المتخلفة من عدم كفاية المنافذ نتيجة ضعف الدخول الفردية المتوفرة لدى المستهلكين، ونتيجة عدم تنظيم الدورات التجارية، وأخيرا نتيجة عدم وجود وحدات اقتصادية قادرة على استعمال البضائع البسيطة المنتجة بواسطة الوحدات الكبيرة [2].

3- إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية:

تبين مما سبق أن القطاع الصناعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة، وكذلك يمثل سوق لاستيعاب منتجات الزراعة، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغداء ومستلزمات الإنتاج للصناعة، وبذلك فإن كل واحد منهما يخدم الأخر ولا يستغني عنه لذلك فإن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح، فالتنمية الاقتصادية تحتاج إذن إلى تطوير الاثنين معا، ذلك لأن تطوير الصناعة دون تطوير الزراعة سوف يؤدي بالصناعة إلى أن تصطدم بعقبات، كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطور في الزراعة، لهذا فإن العلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين

[1] بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[2] إسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

تستدعي إتباع إستراتيجية الربط فيما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معا، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي لا يوجد أي مبرر لتركيز على أحد القطاعين وإهمال الآخر [1].

ولهذا فإن القطاعين مكملان لبعضهما، وأن توسيع الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التسعينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة، بما فيها توفير سلع الاستهلاك المصنعة التي تمثل الحوافز المزارعين لزيادة الإنتاج.

ويشير البعض إلى أن التأكيد الكبير على التصنيع فقط، الذي تمارسه العديد من البلدان النامية، وفي نفس الوقت فإن ذلك يمثل ردة فعل ضد الفكرة التقليدية الخاصة بالتكلفة النسبية والتي إذا ما اتبعت فإنها تفرض على البلدان المذكورة التخصص في إنتاج السلع الأولية، وبالتالي تواجه نمطا من التجارة في غير صالحها [2].

إن هذه الإستراتيجية أي إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية تخالف رأي الكثير من الساسة والاقتصاديين بالدول النامية والذين يجزمون بفاعلية التصنيع في النشاط الإنمائي ويعتقدون بأن القطاع الزراعي قطاع متخلف بالطبيعة [3].

4- إستراتيجية التنمية المستقلة:

يعتبر " بول باران Paul Baran " رائد في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير: "الاقتصاد السياسي للتنمية "، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن وتعتمد إستراتيجية التنمية المستقلة على مدى قدرة بلد من البلدان على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف في موارده وصوغ السياسات الاقتصادية على ضوء ذلك، وعادة ما تتحدد هذه القدرة بعاملين رئيسين هما:

- ✓ الإمكانيات البشرية والطبيعية والمادية والتقنية المتوفرة لديه.
- ✓ نوعية السياسات المتبعة ومدى فعاليتها في الوصول إلى النتائج المستهدفة منها [4].

هي تركز على مجموعة من العناصر لعل أهمها:

- الحيلولة دون أن تسهم العلاقات مع الدول الأجنبية في فرض نوع من التبعية كيف ما كان حجمها ومجالها.

- التخصيص الأمثل للموارد وبشكل خاص توجيهها نحو القطاعات التي تنتج الاحتياجات الأساسية للسكان.

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 174، 175.

[2] المرجع نفسه، ص: 175.

[3] بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

[4] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص: 256.

- ضرورة الوصول إلى نوع من التكامل بين قطاعي الإنتاج الرئيسين: الزراعة والصناعة.

- ضرورة تحفز الجماهير على المشاركة في العملية الإنمائية وعلى جميع المستويات وفي ذات الوقت يمكن هذا التوجه من القضاء على الفقر والتخلف في البلد.

- ضرورة التعاون مع الدول النامية التي تجتمع في نفس الأهداف إذ يمكن ذلك الدول الصغيرة من الإنتاج بشكل واسع يخول لها جني مكاسب إنمائية من جراء نهج هذا الأسلوب والذي يعرف بأسلوب الاعتماد الجماعي على الذات [1].

وهناك جملة من الشروط اللازمة لإنجاز التنمية المستقلة:

1- ضرورة تدخل الدول في شؤون الاقتصاد الوطني مع وضع حدود للتدخل تضمن نجاح التنمية وتحقيقها للاستقلال وتكوين القدرات الذاتية للأفراد استغلال الموارد المحلية دون الاعتماد على الخارج إلا بحدود.

2- السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه لما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية مع الأخذ بالحسبان أن للسياسات التي تضعها الدولة دورا رئيسا في ذلك.

3- أهمية توفر الحجم والإمكانات الواسعة.

4- عدم إغفال طبيعة البلدان المجاورة وطبيعة العلاقات التي تربطها بها.

5- التوجه نحو الداخل عند رسم السياسات الاقتصادية من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتغيير نمط الاستهلاك بما يتلائم ومتطلبات كل مراحله.

6- العمل على تحقيق أثر العوامل الخارجية على الاقتصاد المحلي [2].

ولابد من الإشارة هنا إلى أن هذه الإستراتيجية تتقاطع وتبتعد عن الإستراتيجية العالمية السائدة حاليا، والتي جاء بها الغرب وبالأخص الولايات المتحدة والهيآت الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وتتعارض أيضا مع مفهوم وطروحات العولمة التي يتم فرضها بشتى الوسائل على بلدان العالم المختلفة [3].

5- إستراتيجية التنمية المستدامة:

أ- مفهوم التنمية المستدامة:

هو من المفاهيم شائعة الاستعمال، فأول ما تمت الإشارة كان في تقرير صادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة بعنوان " مستقبلنا المشترك " وذلك عام 1987، حيث يربط هذا المفهوم بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة، حيث جاء ذلك كنتيجة لتنامي الوعي الدولي بأن الثلاثي السابق له ترابط كبير، فقد عرفها التقرير السابق على أنها: « التنمية التي نفي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة

[1] بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 55، 56.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 258.

الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة » [1]، فيما عرفها مجلس منظمة الأغذية والزراعة سنة 1988 على أنها: « إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي والمياه والنباتات والموارد الحيوانية لا تحدث تدهورا البيئة، وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية » [2].

تعتمد التنمية المستدامة على تحقيق أمرين أساسين هما الحق في التنمية والحق في حماية البيئة وكلاهما حق من حقوق الإنسان [3].

وللتنمية المستدامة عناصر رئيسية تم إعلانها بصفة أساسية ضمن إعلان " ريو " في المبادئ من 3 إلى 8 والمبدأ 16 والعناصر الموضوعية للتنمية تتضمن الآتي:

الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية.

1- اندماج الحياة البيئية مع التنمية الاقتصادية.
2- الحق في التنمية.
3- التوزيع العادل للموارد بين الجيل الحالي والأجيال القادمة.
4- تحميل المتسبب في التلوث [4].

ب-الأهداف المرجوة من التنمية المستدامة:

إن المتأمل في نموذج التنمية المستدامة يخلص إلى أن هذه التنمية تعمل على تمكين جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أبعد حد من الاستغلال الأمثل لها، كما أنها تلك التنمية التي تحافظ على حق الأجيال القادمة في التمتع بخيرات ومقدرات أوطانهم، والخلاصة هنا هي أن التنمية المستدامة عبارة عن تلك التنمية التي تستهدف ثلاث أهداف رئيسية، فهي تنمية موالية للناس، موالية لفرص العمل وموالية للطبيعة وفيما يلي تفصيل لهذه الأهداف:

- **تنمية موالية للناس وموالية لفرص العمل:**

إن التنمية المستدامة تعطي اهتماما متزايد للحياة البشرية، ليس لأن الإنسان يمكنه إنتاج السلع المادية، بل لأن لأي إنسان له الحق في التنمية دونما تمييز بين طبقة غنية وطبقة وفقيرة أو بين جنس وآخر، فالتنمية المستدامة أيضا تحتاج إلى أن يشترك فيها جميع أفراد المجتمع، فهي تسعى لتحقيق الإنصاف والعدل فيما بين الجبل الواحد من جهة، ثم فيما بين الأجيال المتعاقبة من جهة أخرى، بالشكل الذي يستنى معه للأجيال الحاضرة والمقبلة استغلال قدراتها وإمكاناتها أمثل استغلال.

---

[1] بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56، 57.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 270، 271.

[3] المرجع نفسه، ص: 209.

[4] المرجع نفسه، ص: 209.

- **تنمية موالية للطبيعة:**

لقد أخذت العلاقة التي تجمع الإنسان بالبيئة تتدهور بسبب تعدي الإنسان على نظم البيئة وسوء استغلاله لخصائصها، وقد لعبت الثورة الصناعية والانفجار الديمغرافي دورا أساسيا في التأثير على البيئة ونظمها، كما أن المستجدات الراهنة دور في فرض ضرورة التحول في النظرة للعلاقة التي تربط بين البيئة والنمو الاقتصادي، حيث صار ينظر أن التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان لا يمكن معالجة إحداهما بمعزل عن الأخرى، ففي هذا السياق أكد مؤتمر " ريو " بأن التنمية المستدامة هي خطوة جد ضرورية للحد من التدهور البيئي [1].

5- إستراتيجية التوجه نحو الداخل أو الاعتماد على الذات:

بعد فشل إستراتيجيتي إحلال الواردات وبناء الصناعات للتصدير في تحقيق طموحات البلاد المتخلفة وشعوبها بشكل فردي أو بالجمع بينهما، كما أنهما لم تستطيعا في النهاية إدخال تغيرات على بناها الهيكلية مما حال دون القضاء على التخلف والتبعية [2].

إن نقطة البدأ في هذه الإستراتيجية تنطلق من أن الإنتاج يجب أن يكون لتغطية السوق المحلية بمعنى إشباع الحاجات الأساسية لكافة السكان وانطلاقا من هنا سيتحدد أجور كل فرع من فروع الاقتصاد (صناعة زراعة، خدمات ...) وانتهاء بالعلاقة بالعالم الخارجي.

أما بالنسبة للعلاقة التي تحكم البلاد المتخلفة مع العالم الخارجي حسب هذه الإستراتيجية، يجب أن توجه لخدمة مصلحة الدولة، وما يتوافق وظروف سوقها المحلي وهيكلها الاقتصادي، وبالشكل الذي يضمن الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة، وتوازنا في العلاقة مع العالم الخارجي، وبذلك تقتضي هذه الإستراتيجية توافر جملة من الشروط لضمان التنفيذ الجيد لها على أرض الواقع، هذه الشروط هي:

أ- التقليص التدريجي للتبعية للخارج: ويكون ذلك بـ:

- **حصر الموارد والحيلولة دون السيطرة الأجنبية عليها:** إذ تتطلب إستراتيجية التوجه نحو الداخل حشد كافة الطاقات والموارد المتوفرة في الاقتصاد من أجل تلبية احتياجات السكان وضمان الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة، ويكون ذلك بالسيطرة الحقيقية على الموارد ومكامنها ولا يكتفي في ذلك بالسيطرة القانونية.

- **تحقيق الأمن الغذائي:** ويعتبر تحقيق الأمن الغذائي شرطا من الشروط الإستراتيجية للوصول إلى عملية التطوير والإنماء الاقتصادي والاجتماعي المستندة إلى التوجه الداخلي، فالملاحظ الدول النامية في غالبها تعتمد على العالم الخارجي في توفير احتياجاتها من الغذاء، بالشكل الذي أتاح الفرصة أمام الدول الرأسمالية الكبرى لاستعماله كسلاح لضمان مصالحها في الدول النامية.

---

[1] بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 186، 187.

●**إقامة قاعدة تكنولوجية:** تتلبد الدول النامية خسائر طائلة من جراء احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا كما أن هذه الأخيرة تعرض على الدول النامية تكنولوجيا لا تلائم الظروف التي تعيشا، مما يزيد من تعميق فجوة التخلف وتدهور مسار التنمية بالدول النامية.

ب-توسيع السوق:

يعد ضيق السوق من العقبات الأساسية أمام أي تنمية صناعية ويكون توسيع السوق عبر تحقيق مفهومين متكاملين وهما التوسع الرأسي والتوسع الأفقي، فالتوسع الرأسي يكون بتعبئة الموارد المالية والقضاء على الفوارق بين الريف والخضر ودعم سياسية التوازن الجهوي من خلال إنشاء وحدات زراعية وصناعية لإعادة توزيع تموقع السكان، أما التوسع الأفقي فيكون من السوق الوطني باتجاه كل دولة، ويشكل هذا التوسع أساسا كافيا لتحقيق تنمية صناعية متكاملة وبوتائر متسارعة.

ج- زيادة الإنتاج والإنتاجية:

ويكون ذلك بزيادة القوة العاملة وتأهليها، وهذا التأهيل لن يتأتى إلا بإعادة النظر في مناهج وطرق التدريس وربطها بما يتطلب سوق العمل، وتحفيز القوى العاملة على البقاء في الدول النامية وعدم النزوح باتجاه الدول المتقدمة [1].

<u>الفرع الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية:</u>

يحتل موضوع التنمية الاقتصادية موقعاها ما في الفكر الاقتصادي. لذلك إهتمت النظريات الاقتصادية لموضوع التنمية في سبيل بحث أساليب و أسباب التنمية الاقتصادية ، وكيفية تمكين الدول المتخلفة من التخلص من الفقر و السير نحو التقدم و الرقي.

أولا: النظريات و النماذج الكلاسيكية و النيو كلاسيكية:

لقد كان للنظريتين الكلاسيكية و النيو كلاسيكية إسهامات ذات أهمية في مجال تفسير كيفية الوصول الى تحقيق التنمية الاقتصادية. كذا الأسباب الكامنة وراء شيوع ظاهرة التخلف الاقتصادي بالدول النامية. وفيما يلي نورد أهم الأفكار و النظريات التي جاء بها مفكرو المدرستين:

1- النظريات الكلاسيكية في التنمية الاقتصادية:

تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بجملة أفكار هامة. كانت المنطلقات الفكرية الأولى للنظرية الكلاسيكية في النظرة لموضوع التنمية الاقتصادية، الذي شغل ولا يزال العديد من المفكرين والباحثين و ضاع القرار في كافة العالم ونورد أهم ما جاءت به هذه النظرية كما يلي:

أ- نظرية أدم سميث:

تمثل أراء آدم سميث (A.SMITH) بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة. ويعتبر (SMITH) بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة. وقد إهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته

[1] بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 59، 60.

هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل (division of labour) و التخصص (sperialization).[1] بالإضافة إلى ماسبق يرى (سميث) انه هناك عاملا أخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال ومصدره إدخار الطبقة الرأسمالية، مع توفر بيئة ملائمة تسمح لدفع عملية النمو و المتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية و إهتمام الدولة بالتعليم و الأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث يتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي عن طريق تقسيم العمل و تكوين رأس المال الذي يأتي من فائض أرباح الطبقة الرأسمالية ، فيتحول بدوره الى استثمارات تعمل على زيادة الطلب على العمال، فينتج عنه زيادة في معدل نمو السكان وبالتالي يتجه النمو الاقتصادي في المجتمع في هذه المرحلة نحو الصعود التراكمي والذي يؤدي الى الركود نظير التناقص المردودية في القطاع الزراعي، غير أن هذا الركود يكون مصاحبا لحالة توازن يكون فيها المجتمع، ثم يبدأ بعدها في النمو مرة ثانية.[2]

عموما يرى أدم سميث بأن التنمية الاقتصادية تتقدم بشكل ثابت و مستمر، لأن تحقيق النتائج الإيجابية على مستوى مجموعات الأفراد الذين يشتغلون كل في مجال إنتاجي معين هي في محصلتها نتيجة إيجابية الاقتصاد ككل.[3]

ب- نظرية دافيد ريكاردو:

يقدم " دافيد ريكاردو" الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور و إنتشار الركود بالاستناد على أفكار" سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المردودية في هذا الأخير متناقصة، حيث حسب " ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه إستغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا مايؤدي إلى إنخفاض النصيب النسبي للرأسماليين و العمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقض مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، و بإعتبار الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأسمال يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.

يعطي كذلك " دافيد ريكاردوا " أهمية للعوامل غير إقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع و الاستقرار السياسي، كذلك يركز على

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 56.

[2]- أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[3]- بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره،ص 22.

حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي ، من حيث تصريف الفائض الصناعي و تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص و تقسيم العمل.[1]

- **الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية:**

على الرغم من التحليلات و الأفكار التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية حول التنمية الاقتصادية، إلا أنه يشار إليها ببعض الإنتقاد. وذلك عدم قدرتها على توقع إنتشار الثورة التكنولوجية، بالرغم من أنّ مفكريّ المدرسة الكلاسيكية أشاروا في بعض أرائهم إلى الدور الذي يلعبه التقدم التقني في رفع مستوى الإنتاجية. إلا أنهم جزموا بأنه لا يمكن لهذا التقدم في التكنولوجيا أن يلغي أثر تناقص الغلة. وحسب رأيهم أيضا أنّ هذا التقدم الفني يطبق فقط في القطاع الصناعي ولا يمكن تطبيقه في القطاع الزراعي الذي يتميز يتناقص الغلة. لكن الإرتفاع في المستوى التقني في الدول المتقدمة أظهر عكس ذلك، أي كانت هناك زيادة في الإنتاج الزراعي و بالتالي تحقيق فائض كبير في المواد الزراعية. وقد تم تصدير هذا الفائض إلى الخارج.[2]

ج- نظرة جون ستيورات ميل:

يرى جون ستيورات ميل بأن التنمية الاقتصادية تعد وظيفة الأرض و العمل و رأس المال، حيث يعد العمل و الأرض عاملين أصليين للإنتاج، فيما يعتبر رأس المال تراكما سابقا الناتج عمل سابق. الناتج عمل سابق. ويعتبر مدى القدرة على توظيف قوة العمل بشكل منتج المحدد الرئيسى لمعدل تراكم رأس المال، يرى ميل بأنّ الأرباح تكون عرضة للإنخفاض خاصة مع غياب التطوير التكنولوجي في القطاع الزراعي الذي يحكمه قانون تناقض الغلة، وأيضا في ظل ارتفاع عدد السكان بمعدلات تفوق معدلات نمو التراكم الرأسمالي.

فهذا الإنخفاض في الأرباح سوف يقود إلى حدوث حالة من الركود في الاقتصاد.

وبالتالي يؤكد ميل على ضرورة التحكم في التعداد السكاني لأنه يعد أمرا ضروريا للتنمية. فهو يرى صحة نظرية مالتوس في التعداد السكان، كما أنه يؤكد على الدور الذي يلعبه الإدخار في زيادة التكوين الرأسمالي.[3]

2- النظريات النيو كلاسيكية في التنمية الاقتصادية:

لقد كان وللمفكرين النيو كلاسيك إسهاماتهم في بحث مسألة التنمية الاقتصادية وكيفيات تحقيق أعلى مستوياتها، وقد جاءت إسهامات هذه المدرسة في شكل نظريات ونماذج نذكرها فيما يأتي :

أ- نموذج سولو "solow":

يعد هذا النموذج إمتداد لنموذج هارد- دومار، بحيث يركزان و بشكل مشترك على أهمية الدخار و الاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم التنمية الاقتصادية، غير أنّ"solow" يضيف

[1]- أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص ص71-72.

[2]- بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3]-المرجع نفسه، ص ص 23-24.

عنصرا أخر من عناصر الإنتاج لنموذجه وهو عنصر العمل. إضافة إلى عنصر ثالث أخر وهو المستوى التكنولوجي، كما وعلى العكس من نموذج هارد– دومار يفترض "solow" تناقض الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال في الأجر القصير و إفتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معا في الاجل الطويل لغرض تحديد أثر العامل التكنولوجي على النحو. كما أن مستوى التكنولوجيا"solow" يتحدد خارج إيطار النموذج ويكون مستقلا في باقي العوامل وستخدم هذا التحليل دالة الإنتاج " cule– douglas" وحسب هذا النموذج فإنّ النمو في الناتج المحلي يكون ناجما عن واد او أكثر من العوامل التالية:

– حدوث زيادة كمية او نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني و/أو التعليم.

– حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الإدخار و الإستثمار.

–حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وحسب هذا النموذج عندما يرتفع معدل الإدخار المحلي يتحسن الإستثمار، مما يؤدي الى زيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة في معدل نمو الناتج المحلي. غلا أن هذه الألية تتحقق بصورة أفضل في الإقتصادات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال و الإستثمارات الخارجية. مقارنة بتلك الإقتصادات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال و الإستثمارات الخارجية،مقارنة بتلك الإقتصادات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال و الإستثمارات الخارجية.مقارنة بتلك الإقتصادات المغلقة التي يكون معدل الإستثمار فيها قيد المدخرات المحلية فقط و التي في غالب الأحيان ما تكون منخفضة بسبب إنخفاض الدخول فيها.[1]

ب– نموذج ذو أثر الخبرة و إنتشار المعرفة (رومر1986)

تمكن رومرromer من إعطار نفس جديد للنظرية النيو كلاسيكية ، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الإستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية المتمثلة في أنّ المعرفة المكتشفة تنتشر أنيا في كل الاقتصاد وعليه إذا إعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة iبالمؤشر Aiهذا يعني أنّ التغير d Ai/dt يمثل التعلم الكلي للإقتصاد، والذي بدوره يتناسب مع التغير في ki لمخزون رأس المال ومنه دالة الإنتاج هي: yi=F(ki ;kli) بحيث F تحقق الخصائص النيو كلاسيكية المتمثلة في أنّ الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة بالإضافة الى أنّ الإنتاجية الحدية لرأس المال او العمل تؤول إلى مالا نهاية لها كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان الى مالا نهاية.

إذا كانت كل من **K** و **Li**ثابتة كل مؤسسة هي معرضة الى إلى مردودية متناقضة ل Ki كما هو ملاحظ في نموذج سولو بالإضافة إلى أنه من اجل قيمة معطاة ل Li فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى

[1]– بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 23–24.

في **ki** و **k** وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية والاجتماعية لرأس المال و بتحديد دالة الإنتاج بالإستعانة بدالة **كوب دوقلاص:**

$$Yi= A .(ki)^{\alpha} (kLi)^{1-\alpha}$$

حيث $0>\alpha>1$

بوضع: $Ki= ki/Li$ و $k=k/L$ ثم بوضع فيما بعد $Yi=y$ و ki/k الناتج المتوسط هو:

$$y/k= f(L)=A. 1 -\alpha$$ [1]

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالإشتقاق بالنسبة لرأس المال بالإشتقاق بالنسبة ل **ki** بتثبيت **k** و **L** و بتعويض: $Ki= k$ تتحصل على $dyi/dki=A.\alpha$ ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط ب k ، وعليه فإن التعلم عن طريق التمرن و إنتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، وهو أقل من الناتج المتوسط وهذا لكون

$$0<\alpha <1$$ [2]

ثانيا: النظريات و النماذج الكينزية:

تصدت المدرسة الكينزية بدورها هي الأخرى لمسألة التنمية الإقتصادية، فكان أن صاغ مفكروا هذه المدرسة مجموعة من النظريات و الآراء تعد مداخلا لتفسير مسألة تخلف التنمية الاقتصادية بالدول النامية.هذه النظريات و الأراء نوجزها فيما يأتي:

1- أراء جون ما يناردكينز:

إهتمت نظرية كينز بإقتصاديات الدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أنّ الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم الدخل و الأدوات الكينزية هي:

أ- **الطلب الفعال:** فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الإستهلاك او الإستثمار.

ب- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل احد المحددات الرئيسية لمعدل الإستثمار و توجد علاقة عكسية بين الإستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال.

ج- سعر الفائدة هو العنصر لثاني المحدد للإستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة و عرض النقد.

د- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، إقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الإستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة و توفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).[3]

---

[1] - أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص ص 95-96.

[2]- بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] - فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة و الإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك لجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد، عمان، 2008، ص 78.

2- نموذج هارود- دومار:

يعتبر نموذج (Harroddomar) توسعه ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، ويستمد هذا النموذج مع تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث عن متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج على إستنتاجية مفاده أن للإستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، وقد طرح (HARROD) السؤال التالي إذا كان التغير في الدخل يحفز الإستثمار(المعجل) فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الإدخار و الإستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في إقتصاد ينمو مع الزمن؟.

وبعبارة أخرى هل يمكن للإقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؟. ومن جهة أخرى بحث دومار (DOMAR) الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الإستخدام الكامل؟.

حيث توصل البحثان هارود و دومار إلى صياغة العلاقة في شكل رياضي بالشكل التالي:

معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي =

$$\frac{\text{معامل اللإدخار}}{\text{معامل رأس المال/ الإنتاج}} - \text{معدل النمو السكاني}$$

حيث معامل الإدخار:

$$\frac{\text{التغير في الإدخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

أما: معامل رأس المال/ الإنتاج=

$$\frac{\text{التغير في رأس المال}}{\text{التغير في الناتج الوطني}}$$

ومنه فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط ب:

* علاقة طردية بمعامل الإدخار.
* علاقة عكسية بمعامل رأس المال/ الإنتاج.

وللحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فإن ذلك يتم بطرح معدل النمو السكاني من معدل نمو الدخل الوطني أي:

معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي=

$$\frac{\text{معامل اللإدخار}}{\text{معامل رأس المال/ الإنتاج}} - \text{معدل النمو السكاني}$$ [1]

[1]- بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.

ثالثا : النظريات و النماذج الحديثة :

1-نموذج فون نيومان: "vonNe wman ":

يعتبر **فون نيومان** أول من قام بدراسة مشكل النمو في إطار نموذج خطي ذات معاملات تقنية ثابتة، حيث كل فائض يستمر في كل فترة، ويتمثل نموذجه في كون المخطط يبحث على أحسن تخصيص، للموارد في إطار نمو أمثلي أي أكبر مقدار للنمو ، بحيث في هذا النمو تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات المنتجة، المستهلكة أو المستثمرة مرة ثانية وهي مستنتجة من هذه الأخيرة و لكنها لا تعتبر كمصدر لتنسيق إختيار الأفراد.

من **خصوصيات النموذج** مايلي:

n- سلعة بحيث يمكن أن تكون مدخلات (In put) أو خرجات (putout).

m- التقنية الموجودة من أجل الحصول على أعلى نمو، بحيث أن التقنيات ممثلة بمصوفتين عموديتين ذات **n** عنصر و هي على التوالي غير معدومة ، وأن الإمكانيات التقنية **bj** و مصفوفة المخرجات هي **aj** للإقتصاد ممثلة بالزوج **(A.B)**.

- حدة إستعمال التقنية **j** ممثلة عن طريق العنصر **xj**من الشعاع **x** ذي **m** عنصر وعليه يعتبر الاقتصاد منتج إذا كان **Ax≤Bx**أي كل ماهو منتج **Bx هو** على الأقل يساوي ماهو مستهلك **Ax** ، وحتى يكون هناك نمو، يجب على الاقتصاد أن ينتج فائضا ل **n** سلعة.

ونظر الخطية تقنيات الإنتاج، فإن نمو الاقتصاد **g** يستلزم تحقيق المتراجعة السابقة

.(1+g)Ax≤Bx

نتائج النموذج:

إستطاع **فون نيومان** أن يبين وجود زوج والتي توافق قيمة النحو العظمى ***r** ل**r** و يوضع فرضيات على المصفوفة **A** و**B** ، وقد قام بربط النظام السابق ببرنامج ثنائي(**dyal programme**)المتمثل في إيجاد نظام للأسعار أو معدل للربح أو الفائدة **n**أصغري بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم.

وهذا مايستلزم أن كل حل للبرنامج الإبتدائي ل (**programme primal**) ، (**x*،r***) يرافقها حل للبرنامج الثنائي (**p*،r***) بحيث معدل النمو الأعظمي يوافق معدل الربح الأصغري ***r** وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي تحصل عليها نموذج سولو لسلعة واحدة.[1]

2-نظرية شوميتر:

تفترض هذه النظرية إقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة و لا مدخرات ولا إستثمارات. كما لا توجد بطالة إختيارية ويصف شوميتر هذه الحالة

[1]- أشواق قدور، مرجع سبق ذكره، ص ص 93-94.

ب (التدفق النقدي) و مما يميز هذه النظرية هو الإبتكارات التي هي على وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج و إقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية، و لكنه يحول مجال إستخدامها.

أما الأرباح فإنه في ضل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج و من ثم لا توجد أرباح.[1]

3- نظرية مراحل النمو لروستو (Rostow):

إنّ صاحب هذه النظرية هو الإقتصاد الأمريكي **(w.w.Rostow)** والذي يؤكد بأن بلدان العالم المختلفة تمر بمراحل عديدة من النمو الإقتصادي و التي قسمها إلى خمسة مراحل[2]، تتميز كل مرحلة بجملة من الخصائص تميزها عن بقية المراحل ولقد إعتمدروستو في تدعيم طرحه على سرد الحقائق التاريخية التي مرت بها الدول المتقدمة، وفيما يلي عرض مختصر لهذه المراحل:

أ- مرحلة المجتمع التقليدي (Traditional society):

يعرف المجتمع التقليدي أو مجتمع التقاليد على أنه ذلك المجتمع الذي يحده إطار محدود من الإنتاج تكون فيه العادات و التقاليد هي المسيطر و تلعب فيه التكنولوجيا دورا ضعيفا ويرفض هذا المجتمع أي فكرة للإصلاح و التطوير.

وحسب " روستو" فإن هذه المرحلة يمكن مطابقتها على المرحلة التي عاشتها كل الدول قبل الثورة الصناعية و بالتحديد قبل إنطلاق نظرية "نيوتن" وهي مرحلة لا زالت متواجدة إلى الأن في بعض من دول العالم التي تلعب فيها العصبية، الطائفية و العراقية دورا كبيرا خاصة في إفريقيا و أسيا.[3]

ب- مرحلة التهيؤ للإنطلاق (أو ما قبل الإنطلاق)preconditions for take-off

إّن هذه هي فترة إنتقالية وهي تسبق فترة الإقلاع و أنّ المتطلبات الإقتصادية الرئيسية لهذه الفترة هي أّن مستوى الإستثمار يتعين أن يرتفع إلى **10%** من الدخل القومي في أقل تقدير لتأمين نمو مستدام، والإتجاه الرئيسي للإستثمار يجب أن يكون نحو النقل و نحو رأس المال الإجتماعي. و الشرط الضروري لإرتفاع معدل الإستثماري هو رغبة و إستعداد الأفراد لإقراض رأس المال، وتوفر عدد كافي من المنظمين، ورغبة المجتمع لإدارة النظام الإقتصادي على إمتلاك الأراضي. ويتعين توجيه الفائض من قبل النخبة الجديدة من الزراعة إلى الصناعة، و أن تكون رغبة لتحمل المخاطر الإستثمارية ولديهم إستجابة للحوافز المادية، ومن الضروري تأسيس حكومة حديثة معاصرة وفعالة[4].

---

[1]- فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 77، 78.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3]- إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[4]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 111، 112.

ج- مرحلة الإنطلاق: وتمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو شرطا عاديا، وأن قوى الحداثة تتصارع مع العادات و التقاليد و المؤسسات القائمة. وأن هذه المرحلة قصيرة، ويرتفع فيها الإستثمار فوق **10**٪ من الدخل بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد، وذلك لتمكين تحقيق الزيادة في الإدخار و الإستثمار، ويتم تأسيس قطاعات قائدة، ويتم تمويل مرحلة الإنطلاق من قطاع الزراعة وكذلك من ملاك الأراضي، لأغراض الإستثمار في التجارة و الصناعة، كما يتم تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل إستيراد رأس المال.

و أخيرا يبدأ في هذه المرحلة ظهور المؤسسات الاجتماعية و الثقافية الجديدة.[1]

د- مرحلة النضوج: وهي الفترة التي يطبق فيها المجمتع التكنولوجيا الحديثة إلى موارد الاقتصادية ويحقق فيها النمو المستدام ، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القطاعات القديمة. ويرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية إجتماعية و نمو سكان المدن.

هـ- مرحلة الإستهلاك الوفير: وتتسم هذه المرحلة بالهجرة إلى الأطراف، و الإستخدام الواسع للمركبات وسلع الإستهلاك المعمرة و التحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الإستهلاك و الرفاهية.

4-دور الدولة في النمو الاقتصادي: نموذج بارو (1990)

أنّ النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، (barro) يبين نموذج بارو 1990.

حيث أنه يفترض أنّ الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى منتجين الخواص، وفي نموذجة يفترض أنّ المشتريات ليس لها منافسين وليست وحيدة، و بإستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لان المتعلقة بسلع تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن i النشاطات المرتبطة لهذا النوع من الفرضيات محدود، وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة تأخذ الشكل التالي:

$$0 \; \alpha<Yi=ALi^{1-\alpha}.k\alpha i.G^{1-\alpha} \; 1>$$

بإفتراض أنّ الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبية على الناتج الكلي بمعدل ثابت تعظيم الربح الصفري في حالة المنافسة التامة(*) كمكن أن نبين أن G=iy إذن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن يساوي مقدار الكراء .[2]

خلص"barro" إلى أنّ أثر الحكومة على التنمية هو محصلة أثرين إثنين، الأول هو الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، و الثاني هو أثر إيجابي على الخدمات العمومية.[3]

---

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2]- أشواق بن قدور: مرجع سبق ذكره، ص ص 97- 98.

[3]- بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 32.

5-نموذج فائض العمالة لأرثرلويس 1954:

يعتبر نموذج(**A.Lewis**) واحدا من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت في منتصف خمسينات القرن الماضي، فهو يركز على التغير الهيكلي للإقتصاد الأولي الذي يعيش عند مستوى الكفاف، والذي أصبح نظرية عامة في التنمية الاقتصادية القائمة على فائض العمالة في بلدان العالم الثالث خلال الستينات و السبعينات و مازالت بعض الدول متمسكة به خصوصا دول أمريكا، لكونه نموذجا يتكون في الاقتصاديات المختلفة من قطاعين، أحدهما زراعي تقليدي يعيش على حد الكفاف و يتميز بكثافة سكانية عالية، تؤول فيه الإنتاجية الحديثة لعنصر العمل إلى الصفر، وهي الحالة التي يصنفها (**Lewis**) بفائض العمالة التي بالإمكان سحبها منه بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية العمل فيه مرتفعة و أجور العمال أعلى من مثيلاتها في القطاع الزراعي بنسبة كاتبة معينة (يفترضها "**Lewis**" 30٪ حتى تسمح للعمال بترك الريف و التوجه نحو المدن)، مما يؤدي إلى توسيع الإنتاج وزيادة الأرباح التي يعاد إستثمارها في الصناعة، مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الإنتاجية و زيادة التشغيل، مما يضمن إستمرارية إنتقال العمال نحوها فيتوسع الإنتاج الصناعي و تحدث التنمية لحدوث التغيير الهيكلي في الاقتصاد.[1]

رغم أهمية الطرح الذي جاء به" Arther Lewis" في إحداث تغير هيكلي عن طريق العمالة الفائضة في القطاع الزراعي، إلاّ إنه عرف إنتقادات في بعض أفكاره نجوزها فيما يلي:

- إفترض النموذج أن التحول العمالي يكون متناسبا مع تراكم رأس المال، وترك الحديث عن مالو تم إعادة إستثمار الأرباح في مشروعات تستخدم ألا تحديثه (صناعة كثيفة رأس المال و لا تعتمد على العمالة بشكل واسع).
- أغفل النموذج إمكانية إستثمار الأرباح الرأسمالية خارج الوطن كما هو مكرس بالدول النامية وبالتالي لا يعول كثيرا على التحول الهيكلي الحاصل على مستوى إنتقال فائض العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي و بالتالي زيادة الإنتاج و ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وهذه الحالة هي ما يعرف بالنمو المضر بالتنمية".
- يفترض النموذج وجود فائض عمالة دائم في قطاع الزراعة وتوظيف كامل في القطاع الحضري وهو إفتراض ينافي الواقع.
- صعوبة الإبقاء على الأجر ثابت عند مستوى معين في القطاع الصناعي، وذلك لأمرين إثنين أو لهما ضغوط النقابات العمالية و ثانيهما ارتفاع تكاليف إحلال عمالة القطاع الزراعي محل عمالة القطاع الصناع.

[1]- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي تخصص إقتصاد، 2012-2013، ص 73.

6- نظرية ميردال " MYRDAL1956 "

تتمحور الفكرة الأساسية التي صاغ ميردال نظريته في التخلف و التنمية وفقها حول عدم وجود عدالة إقليمية في الإطار الدولي و لوطني، فحسبه عملية التنمية الاقتصادية ما هي إلاّ نتيجة لعملية سببية دائرية يكافأ الأغنياء فيها بشكل أكبر، في حين يتم إحباط جهود المتخلفين و إخمادها.من هنا نجد أن ميردال دائما ما كان ينادي أن يتم تعميم الرخاء على كافة شرائح المجتمع و أن يجعل كهدف نهائي سواء الجهد الخاص أو للسياسة العامة، وقد إعتمد ميردال في تفسير نظريته على مفهومين أساسين هما أثار الإنتشار و أثار العادم.هذا الأخير الذي يقصد بأنه تلك التغيرات المضادة و التي لها علاقة بالتوسع الإقتصادي في موقع ما وتتسبب خارج هذا الموقع.أما أثار الإنتشار فيقصد بها كافة الأثار المركزية لأي مبادرة توسعية ناتجة عن مراكز التقدم الإقتصادي إلى الأقاليم الأخرى ، ويعني ميردال بالإنتشار إنتشار عملية عصرنة الإنتاج من القطاع الراسمالي الحديث إلى القطاعات التقليدية في البلاد المختلفة.

ومن الإنتقادات التي وجهت لنموذج ميردال في التنمية، أن تطبيق هذا النموذج بالدول النامية تختص عن شيوع ظاهرة إزدواجية الإقتصاد بل تعميم التنمية على كافة أقاليم البلد المختلفة، كما أن إعتقاد ميردال بأن النمو سيأخذ على عاتقه إيجاد حل لمسألة عدالة توزيع الثروة، فهذا الأمر لم يتحقق. كما أن الكثير من الإقتصادين عابوا على النموذج تبديده لقدر كبير من الفائض الإقتصادي في إستهلاك ترفي[1].

7- نظرية الدفعة القوية

تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الإستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الإقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية (روزنشتين رودان) يفرق بين ثلاثة أنواع من عدم قابلية التجزئة الاولى عدم قابلية دالة الغنتاج على التجزئة و الثاني دالة الطلب و أخيرا عرض الغدخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار بإتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

8-نظرية (lebenstein ,1957)

يؤكد ليبنشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الادني من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، وأما الحوافز فإنها على نوعين ، صفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي و ينصب أثرها على الجانب التوزيعي، وحوافز إيجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي و الأخيرة هي التي تقود إلى التنمية.[2]

[1]- كبداني سيدي أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 33- 34.

[2]- فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

ومن الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية تبسيطها للعلاقة بين تغيرات حجم السكان وعدلات نمو الدخل الفردي ، ومن جهة أخرى ربطت مسألة تراكم رأس المال و الإستثمار بنصيب الفرد من الدخل، و في حقيقة الأمر لا يتوقف تراكم رأس المال و الإستثمار على نصيب الفرد من الدخل فحسب.[1]

9- نظرية أنماط التنمية (HoLLis B. Chenery 1979):

إن تحليل أنماط التنمية و التغيرات الهيكلية التي تصاحبها يهدف إلى التركيز على العمليات المتعاقبة و التي من خلالها يتحول الهيكل الإقتصادي و الصناعي و المؤسسي للإقتصاد المختلف خلال الزمن وذلك للسماح للصناعات الجديدة أن تحل محل الزراعة التقليدية كمحرك للنمو الإقتصادي، و تجدر الإشارة هنا أن الإدخارات و الإستثمارات المتنامية هي شروط ضرورية و لكنها ليست كافية لتحقيق النمو الإقتصادي، كما هو الحال في نظرية (Lewis) و نظرية المراحل ، بل هناك حاجة إلى تغيرات مترابطة في هيكل الإقتصاد من أجل التحول من نظام إقتصادي تقليدي إلى نظم حديث.

وتتضمن التغيرات الهيكلية عمليا جميع دوال الإقتصاد و هيكل طلب المستهلك و التجارة الدولية و إستخدام الموارد بالإضافة إلى التغيرات في العوامل الإجتماعية و الإقتصادية مثل التحضر و النمو و توزيع السكان.

ويؤكد مؤيد و النظرية الهيكلية على تأثير القيود المحلية و الدولية على التنمية، فالقيود الداخلية تتضمن القيود الإقتصادية، مثل الموارد الطبيعية وحجم السكان، وكذلك القيود المؤسسة، التي تشمل سياسات و أهداف الحكومة، في حين تتضمن القيود الدولية إمكانية الوصول إلى رأس المال الأجنبي و التكنولوجيا والتجارة الدولية، وأن الإختلافات بين البلدان النامية في مستويات التنمية لديهم تعزى و بدرجة كبيرة إلى هذه القيود الداخلية و الخارجية.

لكن القيود الدولية هي التي تجعل التحول في البلدان النامي(حاليا) يختلف عن تحول البلدان الصناعية، وكما كان من السهولة بمكان على البلدان النامية الوصول إلى الفرص التي تمنحها البلدان الصناعية (كمصدر رأس المال و لتكنولوجيا و المستوردات الصناعية و أسواق التصدير)، كلما كان ممكنا عليها التحول بمعدلات أسرع من معدلات تحول البلدان الصناعية، خلال الفترات الأولى[2].

لتنميتها الإقتصادية، ولهذا فإن نموذج التغير الهيكلي يعترف بحقيقة أن البلدان النامية، هي جزء من نظام عالمي متكامل يستطيع أن يحقق لها التنمية.

ويستند هذا النموذج على البحث التجريبي الذي قام به الإقتصادي المعروف (hollischenery) الذي يحلل أنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال الفترة 1958-1973 و الذي اعتمد أسلوب

[1]- بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-108.لتنميتها الإقتصادية، ولهذا ف- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-108.

تحليلات الإنحدار مستخدما أسلوب المقطع العرضي و السلاسل الزمنية لمستويات دخول فردية مختلفة، و قد ساعدتها هذه الدراسة على تحديد العديد من الخصائص العامة لعملية التنمية.[1]

10- نظرية ثورة التبعية الدولية:

نتيجة الإنفتاح بين نظريتين مراحل النمو و التغيرالهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث: و تعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسة و السياسة و الاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلا عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها.

وفي هذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية:

أ- نموذج التبعية الإستعمارية الجديدة:

إنّ الفكر الماركسي في التنمية الإقتصادية يغزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة و الدولية الغنية.

فسواء أكنت الدول الغنية مستغلة عن قصد أو مهملة تغير قصد لوجود الدول الفقير معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الول المتقدمة) و الحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدما) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة و معتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة و التبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية و التغيير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفاية الإدخار و الإستثمار أو نقص التعليم و المهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها و التبعية الكاملة لها.

ب- نموذج المثال الكاذب:

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة و غير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكلات و المنظمات الدولية إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل إقتصادية رائعة، نماذج إقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالبا ما تعود إلى سياسات غير سلمية و غير مناسبة[2].

ج- فرضية التنمية الثنائية:

ويفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر و يشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:

---

[1]- بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2]- فارس البياتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-88.

أ- توافر مجموعة الظروف المتباعدة فيأن واحد في مكان واحد؟، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما كريقتي الإنتاج الحديثة و التقليدية في قطاع الريف و المدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي و التعليمي مع الكثرة الفقيرة و الأمة من سكان مجتمع ما.

إتساعه هذا التعايش و إستمراره ليس مرحليا، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرة و لكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها و القضاء عليها[1].

11- نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:

ترجع هذه النظرية حالة التخلف الإقتصادي الذي تعرفه الدول النامية إلى سوء تخصيص الموارد، والذي كان نتاجا للسياسات السعرية الخاطئة وتدخل الدولة المبالغ فيه في النشاط الإقتصادي، فيعتقد رواد مدرسة الثورة النيو كلاسيكية و الذين من بينهم depaklalharryK، lord peterbaner، bellabalassa johanson. أن سبب تباط عملية النمو الإقتصادي يرجع لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، و أن تحرير الأسواق و خصخصة المؤسسات العمومية و تحرير التجارة و التصدير و فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي و تقليص تأثير الدولة في الأسعار سواءا في سوق العمالة أو سوق السلع أو أسواق المال ، وعوامل كلها ترفع من الكفاءة الإقتصادية للدولة و تحفز النمو الإقتصادي.

إن هذا الطرح الذي جاء به هذه النظرية، يأتي في شكل مناقصة تماما لما جاءت به نظرية التبعية التي ترى بأن سبب التخلف هو هيمنة الدول الرأسمالية المتقدمة و إستحواذها على مراكز القرار في النظام الدولي، وبالتالي توظيفه لخدمة مصالحها، فمنظرية الثروة النيوكلاسيكية المعاكسة تنفذ ما جاءت به نظرية التبعية و تضيف إلى أن سبب التخلف هو الدول النامية ذاتها، بسبب تدخلها المفرط في الحياة الإقتصادية وإنتشار الفساد و الرداءة و إنعدام المحفزات الإقتصادية.[2]

المطلب الخامس: معوقات التنمية الإقتصادية:

تواجه التنمية الاقتصادية معوقات كثيرة تحد من كفاءتها وفعاليتها وتحد من قدرتها على الوصول إلى أهدافها، لذلك سوف يتم التركيز على بعض أبرز هذه المعوقات وهي:

أولا: العوائق الاقتصادية:

وتتمثل في:

1- حلقة الفقر المفرغة:

إن صاحب هذه الفكرة هو الاقتصادي (Nurkse) الذي يؤكد بأن الحلقة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا. إن أصل الفكرة، كما مر بنا سابقا يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى

[1]- فارس البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

[2]- بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

الاستثمار الناجم من انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي [1].

ولذلك فإن البعض من الكتاب واستنادا لما سبق، يرى بأن الدول المتخلفة تواجه حلقة مفرغة رئيسية، هي ما يطلق عليها بالحلقة المفرغة للفقر، والذي يمكن تصويرها كما يلي [2]:

الشكل البياني رقم (03): الحلقة المفرغة للفقر

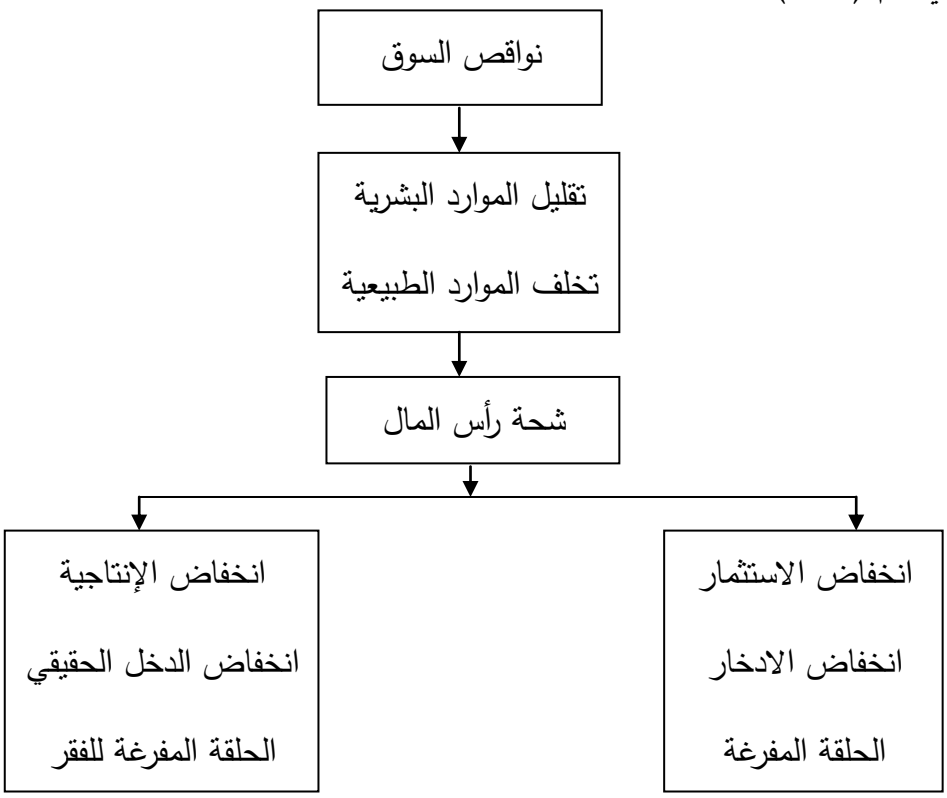

المصدر: أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 218.

وتشير هذه الحلقة إلى أن الدول المتخلفة تعاني من عقبات عديدة، تعترض عملية التنمية فيها، من أبرزها نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والتخلف البشري وشحة رأس المال، وهذه السمات بمجموعها تشكل أسبابا مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض الإدخار والذي ينجم انخفاض الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى استمرار سمات التخلف المتمثلة بنواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والبشرية وشحة رأس المال.

إلا أن ما يلاحظ أن الدول المتخلفة لا تواجه الحلقات المفرغة الرئيسية أعلاه بل إنها تواجه العديد من الحلقات المفرغة، يمكن أن تورد أمثلة على بعض هذه الحلقات المفرغة الموجودة في واقع الاقتصاد

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

[2] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 218.

المتخلف، ومنها الحلقة المفرغة في التعليم، ذلك أن انخفاض المستوى التعليمي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وانخفاض الدخل، وبالتالي انخفاض القدرة على توفير الإمكانات والحافز المطلوب للتعليم، الأمر الذي يؤدي إلى وجود حلقة مفرغة في هذا الجانب، كذلك هناك الحلقة المفرغة في المجال الصحي والمتمثلة في أن المستوى الصحي المنخفض السائد في هذه البلدان يؤدي إلى الإصابة بالأمراض ومن ثم انخفاض القدرة على توفير متطلبات رفع المستوى الصحي مما ينجم عنه الإبقاء على المستويات الصحية المنخفضة، وهكذا يمكن ذكر الكثير من الأمثلة على الحلقات المفرغة الموجودة في جوانب الحياة المختلفة في الدول المتخلفة[1].

وإن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات)[2]، ولهذا فإن هذه البلدان تجد أنه من الصعوبة بمكان عليها أن تقوم بالإدخار والاستثمار بالقدر اللازم للخروج من حالة الفقر، سيما وأن للاستثمار دورا حاسما في تنمية الدخل.

ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة يتعين على البلدان النامية، أن تكتشف وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الإدخارات من الفقراء وأن تجد الموارد من خارج بلدانها.

ويعلق البعض على هذه الفكرة بالقول بأنه رغم أن الغالبية من السكان في هذه البلدان هي فقيرة إلا أن هناك فئات، ولو أنها قليلة العدد، لكنها غنية ويمكن لها أن تدخر وتستثمر وبالتالي تستطيع أن تكسر هذه الحلقة المفرغة وتحقق التراكم الرأسمالي المطلوب، وينتقد آخرون هذه الفكرة بأنها تستند على منهج ميكانيكي وستاتيكي في الربط بين المتغيرات الاقتصادية [3].

2- محدودية السوق:

إن العلاقة بين محدودية السوق (Limitation of market) والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفرات الحجم في الصناعة أن تكن كبيرة الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية، وإذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج، وبالتالي فإن محدودية حجم السوق العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية والتنمية الاقتصادية[4].

3- التبعية الاقتصادية للخارج:

تتصف اقتصاديات الدول النامية بالتبعية بالاقتصادية للدول المتقدمة، وتتمثل مظاهر هذه التبعية في التبعية التجارية (تصدر غالبا مواد أولية)، ويقتصر تصديرها إلى عدد محدد من الدول المتقدمة [5].

---

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 218، 219.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 152.

[3] المرجع نفسه، ص: 152.

[4] المرجع نفسه، ص: 153.

[5] غازي محمود ذيب الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

ثانيا: عوائق اجتماعية:

هناك بعض القيم الاجتماعية البالية والسائدة في المجتمعات خاصة النامية تقف عائقا أمام التنمية، فالعمل له مواصفات ومسؤوليات محددة، وغالبا لا يتم التعيين بناء على القدرات والكفاءات والخبرات، وإنما على المحسوبيات العشائرية والوسطات الطائفية والحزبية، مما يؤدي إلى وجود عدد كبير من العاملين وراء المكاتب، ويكون الإنتاج قليلا أو مما يمكن تسميته بالبطالة المقنعة [1].

كذلك تعاني البلدان المتخلفة من انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية ووجود بيئة ثقافية لا تساعد على تحقيق التنمية، بل تساعد على استمرار حالة التخلف متمثلة في انتشار الأمية وانخفاض المستويات التعليمية وضعف ارتباط التعليم بالمجالات العملية وخاصة الإنتاجية منها، وعدم توفر الإمكانات الكافية للتدريب وانخفاض ما متاح منها من حيث كفاءتها في توفير تدريب ناجح، وانخفاض دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم، وهذا ينعكس بشكل انخفاض في درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المستخدمة وانخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة وتحسين ما موجود من موارد [2].

ثالثا: عوائق سياسية:

تتمثل في:

1- الاستقرار السياسي:

فإن عدم الاستقرار السياسي المتمثل في التغيرات السياسية نتيجة عدم امتلاك العديد من الحكومات السائدة في البلدان المتخلفة المؤسسات التي تستند إليها وتضمن استمرارها، ومما يؤدي إليه ذلك قيام التغيرات السياسية المتعاقبة، إضافة إلى أن كثرة إجراء التغيرات يجعل من رسم السياسات وتنفيذها أمر بعيد عن حالة الاستقرار المطلوبة [3].

2- الدعم الحكومي للتنمية:

إن القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات (Trade Offs)، فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فإن تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو. وعليه عليه فإن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية، وإن عدم قدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية[4].

---

[1] خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص،ص: 63، 64.

[2] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

[3] المرجع نفسه، ص: 230.

[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 158، 159.

رابعا: عوائق التكنولوجيا والتنظيمية:

إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية يتطلب ضرورة توافر أساليب عمل حديثة وتنظيمات عصرية وموارد بشرية ملائمة، كما ويتطلب ضرورة الابتعاد عن الأساليب التقليدية والمعقدة، والعمل على إدخال العنصر التكنولوجي لما ذلك من إسهامات ضرورية للنجاح التنموي، إلا أن عدم القدرة على إدخال التكنولوجيا الحديثة، نتيجة لعدم توفر البيئة الملائمة، يعتبر عائقا في وجه التنمية الاقتصادية [1].

[1] خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنشاط التصديري

لقد أولت المدارس الفكرية الإقتصادية للنشاط التصديري إهتماما خاصا، فلقد إعتبرته اهم مرتكزات ومحددات الإنماء الإقتصادي في الدول.

المطلب الأول: مفهوم التصدير واهميته

الفرع الأول: مفهوم التصدير

تعددت الصيغ المختلفة لتحديد مفهوم التصدير لذلك سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى بعضا منها وصولا إلى إستخلاص مفهوم شامل:[1]

عملية تقوم على بيع و إرسال سلع و خدمات وطنية إلى خارج.

و يعرف فؤاد محمود مصطفى على أنه: « بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير أخر من أخذ الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى السوق أخر تمثل نفس السلعة جزء من إحتياجاتها.

أما حسب الموسوعة الإقتصادية فمفهوم التصدير هو " تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع و الخدمات من التراب الوطني و يمكن أن تكون بكثرة أو بقلة."

من المعروف أنّ التصدير للأسواق الأجنبية يعتبر من أبسط أشكال الدخول إليها لأنه يضمن أقل نسبة مخاطرة. والتصدير حسب نشاط الشركة يمكن ان يكون تصديرا موسميا occasional حسب الفرص المتاحة. وقد يحدث التصدير في حالة وجود فائض سلعي من وقت لأخر حسب سعة و إستيعاب السوق المحلي للشركة. أو قد يكون التصدير مشتمل ومعنى ذلك أن تقرر الشركة التصدير لدولة معينة أو مجموعة من الدول بصورة رئيسية و من خلال إستراتيجية تسويقية مقدرة من قبل إدارة الشركة نفسها.[2]

الفرع الثاني: أهمية التصدير

يعد التصدير أحد أهم المؤشرات الإقتصادية التي تدل على تطور بلدما، و يعكس مدى نمو إقتصادها و تأثيره العالمي، فنمو الصادرات و زيادة حجمها يدعم من موقف الميزان التجاري في إقتصاد ما من حيث زيادة نسبة الصادرات بنسبة زيادة الواردات، الأمر الذي يؤثر في نمو الإقتصاد المحلي.

كما أنّ للصادرات دور قوي في نفاذ السلع المحلية للأسواق الدولية، الأمر الذي يجعل من تطور نمو الصادرات أحد أهم مصادر تنويع الدخل بالنسبة للقطاعين الخاص و الحكومي.

كما أنه يساعد على خلق المزيد من فرص العمل، وزيادة الإنتاج الذي بدوره سيساعد على خفض تكلفة الإنتاج، وبالتالي سينعكس ذلك على خفض سعر التكلفة على المنشأة.

تربح المنشآت من تصدير منتجاتها بعدة طرق:

---

[1]– بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2012– 2013، ص18.

[2]– شريف على الصوص، التجارة الدولية، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان، 2012، ص 18.

- ✓ زيادة المبيعات و فرص نمو أعمال المنشأة بفتح أسواق جديدة؛
- ✓ تقليص المخاطر من خلال تنوع الأسواق؛
- ✓ خفض التكاليف الثابتة الناتجة عن زيادة الإنتاج.[1]

المطلب الثاني: إجراءات التصدير

1- إتخاذ القرار:

يتم إتخاذ قرار التصدير بناء على ما سبق ذكره في الفصل الذي يتحدث عن أشكال الدخول للأسواق الخارجية إلا أنه في هذه المرحلة يقوم المصدر و بعد تحديد الأسواق المستهدفة و المحتمل التعامل معها في الدول الخارجية بمجموعة من الإجراءات أهمها:

أ- البدء في التخطيط بعملات ترويجية و إعلانية عن البضاعة في السوق المستهدف و ذلك لبناء إدراك عنها لدى المستهلك و خاصة إذا كانت هذه السلعة تطرح في هذه الأسواق لأول مرة.

ب- إرسال عينات من السلع التصديرية إلى الأسواق الخارجية سواء عن طريق فروع الشركات المصدرة أو عن طريق المكاتب الخارجية أو عن طريق إرسال مندوبّي البيع للإتصال مباشرة بالعلاء وعادة ما تكون هذه العينات مصحوبة بعروض كتابية مبينا بها مدة سريان هذه العروض والشروط المطلوبة وكذلك الأسعار التي سيتم الإتفاق عليها و على طريقة الدفع بها.

ج- القيام بالاستفسار منذ البداية عن أية عوائق حكومية قد تفرض على البضاعة المصدرة كطريقة التغليف أو مواصفات الإنتاج أو كمية الإنتاج أو أية تحفظات أخرى.

د-الحصول على رخصة للتصدير من قبل الجهات المعينة، ورخصة التصدير شخصية و تصدر بإسم شخص أخر أو تحويلها للغير.

2- الإستراتيجية:

تقوم الشركة ببناء إستراتيجية تتضمن دراسة العروض التي تم إستلامها و الرد عليها من قبل المستوردين وذلك لعمل قائمة بأسماء المستوردين و الشروط المطلوبة و التسهيلات الممكنة بحيث يمكن أيضا إجراء مفاوضات بناء على هذه المعلومات مع المستوردين الممكن التعامل معهم بما يتناسب مع مصلحة الشركة وتحقيق لأهدفها.[2]

وفي هذه المرحلة يبدأ المصدر أيضا بإعداد و تجهيز البضاعة حسب شروط العروض التي تم إستلامها ومن الممكن تنفيذها. أي البرمجة الفعلية لأهداف وإستراتيجيات الشركة والشروط التي تم التوصل إليها لغايات الإتفاق النهائي مع المستورد.

---

[1]- الملك عبد الله بن عبد العزيز أل مسعود و أخرون، دليل التصدير في المملكة العربية السعودية، هيئة تنمية الصادرات السعودية، الطبعة الأولى، 2014، ص 14.

[2]- جاسم محمد، التجارة الدولية، زهران للنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 191،192.

3- العقد:

بناء على إمكانية الشركة و أهدافها و بعد الإنتهاء من المفاوضات (الشراء و البيع) يتم تثبيت بنود الإتفاق التي تم الوصل إليها في صورة عقد تجاري يلزم الطرفين في تنفيذ بنوده.

4- إعداد المستندات المبدئية لإتمام التصدير: ويمكن إجمال هذه المستندات فيما يلي:

أ- **إصدار الفاتورة الأولية:** بعد إستلام أمر الشراء يقوم المصدر بإعداد الفاتورة المبدئية للبضاعة المطلوبة وفق الشروط المتفق عليها و تحتوي عادة هذه الفاتورة على إسم العميل المرسل إليه البضاعة، البلد المصدر إليها، الكمية، الصنف ، السعر، القيمة الإجمالية، نوع العملة، طريقة الشحن ،طريقة الدفع، ثم ترسل هذه الفاتورة وصورا عن شهادة المنشأ و قوائم التعبئة إلى المستورد طالبا منه متابعة الإجراءات الرسمية و الإنتمائية المتفق عليها.

ب- قائمة: وهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود و صفتها وكميات البضائع المعبأة في كل طرد من الطرود و الأوزان القائمة و المصداقية.

ج- شهادة صحية: وتصدر عن الحجر الصحي بعد التحقق من أنها مطابقة شروط التصدير في دولة المصدر.

د-أذن الشحن: ويصدر عن التوكيل الملاحي، ويعتبر بمثابة أمر من التوكيل الملاحي لقبطان الباخرة بإستلام البضائع المطلوب شحنها على الباخرة

5- إعداد المستندات النهائية:

وهذه المستندات يتم إعدادها فور الإنتهاء من إتمام عملية الشحن والتي يجب المصدر تقديمها للبنك فاتح الإعتماد إذا كانت طريقة الدفع عن طريق الإعتماداتالمستندية و أهم هذه المستندات مايلي:

أ- **بوليصة الشحن:** وتعتبر بمثابة إيصال من قبطان الباخرة أو الوكيل الملاحي بصفته وكيل عن ملاك الباخرة يفيد إستلامه للبضاعة و تعهده بتسليمها في ميناء التفريغ بنفس الحالة التي تم إستلامها بها.

ب- **الفاتورة التجارية:** يقوم المصدر بإصدار الفاتورة التجارية و قائمة التعبئة و التي تقدم نسخة عنها إلى الشاحن لإصدار الفاتورة التجارية و قائمة التعبئة والتي تقدم نسخة عنها إلى الشاحن لإصدار بوليصة الشحن إستنادا إلى المعلومات الواردة فيها، أما النسخة الأصلية فتقدم إلى الهيأت القنصلية مرفقة مع شهادات المنشأ و التي يتم المصادقة عليها أصوليا لغايات قبولها في بلد المستورد.

ج- **مستندات ووثائق أخرى** أهمها قائمة التعبئة، شهادة المنشأ وشهادة معاينة و أية مستندات أخرى يطلبها المستورد من المصدر لإجراءات التخليص.

6- المتابعة و الإتصال:

إنّ مسؤولية المصدر قد تنتهي في إيصال البضاعة إلى بلد المستورد وربما إلى مخازنه وفي هذه المرحلة يقوم المصدر بمتابعة سير الرحلة ويبقى على إتصال مع وكلاء الشحن ومع المستورد بإعتباره طرفا أخر في تنفيذ العقد حتى إستلامه للبضاعة وفي مكان التسليم المتفق عليه.

7- الخطابات الختامية:

بعد إستلام المستورد لبضاعة ووفقا للشروط المطلوبة يتبادل الختامية مع المستورد إذا بإبتداء مرحلة عمل جديدة.[1]

المطلب الثالث:الظروف المؤثرة في عملية التصدير

هذه الظروف فإن من شأنها أن تؤثر إما إيجابيا أو سلبيا على حجم صادرات المؤسسة المصدرة. وتتلخص هذه الظروف في مايلي:[2]

أولا: الظروف الإقتصادية:

وهنا يمكن أن نميز بين ظروف إقتصادية داخلية، وظروف إقتصادية خارجية توجبان على المؤسسة المصدرة ضرورة التكيف معها:

1- الظروف الإقتصادية الداخلية:

تتعلق هذه الظروف بالحالة السائدة في الإقتصاد من ركود أو إنتعاش، ففي حال الإنتعاش الإقتصادي تزداد حركية التصدير و تزدهر، والعكس يقع في حالة الركود وهنا على المصدر أن يكون على دراية بجملة الظروف الإقتصادية الداخلية، كحالة التضخم و الوضعية المالية للدول المتعامل معها من جوانب عدة كحجم الديون الخارجية و لإحتياط من العملة الصعبة و كفاءة المؤسسات المالية المتوفرة في الإقتصاد...إلخ.

2- الظروف الإقتصادية الدولية:

حيث تؤثر هذه الظروف الإقتصادية الدولية على عملية التصدير من عدة حيث تؤثر هذه الظروف الإقتصادية الدولية على عملية التصدير من عدة جوانب كوضعية أسعار صرف العملات الخاصة بالدول المستهدف النفاذ إلى أسواقها. خاصة و أنّ هذه الأسواق شديدة التقلب مما يؤثر على حجم التعاملات بين الدول في غالب الأحيان.

ثانيا: الظروف المرتبطة بمؤسسات التصدير:

حيث تجتمع مجموعة من الظروف التي تعكس واقع المؤسسة في تحديد كمية و نوعية المنتجات المصدرة، و تنقسم هذه الظروف إلى مايلي:

1- ظروف ترتبط بالمنتج المصدر:

ويحدث ذلك بالنظر لعدة إعتبارات كنوعية المنتج ومدى الخدمات المرتبطة به كخدمة ما بعد البيع، سعر المنتج....إلخ.

---

[1]- جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-194.

[2]- بن ساحة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-83.

2- الظروف ترتبط بالأجهزة المكلفة بالتصدير:

ويتعلق الأمر بالمصالح المكلفة بالتصدير بالمؤسسة، وأيضا بعلاقتها مع المصالح و الأجهزة المكلفة بالتصدير في فروع المؤسسة القاطنة بالخارج، إضافة إلى مدى نجاعة و كفاءة تسيير الموارد البشرية والكفاءات الموظفة للقيام بمهمة التصدير (إنتقاء، توظيف، تكوين، تحفيز.....إلخ).

3- ظروف ترتبط بقنوات التوزيع:

وتتحدد هذه الظروف بكيفية تنظيم النشاط التوزيعي بالمؤسسة، و كذا على مدى نجاعة الأساليب المعتمدة لإختراق الأسواق الدولية (خيارات إستراتيجية البيع، خيارات قنوات التوزيع...).

4- ظروف ترتبط بسياسة الإتصال بالمؤسسة:

ويرتبط الأمر بمدى مسايرة المؤسسة لما يحدث في العالم من تطور في أساليب التواصل مع الزبائن و تطور وسائل الإعلام بهذا الأخير. هذا إضافة إلى مدى قدرة المؤسسة المصدرة على إستخدام وسائل الإتصال الحديثة، كالتنشيط و المشاركة في المعارض الدولية، إستخدام شبكات الإتصال الدولية، الأنترنت....إلخ.

ثالثا: الظروف السياسية

إنّ لعمليات التصدير و الإستراد عبر العالم إرتباط شديد بنوعية الأوضاع السياسية القائمة في الدول المتعامل معها. فكلما كانت الظروف السياسية لدول التبادل مستقرة كلما كان ذلك داعيا لتوسيع العلاقات التجارية أكثر فأكثر، والعكس من ذلك إذا كانت تلك الدول تشهد تشنجا في العلاقات السياسية القائمة بينها. و هنا تنعكس صورة ذلك التأثير السلبي من خلال احجام المتعاملين على الصعيد الدولي عن إبرام صفقات تجارية فيما بينهم، أو أحسن الأحوال طلب ضمانات أكبر مما يعيق أيضا عملية التعامل التجاري عموما.

رابعا: الظروف المرتبطة بالجوانب القانونية

ويعود السبب في نشأة هذه الظروف المؤثرة على عملية التصدير إلى وجود إختلاف في الأنظمة السسياسية و الإقتصادية بين دول العالم ، مما أدى إلى وجود تباين في الأنشطة القانونية. وهنا يتوجب على المؤسسة الناشطة في ميدان التصدير أن تكون على دراية تامة بكل تلك القوانين التي يستند إليها في البلدان المتعامل معها تجاريا، وقد لعبت المنظمات الدولية ولا تزال دورا هاما في توحيد و مطابقة تلك القوانين المتعلقة بإجراءات التبادل الدولي ومن تلك المنظمات الدولية المنظمة العالمية للتجارة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و الغرفة التجارية الدولية....إلخ.

خامسا: الظروف المرتبطة بالإعتبارات الثقافية

وتتعلق هذه الظروف بجملة العوامل كاللغة و العادات و الدين و الذهنيات في بلد الذي يتعامل معه، وهنا يتوجب على المصدر الإلمام بهذه العوامل و مراعاتها أثناء إنجاز العمليتين التصديرية والإنتاجية المرتبطتين بذلك البلد.

سادسا: الظروف المرتبطة بالنمو السكاني

فقد تتسبب الزيادات السريعة في أعداد السكان في أحداث أثار سلبية على نمو الصادرات، على إعتبار أن الإرتفاع في التعداد السكاني للدولة سينجز عنه تزايد مستمر في الحاجيات، وهو الأمر الذي يعمل على إمتصاص الموارد الإقتصادية و إستخدامها في إنتاج حاجيات السكان المتزايدة. مما يتضاءل معه إمكانية تحقيق فوائض للتصدير نتيجة إرتفاع الإستهلاك المحلي من السلع و الخدمات التي تؤثر على معدل نمو الصادرات.

المطلب الرابع: إستراتيجيات التصدير

يعتبر التصدير الركيزة الأساسية في الحياة المؤسسة المصدرة و بذلك يجب على المؤسسات المصدرة إتباع أفضل الإستراتيجيات المتعلقة بالتصدير.

أولا: مفهوم إستراتيجية التصدير

يقصد بالإسترتيجية النمو أو الأسلوب الذي تلزمه السلطات في تحريك مجالات التنمية الإقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة الإنمائية في الإنتقال للإقتصاد الوطني من حالة الركود إلى حالة النمو.[1]

ثانيا: أنواع إستراتيجية التصدير

تتمثل أنواع إستراتيجية لتصدير فيما يلي:[2]

1- **إستراتيجية النمو المعتمدة على المنتج:** تسعر المؤسسة في هذه الحالة لتحقيق هدف إختراق عدد كبير من الأسواق لمنتج واحد و يتم ذلك من خلال:

- القيام بتحديد منتوج أساسي للمؤسسة.
- القيام بتسويق المنتوج في السوق المحلية و تعميمه وطنيا ثم دوليا.
- تكيف المنتوج حسب متطلبات الأسواق الخارجية، حيث تقوم المؤسسة المصدرة بدراسته و معرفة أذاق كل سوق خارجي تزيد الدخول إليه.
- القيام بتعديل المنتوج و تنمية بالطرق التقنية.

2- **إستراتيجية النمو المعتمدة على الأسواق:** يجب على المؤسسة في هذه الإستراتيجية القيام بمراقبة النوع الخاص بالمؤسسة، وكذلك تعمل على مراقبة سعره و كمياته .

المطلب السادس: مزايا وعيوب التصدير

للتصدير مزايا وعيوب يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:[3]

---

[1]- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2012-2013 ص 57.

[2]- الجبارية كحيلي، دور إستراتيجية التصدير في تحسين الاداء المؤسسي، مذكرة مقدمة و كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير فرع تسيير المنظمات، تخصص التسيير الإستراتيجي.

[3]- صغيري إيمان، دور التصدير في إختراق الأسواق الدولية مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016، ص ص40-41.

الفرع الأول: مزايا التصدير

إنّ إعتماد المؤسسة على التصدير للدخول إلى الأسواق الأجنبية يساعد على تحقيق مجموعة من المزايا أهمها:

- يتجنب التصدير تكاليف إنشاء عمليات التصنيع في دولة مضيفة.
- يمكن المؤسسة من تقليل مخاطر التعامل دوليا احتياج المؤسسة إلى حد أدنى من رأس المال عند مقارنته بالبدائل الأخرى.
- وسيلة مناسبة للحصول على الخبرة الدولية.
- ينسق التصدير مع الإستراتيجية العالمية أو الكونية، فمن خلال تصنيع المنتوج في مكان واحد ثم تصديره بعد ذلك للأسواق الدولية فإنه يمكن أن تدرك اقتصاديات الحجم الأساسية من خلال حجم مبيعاتها للأسواق العالمية.

الفرع الثاني: عيوب التصدير

من بين عيوب الإعتماد على التصدير عند إقتحام الأسواق الأجنبية ما يلي :

- قد لايكون التصدير من الدولة الأم ملائما إذا كان هناك مواقع تكلفه أقل لتضيع المنتوج في الخارج، وعليه فالمؤسسات ذات الإستراتيجية العالمية قد تقوم بالتضيع في موقع حيث يكون مزيج تكاليف عوامل الإنتاج و المهارات أكثر تفضيلا ثم يتم التصدير من هذا الموقع إلى بقية بلدان العالم لتحقيق إقتصاديات الحجم.
- في حالةّ إرتفاع تكاليف النقل، تصبح إستراتيجية التصدير غير إقتصادية و خاصة للمنتجات كبيرة الحجم، و أحد الطرق المطبقة للتغلب على هذه المشكلة هي تضيع المنتجات الكبيرة الحجم على أساس منطقة معينة في العالم أو القارة، فتحقق بذلك المؤسسة بعض الإقتصاديات من الإنتاج كبير الحجم و في نفس الوقت بذلك المؤسسة بعض الإقتصاديات من الإنتاج كبير الحجم وفي نفس الوقت الحد من تكاليف النقل التي يجب عليها تحملها.
- من أهم العيوب حواجز التعريفية الجمركية و التي يمكن أن تجعل إستراتيجية التصدير غير إقتصادية.
- تفويض المؤسسة وكلاء القيام بأنشطة التسويق في الخارج مع عدم ضمان قيامه بهذه المهام لصالح المؤسسة و تكون لديهم ولاءات معتددة أي التعامل مع المنافسين فتقل إهتماماته بمنتجات المؤسسة.

المبحث الثالث: قطاعات التصدير والتنمية الاقتصادية

ما من شك بان التصدير والصادرات أهمية كبيرة في الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي وهذا بالنظر لما لهذا النشاط من أثار إيجابية على التنمية الاقتصادية للدول المصدرة.

المطلب الأول: دور قطاع الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية

ناقشة العديد من الدراسات إشكالية دور قطاع الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية وقد تباين هذا الدور من حيث الاهمية النسبية لقطاع الصناعة ويمكن مناقشة أهم الدراسات فيما يلي:

يرى (محمد زوزي، 2010) أنّ العلاقة بين التصنيع و التنمية هي علاقة و طيدة، وهذا ما جعل دول العالم الثالث تؤمن بفكرة أنّ التصنيع هو أفضل طريقة نحو التنمية.

كما يرى أنّ التضيع يوفر النقد الأجنبي وذلك بإنتاج ما تحتاج إليه بدلا من الإستراد، وجميع الدول النامية وضعت إستراتيجياتها في التضيع على الإكتفاء الذاتي، وإحلال الصناعة الوطنية محل المستورد، إلا أنه بالممارسة العملية ثبت أن فيض النقد الأجنبي صار ينفق في شراء وسائل و مستلزمات الإنتاج و للحصول على حقوق التصنيع من أصحابها في الدول المتقدمة ثم وضعت بعد ذلك إستراتيجية للتصنيع من أجل التصدير لزيادة حصيلة النقد الأجنبي بتصدير بعض الصناعات التي تفوقت في إنتاجها بعض الدول النامية. لقد تحقق ذلك بالفعل في بعض الدول النامية، ولم يتحقق في البعض الأخر، إما لأنها قد إكتفت بما تحققه من أرباح في السوق المحلي أو لأنه إنتاجها لا يقوى على المنافسة في الأسواق العالمية من حيث السعر و الجودة.

بينما ترى (نعيم إلهام ، 2016)أن تجربة التصنيع في معظم بلدان النامية في القرن الماضي بالتجربة الناجحة لدرجة وجود ردود فعل عكسية لهذه التجربة ظهرت في شكل معدلات منخفظة للتنمية و مشاكل عجز مستمر في ميزان المدفوعات صاحبتها مديونية متزايدة وظهرت العديد من المقالات و الأبحاث لتؤكد في النهاية أن البلدان النامية وقعت في وهم التصنيع لحل ناجح شامل لمشاكلها الإقتصادية و أنها أهملت الزراعة و النشاط الأولي يغير حق، ولكن ثمة وقفة عملية ضرورية تحتاجها عند هذا المنعطف الخطير وذلك بالسير بخطى حديثة و مدروسة ومطلقة من فهم واضح لمفهوم الصنيع وكذا السبل المؤدية[1] إلى تحقيقه و ذلك سواء بتجارب الدول السابقة في هذا الميدان أو إختيار إحدى الإسترتيجيات التصنيعية الملائمة.[2]

[1]– محمد زوزي: تجربة القطاع الصناعي الخاص ودورها في التنمية الإقتصادية في الجزائر (دراسة حالة ولاية غرداية أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية و التجارية علوم التسيير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص ص 14-15.

[2]–نعيم إلهام: إستخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة أبي بكر القايد تخصص بحوث المليات و تسيير المؤسسات،2016، ص 83.

في حين أثبت بن حمود سكينة سنة 2004 أنّ أهم ماميز الوضعية الإقتصادية في السنوات الأخيرة هو حالة الإنحسار و الإنكماش الذي أصيبت به مختلف القطاعات و لكن بدرجات متفاوتة لكن القطاع الأكثر تضررا من غيره هو القطاع الصناعي.

حيث أنخفض فيه الإنتاج و أصبح يساهم في الناتج الداخلي الخام إلاّ بنسبة 5% في الوقت الذي كان يساهم ب 15%.

كما خلت معدلات إستغلال قدراته متدنية جدا و تدهورت مالية المؤسسات و تم حل العديد منها هذه الوضعية نتجت عنها أثار إقتصادية. خاصة مع ظهور العولمة و الإنفتاح على السوق العالمي سلبية كبيرة و أخرى إجتماعية عمقت الفجوة ما بين الطبقات وزادت من حدة الفقر و البطالة و الأفات الإجتماعية.[1]

ويرى كذلك (حمدي أبو النجا ، 2004) أن علاقة التصنيع بالتنمية لا تبدوا وكأنها مباشرة بل إنها تتنوع و تتعدد وبما يقترح معه أن تكون خواص العوامل الدافعة للتصنيع مؤثرة على درجة إتساع التنمية ، وبذلك فإن الطبيعية و الخواص المشتركة و المتساوية بين كل من كوريا الجنوبية وتايوان في عمليات التصنيع لها طورها و ذلك فيما تم من عمليات الإصلاح في كلا البلدين و كذلك لما وقع علهم من ضغوط خاصة في علاقة الصين مع تايوان .[2]

في حين أثبتت مريم عيسى محمد مهني سنة 2014 أن استراتيجية التصنع التي إتبعتها الدول النامية إتسمت بتعدد و عشوائية سياستها التصنيعية وعدم مرونتها و وضوحها فهي عبارة عن سياسات منقولة عن الدول المتقدمة و بالتالي فهي لا تتوافق مع إقتصادات الدول النامية بسبب إختلاف الظروف و الزمان و المكان دوليا و محليا.[3]

في حين يختلف كل من عياش الزوبير و قوفي سعاد في أن أراء الإقتصاديين تختلف في المفاضلة بين نموذج الصناعات الثقيلة و نموذج الصناعات الصغيرة و المتوسطة، لكنهما يعتقدان بمفكرة ضرورة تشجيع مؤسسات صغيرة و متوسطة كنقطة إنطلاق في تنمية الصناعات الضخمة و التعجيل بالتنمية الإقتصادية، خاصة لدى الدول النامية التي لا تتوفر على موارد و تكنولوجيا لإقامة مشروعات كبيرة تصعب إدارتها.

حيث تعتبر الكثير من الدول في الوقت الحاضر أنّ المؤسسات صغيرة و متوسطة قاطرة التنمية الإقتصادية وهذا الأهم الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبرى خاصة في مجال توفير مناصب شغل و التأثير الإيجابي على مؤشرات الإقتصاد الكلي، و تجدر الإشارة إلى أننا ننكر الدور الذي تلعبه المؤسسات الكبرى

---

[1]– بن حمود سكينة، السياسات الإقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى الوطن الأول حول السياسات الإقتصادية في الجزائر، مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط و إقصاد السوق يوم 13 ماي 2013، ص15.

[2]– حمدي أبو النجا: التصنيع التنمية، دار المكتبة الأكاديمية، طبعة أولى، مصر ، 2004، 151.

[3]– مريم عيسى محمد: إستراتيجية التصنيع في الدول النامية، دراسة نظرية تحليلة للتجربة الليبية في التصنيع

في دفع عجلة التنمية الإقتصادية إذ أننا نعتبر أنّ مؤسسات صغيرة و متوسطة دعامة رئيسة لهذه المؤسسات تتكامل فيما بينها لترقية الإقتصاد خاصة من خلال ألية المقاولة من الباطن.[1]

كما **يرى (أيمن المكاوي ، 2014)**أنه هناك عدة دراسات أشارة أنه على الرغم من تراجع مساهمة القطاع في الناتج المحلي و تشغيل الأيدي العاملة على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة بالمقارنة مع منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، إلأنه الكثير منها أشار إلى أنه سيبقى محركا أساسيا للتنمية الإقتصادية لعديد من الأسباب، لعل أهمها:

1- يبقى القطاع الصناعي إحدى القطاعات المناسبة لإستيعاب الأيدي العاملة للمتزايدة خاصة في الدول النامية.

2- أن هذا القطاع يشكل محور عملية الإبداع و الإبتكار في الإنتاج ، وأنّ القطاعات الأخرى الخدمية تعمل على تقديم الخدمة لهذا القطاع من خلال علاقتها التشابكية الخلفية و الأمامية القوية معه، وبالتالي لا يمكن لهذه القطاعات أن تنمو بشكل مستدامة مالم يتحقق القطاع الصناعي نموا مضطردا[2].

3- تساهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج و الدخل و الصادرات وتوفير موارد النقد الأجنبي و علاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.

4- إنه أكثر القطاعات الإقتصادية على تطوير و تنمية الإنتاج ورفع مستوياتها لقدرته على تطبيق وإستخدام التقنية.

حيث **أثبت كذلك (صباغ رفيقة،2014)**أن الجزائر رغم إنتاجها لسياسات تنموية حديثة وعديدة بهدف تطوير إقتصادها. إلاّ أنها ماتزال بعيدة عن تحقيق الهدف المنشود بسبب الإختلالات الهيكلية في قطاعات الصناعي وسوء تطبيق السياسات التنموية، بطريقة فعالية، ودليل ذلك هشاشة قدرة القطاع على تنويع الإنتاج الصناعي المحلي، و على التقليل من فاتورة الواردات، و وكذا على ترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات.[3]

كما **يرى (بزرية أمحمد ، 2015)** أنّ القطاع الصناعي بعد الركيزة الأساسية في التنمية و النمو الإقتصادي لمختلف الإقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء، وقد أولت الدولة الجزائرية الإهتمام لكبير لهذا القطاع منذ بدأ عملية الإصلاحات الإقتصادية، إلا أن القطاع الصناعي في الجزائر لايزال يحقق النتائج

---

[1]- عياش زوبير و قوتي سعاد: واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لمداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الإقتصادية و متطلبات النهوض، جامعة الوادي يومي 5 و6 ماي 2013، ص ص 13- 14 .

[2]- أيمن المكاوي: القطاع الصناعي ركيزة إقتصادية تتطور، مجلة الإقتصادية، دائرة التنمية الإقتصادية العدد 04، مارس 2014 ص3.

[3]- صباغ رفيقة، إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كألية للنهوض بالإقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية، جامعة البليدة، ص1.

دون المستوى المطلوب ربما لتأثره ببعض العوامل التي تكون قد أثرت عليه بشكل أو بأخر كتحرير التجارة الخارجية مما أدى إلى زيادة حجم الإستيراد الذي أثر كثيرا على أداء القطاع في السنوات الأخيرة، وتقتضي المرحلة القطاع الصناعي وتنمية ليحتل مركزا متميزا في إيطار العمل من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.[1]

حيث ترى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية سنة 2015 بضرورة التصنيع وعلاقته الحاسمة بفرص العمل وتحقيق الدخول و النمو العادل وهي جميع شروط أساسية للقضاء على الفقر المدقع بحلول 2030 و قد سلم أيضا بضرورة أن تكون الجهود الراهنة إلى تعزيز الأمن الغذائي وجودة التعليم و إمكانية الوصول للماء و الطاقة، إضافة إلى إدارة الموارد الطبيعية على نحو أفضل مرتبطة على نحو أوثق بالأنشطة الإنتاجية لضمان إستدامتها و إسهامها في مستويات المعيشة بشكل عام.[2]

كما **بينت (عبلة بخاري ،2018)**التصنيع عملية ناتجة عن أو مصاحبة للتنمية الإقتصادية، وهو الصنيع يمثل أحد الجوانب المهمة التي تدفع عملية التنميةإذ أنها تمثل زيادة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تكوين الناتج القومي الإجمالي، وعليه لا يمكن تحقيق تنمية دون تطوير عملية التصنيع أو القطاع الصناعي، فإنهما عمليتان متلازمتان، وهنا لابد من الإنتباه إلى الشروط التي تتوفر في الدولة، والتي من الممكن من خلالها أن تطلق على دولة ما بأنها دولة صناعية، ومنها يكون ربع الناتج المحلي الإجمالي هو من القطاع الصناعي، وكذلك أنّ حوالي 60% من إنتاج القطاع الصناعي يأتي من الصناعة التحويلية وأن نحو 10% من السكان يعملون بالصناعة و يرجع الإهتمام بالغ بالتصنيع من قبل الدول النامية إلى مجموعة من العوامل من أهمها:

- زيادة الدخل القومي وتنويع مصادره.
- إستقرار دخل الدولة من العملات الأجنبية.
- التحقيق من حدة البطالة المقنعة.
- إيجاد سوق للخدمات المحلية.
- توفير منافذ الإستغلال الموارد إستغلالا كاملا.
- تحقيق تزايد مستمر و ديناميكي في الغلة.[3]

في حين يرى **(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، 2013)** أنه بإستطاعته السياحة أن تساهم ي النمو الإقتصادي و الحد من الفقر، لاسيما ي البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، وقدرة هذا القطاع على خلق فرص العمل وتوليد الدخل بفضل روابطه الخلفية و الأمامية تجعل منه قطاعاها ما لتنوع الإقتصاد ونموه، ومع ذلك لايمكن، في الوقت ذاته تجاهل الأثر السلبي الذي يمكن أن يلحقه هذا القطاع بالبيئة

[1]- بزارية أمحمد: الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية، الإستفادة من التجربة التركية، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعمة، خميس مليانة، 2015، ص 137.

[2]- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤتمر العام الدورة الخامسة عشر،ليما، ص 7.

[3]- عبلة عبد الحميد البخاري: إقتصادية الصناعة إقتصاديات الصناعة، جامعة الملك عبد العزيز 2018، ص 13.

والثقافة، ولكي توفر السياحة فرص العمل و الدخل في الأمد الطويل، وتساهم في التنمية المستدامة، يجب أن تكون عملياتها، بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بها، عمليات مستدامة أيضا ويتطلب ذلك كما ورد في هذه الدراسة إستراتيجيات و برامج سياسات طموحة[1].

المطلب الثاني: دور قطاع الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية

ناقشة العديد من الدراسات إشكالية دور قطاع الفلاحة في تحقيق التنمية الإقتصادية وقد تباين هذا الدور من حيث الاهمية النسبية لقطاع الفلاحة ويمكن مناقشة أهم الدراسات فيما يلي:

يرى (**بوعريوة ربيع ، 2017**)أن القطاع الفلاحي يمثل العمود الفقري لإقتصاديات الدول نظرا لما يلعبه من دور حيوي وفعال في النشاط الإقتصادي وهو قطاع يؤثر و يتأثر بالقطاعات الأخرى إلى حد كبير لذلك تحتل التنمية الإجتماعية و الإقتصادية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الإقتصادية نظرا لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغذاء و المواد الأولية وشهد هذا القطاع كبير عبر مختلف مناطق العالم خلال الفترة الماضية، نظرا لما تم إدخاله من أساليب تكنولوجية حديثة و متطورة إنعكست على أداء هذا القطاع بصفة عامة و زيادة إنتاجية المساحات من معظم المحاصيل الزراعية بصفة خاص، كما يعتبر الركيزة الأساسية للتقدم و التطور وتحقيق الرفاهية والولوج إلى أرقى مستويات التنمية الإقتصادية لما يظفر به من إمكانات وقدرات إنمائية كبيرة.[2]

حيث أكد (زهير صيفي ، 2014) أن القطاع الفلاحي يشكل أولوية في السياسات الإقتصادية للجزائر منذ الإستقلال ويبرز ذلك من خلال التشريعات و النصوص القانونية و تغيير الملكية العقارية التي مر بها هذا القطاع إبتداء من مرحلة التسيير الذاتي سنة 1962 إلى غاية مرحلة التسعينات بظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.[3]

بينما يرى **(زاوي بومدين ،2016)**أن أزمة الغذاء التي أصابت العديد من دول العالم سنة 2008 تسببت في زيادة الإهتمام بالقطاع الفلاحي وقضياه، هذا ما تم نشره في تقرير حول التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي خلال نفس السنة، حيث تم إعتبار الفلاحة أساس التنمية مفتاح مستقل كوكب الأرض، كما أن أهم ماصدر على صفحات هذا التقرير العبارة التالية: " إن الأهداف الأساسية للقرن 21 من القضاء على الجوع والفقر وحماية البيئة وتأمين الصحة العالمية هذا كله لايمكن أن يتحقق دون وجود تنمية قطاع فلاحي".كما أنه لايمكننا الحد من الجوع و الفقر إلا من خلال توفير مجموعة من الشروط و الظروف أهمها (الحفاظ على الموارد الطبيعية، توفير وترقية وسائل الإنتاج، تطوير النية التحتية للتخزين والنقل والتسويق، تبني

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة، مذكرة من أمانة الأونكتاد، 28جانفي2013، ص 25.

[2]- بوعريوة ربيع، القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الإقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداسيومي 24-25ماي2017.

[3]- زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج، قسم علوم الأرض جامعة محمد خيضر بسكرة، رقم 04،2014، ص159.

سياسة تسعيرية تدعو إلى توليد فائض وسياسة تجارية تدعو إلى حماية الأسواق المحلية). إن هذه الشروط متبوعة بدور المؤسسات المالية من خلال سياسة تمويل تجمع بين القروض البنكية و الدعم الذي تقدمه الدولة من أجل تنمية هذا القطاع.[1]

في حين أثبت كل من(**بطاهر بختة وزيان بروجة علي ، 2018**)أن القطاع الفلاحي يحظى بإهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية ، وفي هذا الإطار يلعب تدخل الدولة في أداء الأسواق الزراعية و الغذائية دورا كبيرا بهدف تحقيق وضمان التنمية الإقتصادية و ضبط المنافسة على المنتجات الزراعية و الغذائية دورا كبيرا بهدف تحقيق وضمان التنمية الإقتصادية وضبط المنافسة على المنتجات الزراعية و حماية مداخيل الفلاحية، لذا تقوم تفوم هذه الدول بتجنيد موارد مالية يتصدرها الدعم الزراعي بأشكاله لمختلفة المشوهة وغير المشوهة لتجارة المنتجات الزراعية وفقا لمدى ضرورة تحقيق التنمية الإقتصادية و أهمية المنتجات المستهلكة. حيث كانت ولاتزال قضية التنمية الإقتصادية تحظى بالنقاش على إعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من ازمة التخلف من هذا المنطلق وضعت التنمية بشكل عام في المقام رقم واحد، فرسمت لها العديد من السياسات، المخططات وخصصت لها الموارد المالية لتحقيق مختلف الطموحات.[2]

ويرى(**سفيان عمراني، 2015**)أن القطاع الفلاحي يلعب دورا كبيرا في تنمية الإقتصاد الوطني وتقويته في مواجهة العديد من الضغوطات و التحديات، كما أنه يرتبط بالتنمية المستدامة من خلال زيادة الإنتاج كما ونوعا و تحقيق الامن الغذائي، وبالتالي تلبية الحاجيات المتزايدة للسكان من الغذاء بالإضافة إلى إستثمار الموارد الطبيعية المتاحة وتوفير فرص عمل لسكان الريف، مما يعزز من بقائهم و يحد من هجرتهم إلى المدينة ناهيك عن توفير المواد الاولية للتصنيع الغذائي بهدف زيادة الصادرات الغذائية و خفض العجز في ميزان المدفوعات.[3]

في **حين (يرى جوديوبري JOE DANBRE AND SALILA CERVANTES GODOY ، 2010**)أنه كلما زاد الإستثمار في الزراعة زاد النمو وتراجع الفقر حيث يجب مراعاة الوضع الخاص لكل بلد و طبيعة الإستثمارات التي تم إجراؤها في هذا القطاع ولاسيما بيئة الإقتصاد الكلي الذي يحدث فيها النشاط.[4] بينما يرى برنارد باشيلير أنها تتمثل الاولوية في إعادة تعبئة الإستثمارات لصالح الزراعة و تكثيفها لصالح البلدان الإفريقية التي يوجد بها عدد كبير من السكان الزراعيين لديهم الاراضي و المياه و لكنهم يفترقون إلى

---

[1]- زاوي بومدين، التمويل البنكي الدعم و التنمية القطاع الفلاحي في الجزائر أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص إقتصاد و تسيير عمومي 2016، ص82.

[2]- بطاهر بختة وزيان بروجة علي، مقومات بناء نماذج للتنمية المستدامة في الجزائر خارج قطاع المحروقات مداخلة ضمن فعاليات ملتقى الوطن الأول حول مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر المركز الجامعي تسمسيلت يومي 30- 31 أكتوبر 2018 ، ص1.

[3]- سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث جامعة 8ماي1945 قالمة كلية العلوم الاقتصادية و التجاريةو علوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة،2015، ص386.

[4] - OCDE,DALILA CERVANTES-GODOY*JOE DENNBRE IMPORTANCE économique de l'agriculture dans lalutte contre la pauvrté .report2010 no23 p23

الوسائل اللازمة لتطويرها ، لكن إستخدام هذه الإستثمارات يجب أن يستند إلى تصور جديد للعلاقات بين المهنيين الزراعية والجهت الفاعلة الخاصة الأخرى والسلطات العامة التي يجب إعادة تصميم وظائفها نتيجة لإصلاحات التحرير والخصخصة لم يحدث مثل هذا الموقف لعدة عقود تقع على عاتق الجميع مسؤولية جعلها فرصة للمزارعين في هذه البلدان.

حيث أكدت(**المنظمات المهنية للمنتجين الزراعيين ، 2008**)أنه لاتزال الهياكل الإقتصادية لبلدان غرب إفريقيا تشير إلى مشاركة قوية للقطاع الزراعي الريفي حيث يساهم القطاع الزراعي بنسبة35% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، كما يوفر القطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي للعمالة في منطقة غرب إفريقيا، يعمل حوالي 65% من القوى العاملة في المنطقة أكثر نصفهم من النساء في القطاع الزراعي وخاصة في مجال إنتاج الأغذية و تجهيزها الحرفي، وبالتالي تشكل الزراعة و التنمية الريفية تحديات كبيرة في غرب إفريقيا من حيث الوزن الإقتصادي وفرص العمل ومصادر الدخل والامن الغذائي وتوفير العملات الأجنبية و تخطيط إستخدام الأراضي، تثمين الموارد الطبيعية والتكامل الإقليمي على الرغم من ثقل القطاع الزراعي والريفي في إقتصاد غرب إفريقيا فإنه لم يلق الإهتمام اللازم في الدول والشركاء من حيث التمويل والمساعدة الإنمائية الرسمية.[1]

ويرى كذلك (**fousseriramde and sérignebassirou**) أنه لتعزيز النمو الإقتصادي و بالتالي التنمية في القطاع الزراعي و بشكل أكثر تحديدا يجب على الدولة زيادة التدريب المحدد الذي يهدف إلى تحسين إنتاجية المزارعين وفي شراكة مع القطاع الخاص يجب عليه زيادة الإستثمار في البحث والتطوير لتحفيز الإبتكار يمكن تخصيص جزء من هذا المورد للدراسات القطاعية التي ستمكن من فهم سلسلة غنشاء القيمة المضافة بشكل أفضل تسهل وصول المزارعين إلى الإئتمانات و إتخاذ تدابير لتحسين الإنتاجية الزراعية و هذا يعني كل من التحسن في طرق الإنتاج وتوافر المدخلات و تسويق منتجات زراعية.[2]

في حين **أثبت(بن يوسف بدر الدين ،2016)** أن الجزائر في الواقع هي في مفترق طرق، إذا لم تقم الزراعة بالإصلاح بعمق لتحقيق مشاركة فعالة في تكوين الثروة، فلا شك في أن البلاد تتجه نحو مستقبل خطير لن يترك أي فرصة للأجيال القادمة، ومن واجبنا أن تدق ناموس الخطرعلى أمل أن يسمح ذلك ضاع القرار في البلاد.[3]

المطلب الثالث: دور قطاع الصحة في تحقيق التنمية الإقتصادية

ناقشة العديد من الدراسات إشكالية دور قطاع الصحة في تحقيق التنمية الإقتصادية وقد تباين هذا الدور من حيث الاهمية النسبية لقطاع الصحة ويمكن مناقشة أهم الدراسات فيما يلي:

[1] -roppa. Efficacité de l'aide dans le domaine de l'agriculture et du développmentrueral. Report aout 2008.p1.

[2] -mpra, fousseniramde and sévignebassironlo, me role of the agricultural sector in the senegal, écanomy , paper no 81,p 906.

[3]-bodreddinebenjoucef, reoueogriculture, unireessitefarhatabbas sétif1,no1,2016, p29

ترى (دريسي أسماء ، 2015)أنه رغم إرتفاع ميزانية قطاع الصحة، إلاّ أنه لم يحقق كل أهدافها الرامية إلى تحسين الرعاية الصحية، ومزال هذا القطاع منهر فالجزائر تعاني من سوء توزيع المؤسسات الصحية عبر كامل التراب الوطني، خاصة إذا علمنا أن معظم المؤسسات الصحية الخاصة الموجودة في المدن الكبرى والشمالية منها، مما يدعوا إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة الصحية المنتهجة، وجعلها تتماشى و التوزيع السكاني الحقيقي عبر التراب الوطني فنجاح سياسة الإصلاح مرهون بوجود نظام صحي عصري ومرن.[1]

يرى (الفاتح محمد عثمان مختار ،2013) ان هناك حوالي 57 دولة من بلدان العالم النامي تعاني من عدم توفر وسائل التدخل الأساسي لإنقاذ الحياة مثل التطعيمات لاسيما في مرحلة الطفولة بالإضافة إلى ضآلة الميزانيات المالية المخصصة للرعاية الصحية. كما لأوضحت النتائج أيضا أن هناك نقص حاد في عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية بالبلدان النامية بسبب هجرة الكوادر الصحية والطبية إلى البلدان الصناعية بحثا عن فرص عمل أفضل مما جعل هذه الدول تتضرر كثيرا من هذه الهجرة التي أثرت سلبا على مسار التنمية فيها و بناء على ذلك ينبغي على المسؤولين في الدول النامية توفير وسائل التدخل الأساسي لإنقاذ الحياة مثل التطعيمات لاسيما في مرحلة الطفولة و الحمل، و الإهتمام بتخصيص ميزانية مناسبة لقطاع الرعاية الصحية تساهم في توفير خدمات الرعاية الصحية لكل مواطن من مواطني الدول النامية لأنه سبب أساسي من أسباب تحقيق التنمية بالإضافة إلى توفير الكوادر الصحية و تحفيزها لإيقاف هجرتها إلى الدول الصناعية، وتشجيع البحوث ذات الصلة بتطوير خدمات الرعاية الصحية في الدول النامية.[2]

في حين**(أنور هاقان قوناش ، 2004)**انه بالرغم من توفر الادوية ذات الأسعار المعقولة و إمكانية التدخل الجراحي حتى في البلدان منخفظة الدخل فإنه نتيجة لغياب

من حيث يرى كل من إيمان بن زيان و ريمة أوشن سنة 2015 أنه بالرغم من تطور الصحة التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة إلاّ أنها لاتزال بعيدة عن المستوى من أهمها ضعف الإستجابة لحاجات الأفراد الصحية سواء من حيث الكم أو النوع بسبب قلة الهياكل الصحية و سوء توزيعها و قدم العتاد الصحي المتواجد فيها ففي الوسط هناك 56 منشأة صحية منها (6 مراكز إستشفائية جامعية و 15 مركز إستشفائي متخصص) تتكفل بتقديم خدمات لإحدى عشرة ولاية، في الغرب هناك 55 منشأة صحية منها (4 مراكز إستشفائية جامعية، 10 مراكز إستشفائية متخصصة) تتكفل بتقديم خدمات لأربعة عشر ولاية في الشرق هناك 43 قطاع صحي منها (3 مركز إستشفائية ، 6 مراكز إستشفائية متخصصة) تتكفل بتقديم خدمات لأحدى عشرة ولاية، في الجنوب الغربي يوجد 20 منشأة صحية تغطي 7 ولايات وفي الجنوب الشرقي 11

[1]- أسماء دريسي، تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلح المنظومة الصحية خلال الفترة (2004-2013)، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسة الغقتصادية، العدد 06-2015، ص 137.

[2]- الفاتح محمد عثمان مختار، إقتصاديات خدمات الرعاية الصحية في الدول النامية و أثرها على التنمية مجلة أماراباك، المجلد الرابع، العدد العاشر 2013، ص121.

منشأة صحية تغطي 5 ولايات، وكذا سجلت 52% بالنسبة للمجيبين بالرضا في تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 في مؤشر الرضا بنوعية الرعاية الصحية في الفترة 2007–2009 بينما سجلت تونس مثلا 80% ولاتزال هناك فجوة واسعة تفصل بين الطاقات الكامنة للنظام الصحي الجزائري وبين أدائه الفعلي، لذا هناك حاجة لإجراء عددا متزايد من التقييمات الذاتية لأدائه و مقارنته مع البلدان الاخرى ذات الظروف والمستوى المشابه و التي حققت نتائج افضل و كذا إشراك كافة القطاعات التي تؤثر بصفة غير مباشرة على الصحة و تحسين و تطوير الهياكل الصحية و تأهيل الإمكانات التقنية لتقديم خدمات صحية ذات مستوى .[1]

بينما **ترى (سعيدة رحمانية، 2015)** أن التغيرات الجذرية التي تعرفها البلاد في السنوات الاخيرة تؤكد ان ميدان الصحة كغيره من الميادين الاخرى سوف يعرف سيطرة القطاع الخاص وهذا ما بدأ بالظهور فعلا، من خلال العيادات الصحية الخاصة، لذا يتحتم على القطاع العام أن يجد مكانا له، و ان يستعد للمنافسة وبالتأكيد البقاء سوف يمون للقطاع الذي يقدم أحسن الخدمات و بأقل الأسعار وبالتالي يتحتم على الدولة إعطاء الاولوية للصحة و نفض الغبار على هذا القطاع الخدماتي الحساس بغرض الوصول إلى خدمة أحسن للمواطن الذي يعتبر العنصر المتجدد لكل المجتمعات، فالتخطيط الصحي هو الوسيلة التنظيمية لوضع برامج الرعاية الصحية " علاجية و وقائيتها على جميع المستويات كما أنه الوسيلة الفعالة لتنسيق الخدمات الصحية بما يؤدي إلى تحقيق الاهداف بكفاءة عالية.[2]

في حين**(يرى البنك الدولي ، 2008)**أنّ في إستراتيجية أنّ من شان ما يقدمه من مساندة و ما يسدسه من منشورة أن يساعد البلدان المعنية على تحقيق نتائج صحية أفضل على نحو يؤدي أيضا إلى تعزيز قدرتها على المنافسة عالميا، ويحقق الحكم الرشيد، ومن الثابت ن الصحة الجيدة ليست مجرد نتيجة من نتائج النمو الإقتصادي، وإنما هي بالأحرى عامل مساهم رئيسي في النمو ولا ينفصل عنه.

وينظر على نطاق واسع إلى التقدم الذي تحقق في مجال الصحة العامة و التكنولوجيات الطبية، والمعرفة بالتغذية ، وسياسات السكان، و مكافحة الأمراض و إكتشاف المضادات الحيوية و اللقاحات بإعتبارها عوامل دافعة لتحقيق خطوات كبيرة في مجال التنمية الإقتصادية ، وذلك إبتداءا من الثورة الصناعية في بريطانيا في القرن التاسع عشر و حتى المعجزات الإقتصادية في اليابان و شرق أسيا في القرن العشرين و للسياسة الصحية السليكة ، التي تضع إطار الحوافز السليم لتمويل و تقديم الخدمات كذلك مدلولات هامة بالنسبة للسياسة المالية العامة للبلدان المعنية و لقدرتها على المنافسة.[3]

---

[1]– إيمان بن زيان ريمة اوشن، واقع اداء النظامالصحي في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2015 ص 12.

[2]- سعيدة رحمانية، وضعية الصحة و الخدمات الصحية في الجزائر، مجلة الباحث الإجتماعي، جامعة المسيلة، العدد 11 مارس 2015،2015، ص.ص 232-233.

[3]- البنك الدولي للإنشاء و التعمير، التنمية الصحية ، ص 3-4.

أما(**حسني محمد العيد يرى ،2018**) أن قطاع الصحة في الجزائر من القطاعات الحساسة وهو ما يتجلى في الكمال الهائل من الاموال التي تتدفق بين عدد كبير من الفاعلين على مختلف المستويات والمواقع، مما يزيد من خطر إنتشار الفساد.

ومن بين أسباب هذه الظاهرة نجد تفاوت في المعلومات بين هذه الفاعلين في قطاع الصحة، وكان لذلك أثر سلب يعلى الميزانيات المتعاقبة للقطاع ، و أدى هذا إلى تدهور نوعية الخدمات الصحية و لاسيما في القطاع العام، وقامت السلطات العمومية بوضع إطار تشريعي و مؤسسي في العقد الاخير لمكافحة الفساد في الإدارة الجزائرية، ولكن فعالية هذه القوانين و المؤسسات لا تزال محدودة مما يتطلب من جميع الفاعلين تقديم المزيد من الجهد للكشف عن مخاطر الفساد في القطاع الصحي، وإدماج القطاعات الأخرى في الحد من مخاطره.[1]

كما يرى(بومعراف إلياس و عماري عمار ، 2010)أن إتساع مفهوم الصحة وسع من مفهوم و أبعاد التنمية الصحية، إذا ننتقل من البعد الخاص بالمستوى الصحي إلى مجموعة الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية ذات الصلة بحياة السكان. وبالتالي فإن عملية النهوض بالتنمية الصحية و إستدامتها تتطلب أولا تحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية التي تئثر بشكل كبير على حياة الأفراد، مايلاحظ على واقع التنمية الصحية الوطية ورغم التطور الذي شهدتها في السنوات الأخيرة إلا أنها لاتزال بعيدة عن المستوى المأمول، نظرا للعديد من العوامل التي أثرت سلبا على تطورها لعل من أهمها، ضعف مخصصات تمويل مؤسسات العناية الصحية مقارنة بالدول المتقدمة و العديد من الدول العربية، كما أن النظام الصحي الوطني غير قادر على الإستجابة لحاجات الأفراد الصحية سواء من حيث الكم او النوع بسبب قلة الهياكل الصحية وسوء توزيعها إضافة إلى ذلك ، نجد أن هناك العديد من العوامل البيئية السلبية التي أثرت على المستوى الصحي للجزائريين كالتلوث نقص المياه زحف الإسمنت في المناطق العمرانية وغيرها.

إن مسألة التنمية الصحية المستدامة تتطلب مشاركة كافة الاطراف ذات العلاقة في عملية تخطيط و بناء نظام صحي ووضع البرامج الكفيلة بالهوض بالمستوى الصحي للجزئريين و تعزيز الشركات المسؤولة والإبتكارات في جميع القطاعات ذات الصلة بالصحة.[2]

في حين(يرى أنور هاقان قوناش ، 2004)أنه بالرغم من توفر الادوية ذات الأسعار المعقولة و إمكانيات التدخل الجراحي حتى في البلدان منخفضة الدخل، فإنه نتيجة لغياب أو ضعف واحد او أكثر ماتحقق السياسات و البرامج الفعالة في الوصول إلى الفقراء و مساعدتهم، وإنطلاق من كون العلاقة بين الفقر و سوء الصحة هي عبارة عن دائرة مفرغة، ومن أن الفقرء هم الاعبونالرئسيون في المعركة ضد الفقر، فإن الخطوات

[1]- حسين محمد العيد، البوقاية من مخاطر الفساد في قطاع الصحة في الجزائر وتأثيرها على جودة الخدمات الصحية، دفاتر السايسة و القانون، العدد 18 جانفي 2018 ص 201.

[2]- بومعراف إلياس وعماري عمار، من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث عدد 2009/07، جامعة سطيف، 2010، ص 36 – 37

التي تتخذها الحكومات و المجتمع الدولي في هذا المجال ستظل تكتسي أهمية خاصة، كما يعد النمو الإقتصادي أقوى الأسلحة في المعركة الدائرة ضد الفقر طالما إستمر في توليد خدمات صحية متطورة تستفيد منها أكثر فئات المجتمع تضررا و هي الفقراء.

ومن ناحية اخرى، لاتزال هناك حاجة إلى الإستثمارية التكميلية وإلى مستوى معين من الانفاق على القطاع الصحة لتوجيه المزيد من الخدمات و المزايا للفقراء، ذلك أن إرتفاع حصة الإنفاق على الصحة العامة في الميزانية الحكومية يؤدي إلى إنخفاض معدلات وفيات الاطفال و إرتفاع معدلات العمر المتوقع، كما ينبغي الإستفادة من نقل التكنولوجيا في مساعدة البلدان أن تعمل على مواكبة التكامل العالمي، بينما يتعين على المنظمات الدولية و البلدان الصناعية أن تقدم التكنولوجيا المتطورة للبلدان النامية و البلدان الأقل نمو إنما يخدم مصالح الفقراء، لابد من الخروج من الحلقة المفرغة لسوء الصحة و إنخفاض الدخل من خلال التعاون بين تلك الاطراف، وإلى جانب الشركات الدولية بين الحكومات تقع مسؤولية هامة على عاتق القطاع الخاص بالمؤسسات المالية والشركات المحلية مع الخدمات المهددة من أجل تجاوز أثار تدهور الصحة، لابد من إشباع إستراتيجيات وقائية ونشر برامج التوعية الصحية في البلدان النامية و البلدان الأقل نمو على يد المتطوعين مدربين و عناصر متخصصة في صحة المجتمع.[1]

المطلب الرابع: دور السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية

ناقشة العديد من الدراسات إشكالية دور السياحة في تحقيق التنمية الإقتصادية وقد تباين هذا الدور من حيث الاهمية النسبية لدور السياحة ويمكن مناقشة أهم الدراسات فيما يلي:

ترى (سماعيني نسيبة ، 2014) أن مفهوم السياحة و أهدافها تطورت فأصبحت ظاهرة إنسانية و ثقافية ونشاط إجتماعي يخضع للعديد من المؤشرات و المتغيرات المحلية و العالمية ولم تعد نشاط مؤقتا يخضع للعديد من المؤشرات والمتغيرت المحلية و العالمية ولم تعد نشاط مؤقتا يخضع للظروف و الرغبات الضرفية و إنتقل من مجرد إشباع رغبات الإنسان بالتمتع إلى صناعة تسعى للتوسع المستمر.

حيث تعتبر السياحة من الصناعات الرائدة التي تدر دخلا كبيرا، وقد تم الغعتماد عليها في كثير من الدول و نجحت في زيادة مواردها، ووصفت السياحة بالعملاق الإقتصادي الجديدة و الصناعة الاكثر نموا.

فقد بلغ عدد السياح في مختلف انحاء العالم حوالي 940 مليون سائح عام 2010 وتطور عام 2011 بنسبة 4.6% ليصبح 983 مليون سائح، بينما بلغ إنفاق السياح لعام 2011 نحو 1030 مليار دولار، وتتوقع بعض الهيأت السياحية الإقليمية و العالمية وصول عدد السياح على صعيد العالم بأكمله نحو 16 مليار سائح في عام 2020 وإنفاق مايقارب 2000 مليار دولار.

[1]- انور هاقان قوناش، الصحة و قضايا الصحة العامة في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلمي، العلاقة بين الدخل والصحة، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص 123.

ويلعب القطاع السياحي دورا هاما في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للدولة ذلك لأنه يعد مصدرا من مصادر الدخل بالعملة الصعبة، وخلق فرص العمل بالإضافة إلى دوره في تنشيط الإستثمار و تنمية المناطق السياحية.[1]

في حين يرى كل من (يحي سعيدي و سليم العمراوي، 2013)أن قطاع السياحة له دور فعال في عملية التنمية الشاملة بكل جوانبها الإقتصادية و الإجتماعية و السياسة ضمن الإقتصاد العالمي و تسليط الضوء على واقع مساهمة القطاع السياحي في عملية التنمية الإقتصادية الجزائرية، حيث لخص دراستها إلى أنّ السياحة في العصر الحالي صناعة متكاملة تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لكثير من البلدان التي إهتمت بتنميتها على عكس الجزائر والتي بالرغم من إدراجها للإستثمارات السياحية في الخطة الوطنية للتنمية، فإنها لم تحض بنفس القدر من الإهتمام بالقطاعات الاخرى و يعود ذلك لطبيعة النموذج المنتهج والمتمثل في الإعتماد على الصناعة البترولية، إلاّ أنّ الجزائر تفطنت في السنوات الاخيرة إلى أهمية السياحة و أدركت أنها ضرورة حتمية فظهرت بعض المبادرات من السلطات العمومية للنهوض بالقطاع السياحي و تنميته، حيث تبنى خطة إمتدت من 2001 ألى 2010 والتي قسمت إلى مرحلتين، خصصت المرحلة الأولى و الممتدة من 2001 إلى 2005 للتحضير و التشجيع و التحكم في العقار السياحي، أما المرحلة الثانية من 2006 إلى 2010 فهي تعتبر مرحلة تقييم الإنجاز و البناء الفعلي لقطاع السياحة، وهي الخطة التي تعززت ببعض التعديلات لتقدم خطة أشمل عرفت ببرنامج التنمية لأفاق 2013م، كما ألتحقت السلطات المسؤولة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق2025م و الذي يشكل الإطار المرجعي للسياسة السياحية و الإسترتيجية التنموية الواجبة الإتباع لتفعيله مستقبلا لتأدية الدور المنوط به على غرار تلك البلدان المتقدمة في المجال السياحي، خاصة و أن الجزائر تمتلك الموقع و المساحة و التنوع البيئي و الإستقرار السياسي و الامن و الموارد البشرية و المالية، التي تساعد لتكوين الجزائر بلد سياحيا متميزا في المستقبل.[2]

ويرى(هواري معراج، 2004) أن السياحة تعد أحد المجالات التي شهدت في الآونة الاخيرة إهتماما متزايدا بإعتبارها أصبحت تشكل أجد الموارد للتنمية الشاملة و المعلوة عليها للمساهمة في رفع النمو الإقتصادي بالنسبة للجزائر يرجع تدهور القطاع إلى عدة عوامل من أهمها:

1- نقص الإحترافية في المجال.

2- ظاهرة السياحة الموسمية (موسمية النشاط).

3- عجز النتيجة المحققة من سنة لأخرى

4- ضعف وغياب شبه كلي للنشاطات المحققة خاصة الحرف و الصناعات التقليدية.

---

[1]- سماعني نسيبة، دور السياحة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر، أطروحة شهادة الماجستير في إدارة الاعمال كلية العلوم الإقتصادية والتسيير و علوم التجارية، جامعة وهران، تخصص إستراتيجية 2014، ص ...

[2]- يحي سعيدي و سليم العمراوي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 36 سنة 2013، ص95.

5- عدم إستقرار الجهاز السياسي القائم على خدمة هذا القطاع.

6- ضعف الإستثمارات في البينية التحتية خلال السنوات الماضية.[1]

ويرى كذلك (دحمان داودي، 2016)ان السياحة تعد احد الانشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم كون أن إقتصاديات كثير من الدول تقوم عليها من خلال المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها و مخرجاتها، كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره من مردودات المرافق الإنتاجية بأنه مردود متفرغ و متشعب تستفيد من مختلف الأنشطة سواء إقتصادية، إجتماعية، سياسية، ثقافية أو بيئية.[2]

في حين تبين (حميدة بوعموشة، 2012)ان السياحة في بعض الدول تحتل مكانة مرموقة، ففي مصر تونس و المغرب خطي القطاع السياحي بإهتمام كبير ويتضح ذلك من خلال المؤشرات السياحية من طاقات إيواء، إيرادات سياحية... و الإستراتيجية المتبعة على المدى البعيد مما إن إنعكس على إقتصادياتها الوطنية من خلال مساهمتها في تخفيض العجز لميزانها التجاري و مساهمتها في توليد النقد الأجنبي، أما من الناحية الإجتماعية للسياحة على هذه البلدان فقد كان لهذا القطاع دورا هاما في توفير مناصب الشغل و تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

ولكن في الجزائر ورغم إمتلاكها للمؤهلات إلا ان حصتها تبقى ضعيفة في الإقتصاد الوطني مقارنة بالدول الثلاث و هذا واضح من خلال ضعف الإيرادات السياحية و عجز الميزان السياحي و ضعف عدد المشتغلين في القطاع مقارنة بتونس و المغرب حتى مصر مع ذلك لا يمكن أن تبقى أنّ هناك جهودا تبدل من أجل النهوض بهذا القطاع نظرا لأهميته.[3]

ويرى(بن مويزة مسعود ،2018) أنه إزداد دور أهمية القطاع السياحي في الإقتصديات النامية و المتطورة على حد سواء، إذ تسجل أرقام و إحصائيات منظمة السياحة العالمية أن السياحة أصبحت تولد العديد من مناصب الشغل، كما أصبحت رافدا مهما للتنويع الإقتصاد و مصدرا مهما لخلق الشركات و تحقيق قيمة إقتصادية مضافة إضافة إلى إسهامها في كثير من البلدان النامية في الرفع من النمو الإقتصادي و تحقيق التنمية الإقتصادية و المستدامة في نفس الوقت ، حيث بذلت الجزائر العديد من الجهود في سبيل تعزيز دور السياحة في الإقتصاد خاصة و أنّ السياحة أصبحت في مخطط التهيئة السياحية للجزائر، منذ سنة 2008 اولوية و حتمية، وليست خيارا مطروحا للنقاش، وبدأ ينظر للسياحة وفقا لصانعيّ السياسة في الجزائر كأحد القطاعات المهمة للخروج من التبعية للبترول وتنويع الإقتصاد ومع إمتلاك الجزائر لإمكانات و الطاقات لتحقيق ذلك لكن ما يعاب على كل تلك الأجندات و السياسات و المخططات أنها بقيت في كثير من

---

[1]- هواري معراج، السياحة و أثرها في التنمية الإقتصادية العالمية، حالة الإقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، عدد 2014/01، سنة 2014، ص 25.

[2]- دحمان داودي، مقال تحت عنوان دور السياحة في التنمية الإجتماعية و الثقافية منشور على موقع elhiwardz.com صفحة معاينة بتاريخ 18ماي 2016.

[3]- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في لعلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، تخصص إقتصاد دولي و التنمية المستدامة، سنة 2011-2012، ص158.

الأحيان بعيدة عن التجسد الميداني، إما لعراقيل إدارية أو إمكانات تمويلية أو كفاءات بشرية ، ولقد يدى واضحا أن مايعانيه القطاع السياحي في الجزائر شكل عائقا كبيرا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة فالجزائر بالرغم مافيها من إمكانات ، وبالرغم مما وضعته من سياسات و مخططات تبقى متأخرة كثيرا ليس على المستوى العالمي على المستوى الإفريقي والعربي بالدرجة الاولى فكثير من خدمات السياحة قبل البحث في إستدامتها و جب البحث أولا في مردوديتها و جودتها، وحتى في كميتها قبل نوعيتها.[1]

وكما ترى كذلك(حنان حراث زياني ،2018) أن السياحة بصفة عامة هي الشريان الإقتصادي الهام للعديد من دول العالم، ومع تعدد مجالات و أنواع السياحة حسب مقومات التي تمتلكها هذه البلدان، هذا يجعلنا نكتشف نوع معاصر منها و المتمثل في السياحة الصحراوية، التي تختلف على المجالات السياحية الأخرى كونها تستهوي عدد كبير من السواح لإحتوائها على المعالم و الأثار بالإضافة لطبيعة المناخ المميز، وتعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك مقومات سياحية كبيرة و نادرا ما تكون مجمعة في بلد واحد، وعم ذلك لم ترتقي إلى تحقيق متطلبات السياحة الصحراوية بتبنيها مجموعة من المباردات و الإستراتيجيات بعيدة المدى إمتدت من فترة 2001 إلى 2030 كمخططات توجيهية للتهيئة السياحية، لكنها لم تحقق المطلوب مقارنة بالنماذج الدولية الناجحة[2]، وأخذ إيجابيات تجارب بلدان رائدة في هذا المجال مثل: مصر، تونس، المغرب وليبيا. بالتركيز على تحقيق المتطلبات السياحية المادية والإعلامية الترويجية وتعميم لثقافة السياحية في المدن الصحراوية لجعلها قطاعا هاما منتجا بديلا لقطاع المحروقات.

كما يرى كذلك كل من(شكري زعرور ورشيد ساطور، 2016) إن العلاقة بين السياحة و النمو الإقتصادي كانت موضوع دراسة كبيرة و نقاش معمق، ورغم الأعمال النظرية و التجربية الكثيرة إلاّ أنّ تنوع النتائج المتحصل عليها أثبتت أن ليس هناك فرضية قابلة للتطبيق بشكل عام والتي يمكن أن تكون الفرضية البديهية إنطلاقا، بدلا من ذلك يبدو أن العلاقة بين السياحة و النمو الإقتصادي نابعة من السياق الإقتصادي والسياسة المتبعة في كل وجهة سياحية حسب الفترات المدروسة.

أما في الجزائر وبالرغم من المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها، و المجهود الكبير الذي بذل في الفترة الأولى من عمر إستقلالها لإعطاء القطاع السياحي بعده الذي يستحقه إلاّ أن السياحة بقيت من القطاعات الثانوية التي لم تنل حضها من الرعاية و الدعم و رغم المحاولة الثانية للنهوض بالقطاع سنة 2008 من خلال إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 الذي يعتبر ورقة طريق للدولة لتطوير السياحة في الجزائر إلاّ أن القطاع لم يعرف الإقلاع المنشود، رغم وجود بوادر جديدة تعزز القناعة بإمكانية ذلك.[3]

---

[1]- بن مويزة مسعود ، دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة المحلية العالمية للإقتصاد و الاعمال، جامعة الاغواط، العدد 03، 2018، ص 391.

[2]- خديجة زياني و حنان حراث، مقال تحت عنوان السياحة الصحراوية في الجزائر، مجلة الإقتصاد والمالية، مجلد 04 رقم 02، 2018، ص 66.

[3]– choukribenzerour and rechidesatourKtourism and économie gronth in algeriaMevidence of contegration and causal analysis.

في حين (بينت صديقي سعاد ، 2015)أن قطاع السياحة هو من أهم القطاعات في الوقت الحالي نظرا لما يحققه من عوائد مالية كبيرة و لها دور أساسي في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الوطنية والمحلية ، كما تعد بديلا إستراتيجيا يغنيها عن الإعتماد على مصادر الثروة النامية، كما أنها تساهم في التحقيق من حدة الكثير من المشاكل الإقتصادية، ولهذا تسعى إلى إستخدامها للنهوض بإقتصادها و تحقيقها للتوزن الإقليمي، من خلال فك العزلة عن مختلف ولاياتها و إنفتاحها على بعضها البعض في سبيل تنميتها وولاية ميلة من بين الولايات التي تتمتع بموارد سياحية هائلة يمكن إستعمالها لتحقيق مزيد من التشغيل لمختلف الأنشطة الإقتصادية و زيادات الإيرادات و خلق فرص للعمل يستفيد منها كافة أفراد المجتمع و بالتالي المشاركة في التنمية المحلية للولاية.[1]

المطلب الخامس: دور قطاع الخدمات في تحقيق التنمية الإقتصادية

ناقشة العديد من الدراسات إشكالية دور قطاع الخدمات في تحقيق التنمية الإقتصادية وقد تباين هذا الدور من حيث الاهمية النسبية لقطاع الخدمات ويمكن مناقشة أهم الدراسات فيما يلي:

يبين (مؤتمر الامم المتخذة للتجارة و التنمية MBARGOL) أنّ قطاع الخدمات يمكن ان يصبح محركا مهما للنمو الإقتصادي المستدام والتحول الهيكلي في إفريقيا، شريطة أن يتحقق التنسيق والتنسيق بين اللوائح و السياسات لايجاد أوجه تكامل بين هذا القطاع و قطاعات الإقتصاد الأخرى[2].

في حين أثبت في (إجتماع مجلس منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية)على المستوى الوزاري أنّ قطاع الخدمات يمثل الأن أكثر من 70% من إجمالي العمالة والقيمة المضافة في إقتصديات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ولكن على الرغم من الوزن المتزايد لهذا القطاع فإن نمو إنتاجية الخدمات في كثير من البلدان الأعضاء كان بطيئا و حصة السكان في سن العمل الذين يوظفون في الخدمات لا تزال منخفظة. حتي يتمكن صناع السياسات من تعزيز النمو الإقتصادي وتحسين الأسس اللازمة لأداء المستقبلي لإقتصاديات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ولكن على الرغم من الوزن المتزايد لهذا القطاع فإن نمو إنتاجية الخدمات في كثير من البلدان الأعضاء كان بطيئا و حصة السكان في سن العمل الذين يوظفون في الخدمات لا تزال منخفظة.

حتي يتمكن صناع السياسات من تعزيز النمو الإقتصادي وتحسين الأسس اللازمة للأداء المستقبلي لإقتصاديات منظمة التعاون الإقتصادي وتحسين الأسس اللازمة للأداء المستقبلي لإقتصاديات منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية، فغن قطاع الخدمات سيحتاج إلى أداء أفضل لكن تسريع النمو ليس هو الواجب الوحيد للمسؤولية عن الإجراءات الحكومية، تواجه بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أيضا

[1]- صديقي سعاد، ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة، مجلة 2 ، ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد الثاني، ديسمبر 2015،ص131.

[2]-MBARGOL'LIBER LE POTENTIEL DU COMMERCE DES SERVICES EN AFRIQUE POUR LA CROISANNCE ET LE Développement, rapport 2015, p 141.

عولمة متنامية من الخدمات و أنشطة التصنيع و التغير التكنولوجي السريع، في حين أن هذه التطورات أثارت الشكوك حول قدرة إقتصادات المنظمة على خلق وظائف جديدة، فإنها توفر أيضا فرصا جديدة للتجارة و الإستثمار الدوليين، ستتطلب معالجة هذه التحديات و تعزيز قدرة الخدمات لتعزيز فرص العمل والإنتاجية و الإبتكار أساسيات قوية للإقتصاد الكلي و مجموعة من السياسات الهيكيلية.[1]

بينما ترى**(لجنة التجارة و التنمية):** أنه ينطوي كل من إقتصاد الخدمات و التجارة في الخدمات على إمكانية إحداث تحول هيكيلي في دعم خطة التنمية لمستدامة لعام 2020، ويمكن النظر إليهما على أنها يمثلان أفقا جديدة للبلدان النامية، وإن إدماج البلدان النامية على نحو إيجابي في إقتصاد الخدمات العالمي يكتسي بالتالي دلالة إنمائية.

وتشير البحوث المتاحة و المناقشات على صعيد السياسات فضلا عن خبرة الأونكتاد في هذا المجال لاسيما عمليته لإستعراض سياسات الخدمات إلى أهمية وجود سياسة منسجمة و ملائمة للغرض، وأطر تنظيمية ومؤسسية بما في ذلك شأن نهج التحرير التجاري و أهمية تنمية المهارات البشرية، في تسخير الإمكانية التي ينطوي عليها قطاع الخدمات لإحداث تحول هيكلي.[2]

في حين أثبت بلال الفلاح أن الأسباب الحقيقية وراء هيمنة و توسع قطاع الخدمات التقليدية هي الإختلالات الإقتصادية التي تعزى في معظمها إلى القيود الإسرائيلية و اللإعتماد على المساعدات المالية الدولية بالإضافة إلى التأثير السلبي لهيمنة الخدمات التقليدية على الإنتاجية الكلية للإقتصاد الفلسطيني، لذلك يرى أن التوسع في الخدمات التقليدية من غير المحتمل أن يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، مما يستوجب صياغة سياسات تهدف إلى تعزيز أنشطة خدمات الأعمال و الخدمات التقليدية من غير المحتمل أن يؤدي إلى تعزيز أنشطة خدمات الأعمال و الخدمات المالية اللازمة لتحقيق نمو في الإنتاجية يعول عليه في زيادة تنافسية قطاع الخدمات.

كما ينبغي على واضعي السياسات الإهتمام بالقطاعات الإنتاجية، خصوص قطاع الصناعة والتي من شأنها زيادة الطلب و توسيع مساهمة الخدمات الحديثة.[3]

كما يرى (بوصالح صفيان ،2016) أن قطاع الخدمات أصبح مركز إهتمام الدول المتطورة و مسعى التنمية في الدول النامية التي تريد الإرتقاء إلى الإقتصاد المتطور بعد أن كانت الزراعة و بعض الصناعات تسيطر على جل إقتصادياتها ولا تستوعب المزيد من مناصب الشغل، فتوجهت إهتمامات هذه الدول إلى قطاع الخدمات و التركيز على تنميته بهدف تحقيق الأهداف الإقتصادية خاصة و أن معظم المؤسسات الخدمية هي البنوك ذات الدور المتميز في تعبئة المدخرات و إعادة توزيعها على مختلف الإستثمارات خدمة

---

[1]-OCDE, les et la service et la croissanse économique cmploi, productireité et innovatin rénion du conseil de l'ocde au niveau ministériel de 2005 no 83116, 2005 page 2.

[2]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، دور إقتصاد الخدمات و التجارة في التحول الهيكلي و التنمية الشاملة، مذكرة من أمانة الأونكتاد، 6 جوان 2017.

[3]- بلال الفلاح، قطاع الخدمات الفلسطيني، بينته و أثره الإقتصادي ، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني، 2013، ص 51.

للسياسات الإقتصادية لهذه الدول، حيث أنّ معظم الجهود تركزت على تطوير الهيكل المصرفي بهدف تسهيل إنتقال و تبادل التكلفة النقدية بين مختلف المتعاملين الإقتصادية حيث تسعى الجزائر في مسارها التنموي إلى إعطاء إستقلالية أكبر وحرية في التعامل[1] للبنوك قصد إكتساب فعالية أكبر في تعاملها و تثمين دورها في التنمية الإقتصادية.

[1]- بوصالح سفيان، التحكم في جودة الخدمة البنكية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو القايد كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية تخصص إدارة العمليات و الإنتاج، 2016،ص 146.

خاتمة الفصل:

نستخلص في نهاية هذا الفصل أن النشاط التصديري و الذي هو عبارة عن بيع منتجات من دولة إلى دولة أخرى عن طريق أسواق الدولية، حيث يعتبر ذو أهمية كبيرة في إقتصاديات مختلف الدول لأنه يساهم في الرفع من الدخل الوطني حيث إعتبر طريقة ناجحة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة إضافة إلى ذلك يساعد في تقليل حجم البطالة نسبيا و إزدهار الإقتصاد القومي ويساهم في تنمية الإنتاج و تطويره و إمكانية الإستفادة القصوى من التكنولوجيا المتاحة.

إن كل هذه الإنعكاسات الإيجابية للنشاط التصديري كانت السبب في الإشادة الواسعة لمختف مدارس الفكر الإقتصادي بدور التصدير و الصادرات في إحداث التنمية الإقتصادية.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية لدور النشاط التصديري في دفع التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

من الأهمية بما كان أن نشير للدور الذي يمكن أن تلعبه الصادرات بشكل عام، إذا تعتبر الممول الوحيد للبلد من العملة الصعبة، كما أنها تساهم في عملية النمو والتنمية الاقتصادية وذلك بسبب دورها التوسعي في مجال الإنتاج والتسويق للاقتصاد الوطني عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية، كما أن أهميتها تأتي باعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية.

وفي هذا الفصل سنحاول إلقاء الضوء على النشاط التصديري في الجزائر ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية و ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع التنمية في الجزائر 2013-2017.

المبحث الثاني: واقع النشاط التصديري في الجزائر.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات.

المبحث الأول: مؤشرات التنمية التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2013-2017

يستخدم المستثمرون المؤشرات الإقتصادية لقياس فرص الإستثمار و الحكم على قوة الإقتصاد وتشمل هذه المؤشرات الكثير من العوامل الإقتصادية التي يهتم بها المستثمرون وعادة ما يركزون على أجزاء معينة و قطاعات محددة حيث تقوم الحكومة بإصدار مؤشرات لها من بين هذه المؤشرات لتي يفضلها المستثمرون هو الناتج المحلي و البطالة و التضخم.

المطلب الأول: واقع الناتج المحلي الإجمالي GDP

أولا: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: هو مؤشر إقتصادي يقيس الناتج الإقتصادي المحلي للبلد، الغرض من الناتج المحلي الإجمالي هو تقدير الثروة التي تنتجها الدولة خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة أو ربع سنة من خلال وكلاء إقتصاديين مقيمين في البلد المعني، لذلك فهو مؤشر يعكس النشاط الإقتصادي الداخلي للأمة، يعد التغير في الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي مقياسا لمعدل النمو الإقتصادي للبلد.

يقيس الناتج المحلي الإجمالي قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما على مدار السنة، وهي قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الوكلاء الإقتصاديين المقيمون في بلد ما ويتم حسابها وفقا لسعر السوق، حيث من الضروري إضافة القيمة المضافة المستردة من قبل الدولة.

فالزيادة في إجمالي الناتج المحلي أن البلد يشهد نمو إقتصاديا و العكس صحيح.[1]

[1]-https:www.journaldunet. Fr/ business/ dictionnaire- economique – et – financier/ 1199005- pib – produit – interieur – brut difinition-calcul-traduction.

ثانيا: (قياس الناتج المحلي) طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (04): طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي

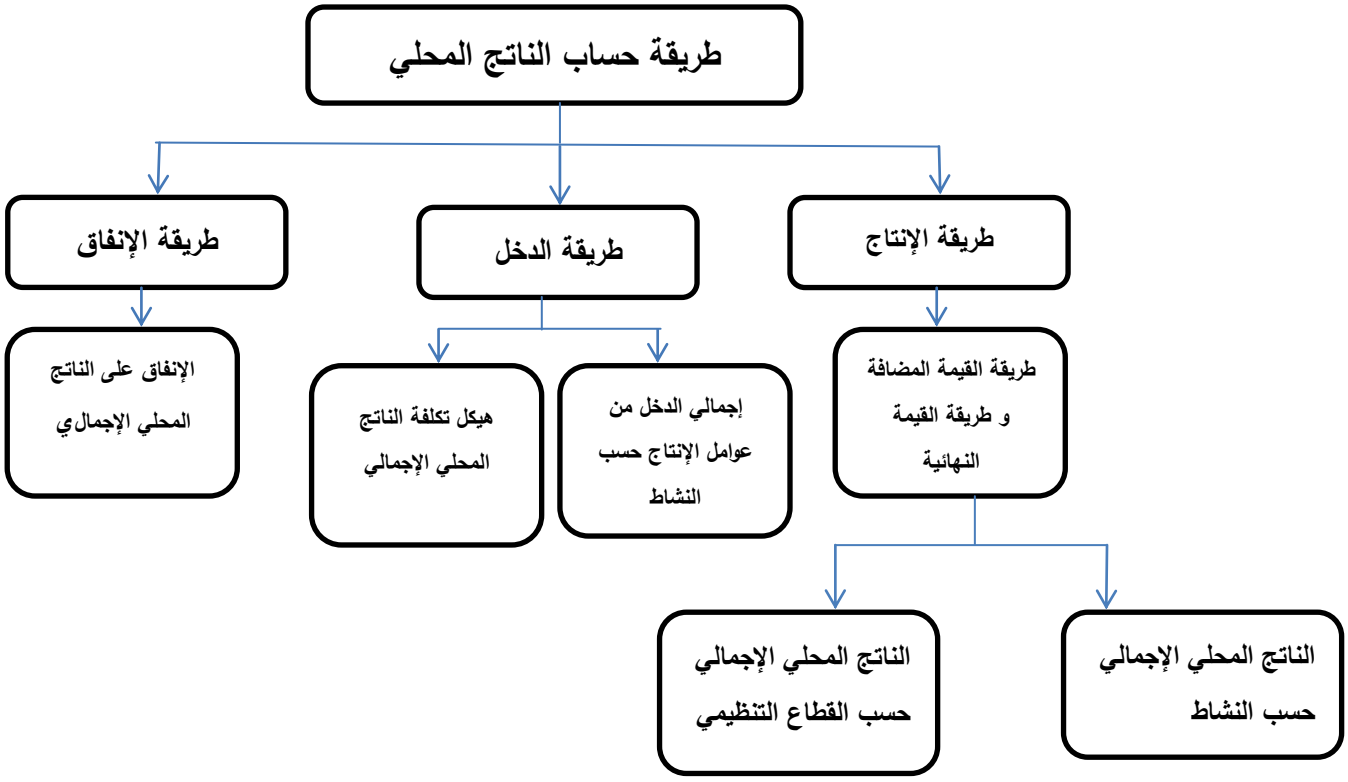

المصدر: من إعداد الطالبين.

توجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي:

أ- طريقة الإنتاج:

1-طريقة احتساب القيمة المضافة للسلعة:

القيمة المضافة= قيم الإنتاج الإجمالي – الاستهلاك الوسيط + صافي الضرائب [ضرائب- إعانات]

ملاحظات:

تختلف هذه الطريقة عن طريقة المنتجات النهائية، حيث أنّ هذه الطريقة قد تتعرض لمشكلة الازدواجية في الحسابات التي تحدث عند إحتساب بعض السلع التي يتطلب إنتاجها بعض السلع الوسيطة، ففي طريقة المنتجات النهائية نقوم بحساب الكل في المرحلة النهائية –أما في هذه الطريقة نقوم بحساب أجزاء هذا الكل المتكونة خلال مراحل الإنتاج وهي مقياس مهم الأنشطة الإنتاجية كونها تقيس كل نشاط بشكل مستقبل.[1]

[1]- مهند بن عبد الملك السلمان و أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي سعودي، سنة 2010، ص 10.

2-طريقة القيمة النهائية للسلعة:

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة نهائية خلال سنة في سعرها، ومن ثم جمع العمليات للحصول على الناتج المحلي الإجمالي.

ملاحظات:

- ✓ هذه الطريقة تستبعد السلع و الخدمات الوسيطية (أي تنتج أو تشتري بغرض الإستخدام مرة أخرى في الإنتاج أو بغرض البيع) في الإنتاج و نأخذ بالإعتبار السلع والخدمات النهائية فقط وتعتبر السلعة أو الخدمة منتجا نهائيا إذ تم إنتاجها أو شراؤها بغرض الإستخدام النهائي وليس بغرض الإستخدام في عملية إنتاج أخرى.
- ✓ لتجنب عدم تضخيم الإنتاج بهذه الطريقة يجب معالجة المخزون من السلع و الخدمات في أخر السنة وأولها، حيث يجب أن يضاف مخزون أخر السنة من قيمة المنتجات النهائية، وذلك يرجع إلى حقيقة مكونات المخزون قد ظهرت فعلا كجزء من الناتج النهائي للسنة السابقة.
- ✓ لتجنب تضخم الإنتاج بهذه الطريقة أيضا، يجب ان تخصم قيمة الواردات من السلع و الخدمات من قيمة المنتجات النهائية، إذ أن هذه الواردات تشكل جزءا من الناتج النهائي لبلدان أخرى.[1]

ب-طريقة إحتساب الدخل:

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما يتسلمه العنصر الإنتاجي كدخل فنحصل بهذه الطريقة على الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل:

تعويض الموظفين(أجور ورواتب عنصر العمل)+ إجمالي فاض التشغيل (فائض التشغيل+ إهتلاك رأس المال الثابت+ صافي الضرائب (الضرائب غير مباشرة- إعانات الإنتاجية))[2].

ملاحظات:

- ✓ لابد من مساهمة عناصر الإنتاج في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي لكي تحتسب ضمن طريقة إحتساب الدخل لذلك مدفوعات الضمان الإجتماعي مثلا لا تدخل ضمن طريقة الدخل.
- ✓ إنتقال ملكية الأصول مثل المنازل لا تدخل في طريقة إحتساب الدخل.
- ✓ الدخول التي تكتسب ولا توزع على أصحابها مثل الأرباح غير موزعة تحتسب ضمن طريقة الدخل.

ج- طريقة إحتساب الإنفاق

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي مع إحتساب مجموعة الإنفاق النهائي بأسعار المشترين الذي حصل عليه العنصر الإنتاجي لقاء إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، عدد عناصر

[1]- مهند بن عبد الملك السلمان و أحمد بن بكر البكر، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2]- نفس المرجع، ص 11.

الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية يكاد يكون بمئات الألاف في الإقتصاد الواحد، بغية التبسيط تحدد أجزاء الإنفاق حسب إنفاق كل قطاع من القطاعات الإنتاجية، حيث يقوم كل نوع معين من هذه القطاعات بإنفاق معين يكون في مجموعه هو الناتج المحلي الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق:

الإنفاق الإستهلاكي النهائي الخاص+ الإنفاق الإستثماري (إجمالي تكوين رأس المال الثابت+ التغير في المخزون)+ الإنفاق الإستهلاكي النهائي الحكومي+ صافي الإنفاق الخارجي (صادرات- واردات)

ملاحظات:

الإنفاق على السلع و الخدمات المستوردة لا يدخل ضمن نطاق الناتج المحلي الإجمالي لأنه يحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة.[1]

ثالثا: التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية:

مكونات الناتج الداخلي الإجمالي و أهمية دراسته الناتج المحلي الإجمالي يتكون من مجموع العناصر الآتية:

- **الإنفاق الإستهلاكي الخاص:** وهو مجموع القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة والتي يستهلكها الأفراد.
- **الإنفاق الإستثماري الخاص:** هو مجموع القيم النقدية للسلع الإستثمارية التي تستخدم في إنتاج السلع و الخدمات النهائية بواسطة القطاع الخاص.
- **الإنفاق الحكومي:** وهو مجموع القيم النقدية للسلع و الخدمات الإستهلاكية التي تشتريها الحكومة و تشتمل العناصر الرئيسية التالية:
  - ✓ الأجور و المرتبات و المكافأت و العلاوات وغيرها من التعريفات الجارية.
  - ✓ النفقات التشغيلية (المشتريات الحكومية الجارية).
  - ✓ نفقات الصيانة و النفقات الإستثمارية الرأسمالية (نفقات المشاريع).
  - ✓ صافي التعامل الخارجي: وهي قيم الصادرات ناقصا منه قيمة الواردات بالعملة الوطنية.[2]

رابعا: أهمية دراسة الناتج المحلي الإجمالي

تكتسي دراسة الناتج المحلي أهمية كبيرة، إذ يعتبر مقياس إنتاج البلد من البضائع و الخدمات، كما انه من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الإقتصادي و على نجاح السياسة الإقتصادية التي تسلكها الدولة ، ويمكن حصر أهمية الناتج المحلي في النقاط التالية:

- ✓ دراسة بعض المؤشرات الهامة للبيانات الإقتصادية.

[1]- مهند بن عبد الملك السلمان و أحمد بن بكر البكر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]- وردة شيبان، العلاقة النسبية بين كمية النقود و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، رسالة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة، 2016، ص 31.

- ✓ قياس مستوى رفاهية الأفراد.
- ✓ تقد مدى نجاح السياسة الإقتصادية للدولة.[1]

يستند تقيم الأداء الإقتصادي على مجموعة من المؤشرات تعكس الأوضاع الإقتصادية والمالية، ومنها مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الذي شهد تزايد مستمر من 2013 إلى غاية 2017 وذلك بسبب التغير الذي يطرأ في مختلف القطاعات الإقتصادية.

الجدول رقم (01): الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2013-2017

	الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الغدارة العمومية	حقوق ورسوم
2013	16569.2	4968.0	10365.3	1627.8	765.4	1620.2	3827.4	2524.5	1235.9
2014	17228.6	4657.8	11328.7	1772.2	837.7	1794.0	4186.6	2738.4	1242.1
2015	16702.1	3134.2	12214.1	1935.1	904.6	1917.2	4546.8	2910.7	1353.7
2016	17406.8	3025.6	13042.1	2140.3	975.7	2069.3	4837.8	3018.9	1339.1
2017	18594.1	13478.2	13478.2	2281.9	1062.0	2202.8	4867.1	3064.5	1455.9

الشكل رقم (05): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي .

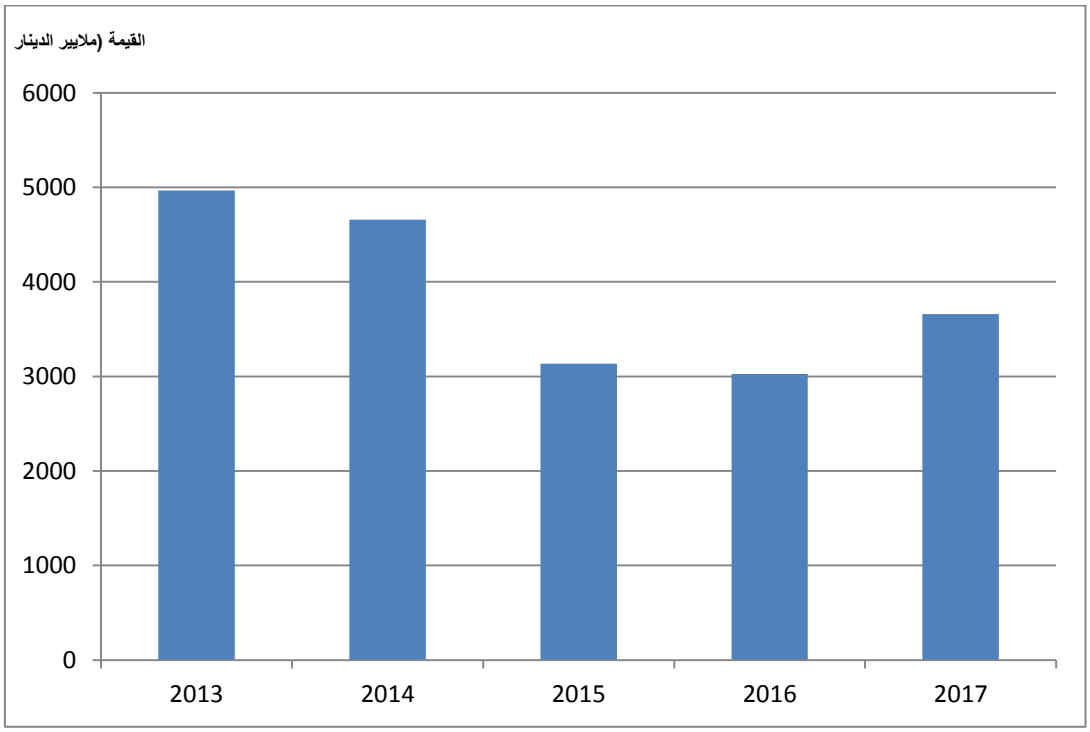

المصدر: من إعداد الطالبيين بالإعتماد على بنك الجزائر.

[1]- وردة شيبان، العلاقة النسبية بين كمية النقود و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، ص 32.

نلاحظ من خلال الجدول السابق في العمود الخاص بالمحروقات و من خلال المخطط السابق أن أسعار المحروقات تهاوت إلى الحضيض و خاصة من سنة 2012 إلى سنة 2016 لترتفع بنسبة ضئيلة سنة 2017، وذلك بسبب التغير في أسعار البرميل حيث إنخفض سعر البرميل من $ 98 سنة 2012 ليصل حوالي $30 سنة 2016، ليزيد بنسبة ضعيفة حيث يصل حوالي سنة 2017. وهذا راجع إلى ظهور إنتاج النفط الصغرى الذي أتاحته تكنولوجيا التكبير الهيدروليكي و الحفر الأفقي مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي إضافة إلى ذلك التغير في السلوك الإستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (opec) وذلك من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الاسعار حيث فاجأت الجميع في إجتماعها الأخير بإتخاذها قرار بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العض العالمي و هو ما أدى غلى إنخفاض جديد في الأسعار تستدعي هذه الوضعية إيجاد بدائل للطاقة حيث أصبح الإنتقال إلى الطاقات المتجددة حتمية ضرورية تفرضها المتغيرات الدولية، خصوص مع توفر المؤهلات الهائلة في هذا المجال.

2- قطاع الفلاحة:

عرفت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 20B و20a معدلات متزايدة حيث إنتقلت قيمة الناتج الفلاحي من 1627.8 مليار دينار جزائري سنة 2013 إلى 2281.9 مليار دينار جزائري سنة 2017، وهذا ما يبينه المخطط التالي:

الشكل رقم (06): نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الاجمالي

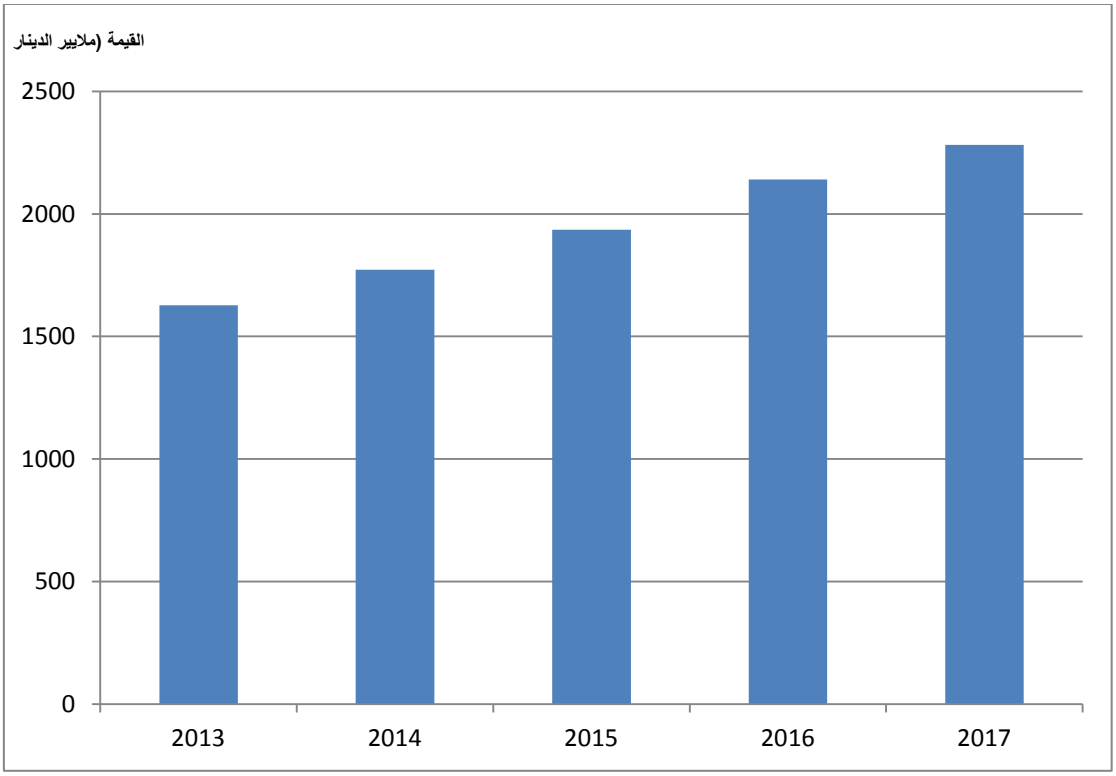

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بنك الجزائر

وهذا التزايد المستمر نتيجة تطبيق الدولة برامج إصلاحات و سياسات لإصلاح القطاع الفلاحي.

أولا- سياسة التجديد الفلاحي: فجاءت هذه السياسة لتؤكد من جديد الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة

إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل، وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام 2008 و تتمثل الاهداف الإستراتيجية لهذه السياسة في الاتي: التحسين المستدام للأمن الغذائي التنمية المتوزانة للأقاليم الريفية، مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية ومن بين الاهداف كذلك تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار (قانون الإمتياز)

- مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي.
- دعم الإستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة.
- تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي.
- تنظيم مهنة الفلاحة و فتح أفاق مستقبلية للتصدير

ثانيا: مخطط عمل الفلاحة

حيث يقوم مخطط عمل الفلاحة على 03 ركائز أساسية يمكن عرضها في الشكل التالي:

شكل رقم (07): ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015-2017)

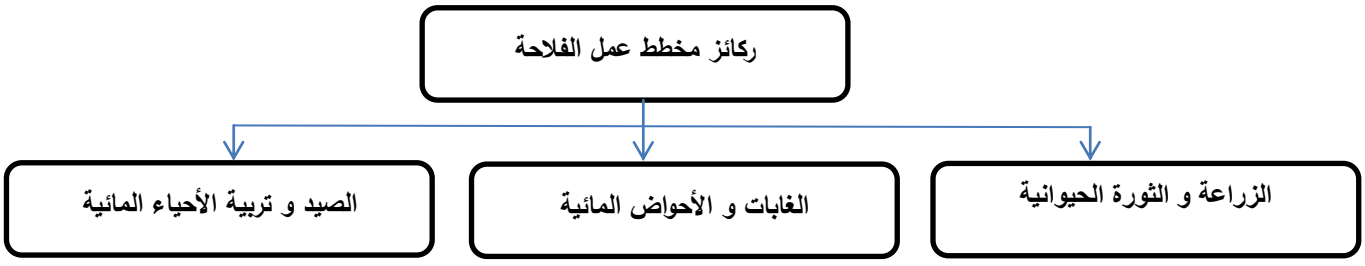

المصدر: من إعداد الطالبين

نقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2015 على الزراعة و الثورة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل و تحديث و تنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي ومتابعة و دعم أصحاب المشاريع الفلاحية أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي و كذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم على الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الإستثمار في قطاع الصيد و تربية المائيات، زيادة صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية اماكن صيد الاسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى: متوسط نمو في القطاع الفلاحي ب 50% قيمة الإنتاج تقدر ب 4300 مليار دولار الصادرات ب 1.1 مليار دولار، الوصول إلى 1500.000 منصب شغل، حيث يتوقع

تحقيق النتائج التالية خلال سنة 2020، فيما يخص قطاع الصيد وتربية الاحياء المائية رفع الإنتاج حوالي 200 ألف طن الإحتفاظ ب 80 ألف منصب شغل خلق 40 ألف منصب شغل ، الوصول إلى رقم أعمال يقدر ب 110 مليار دينار جزائري حشد أكبر عدد من الإستثمار داخل القطاع الفلاحي السمكي.

- **قطاع الصناعة:**

عرفت مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام الإجمالي تطورات تميزت بالتزايد خلال الفترة (2013-2017) حيث إرتفعت من 765.4 مليار دينار جزائري سنة 2013 لتصل إلى 1062 مليار دينار جزائري سنة 2017 وهذا ما يبنيه المخطط التالي:

الشكل رقم (08): نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي.

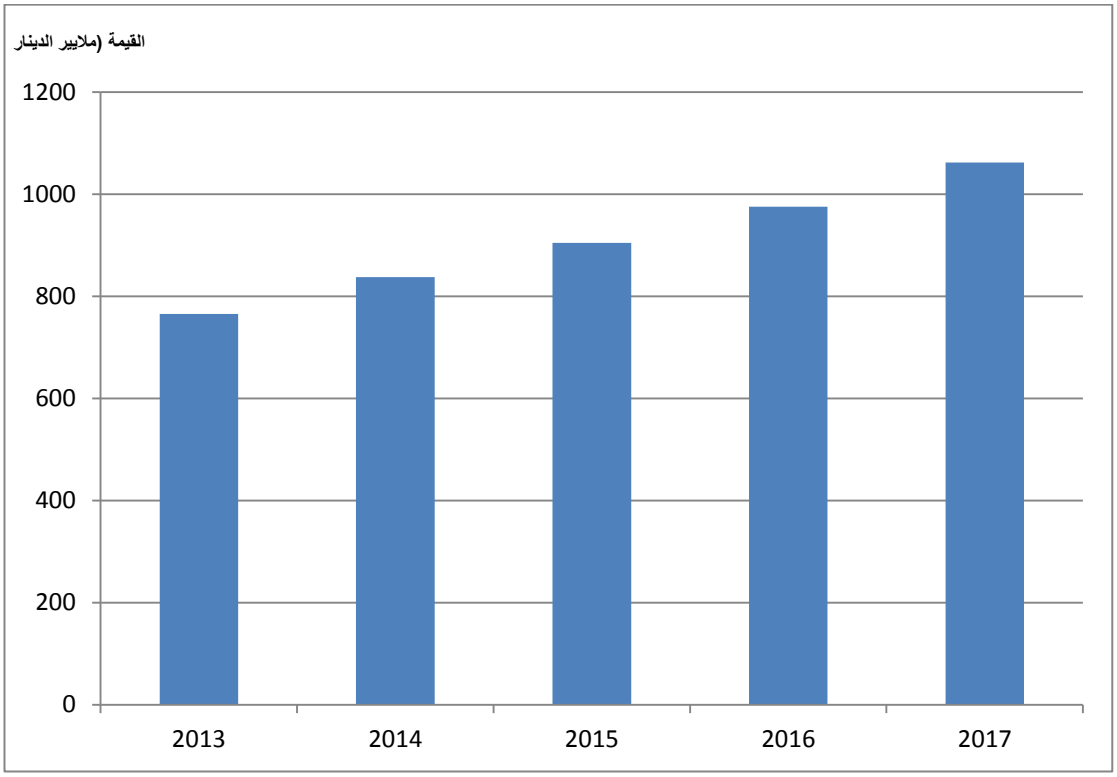

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بنك الجزائر

حيث أن هذا التزايد مرتبط بإنتعاش قطاع الطاقة و المحروقات نتيجة تحسن أسعار النفط في الاسواق العالمية زيادة إلى إرتفاع الإنتاج مما كان له أثر إيجابي على إرتفاع المداخيل من العملة الصعبة و إرتفاعها حيث عرف أيضا ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة تطورا كبيرا.

من بين المرتكزات التي تبنتها معالم الإستراتيجية الإقتصادية و الصناعية خلال هذه تعميق الإصلاحات الإقتصادية و ترقية الإستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب إضافة إلى إتمام عملية خوصصة المؤسسات العمومية الغير ناجحة إقتصاديا و ماليا، بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات و دعم التشغيل من أجل الحد من ظاهرة البطالة، كما عرفت هذه الفترة إنفتاح القطاع الصناعي الجزائري على الصناعات

ذات التكنولوجيا العالية و المتمثلة في صناعة الأدوية و صناعة السيارات و كذا الصناعات الكهرومنزلية وصناعة الهواتف الذكية. ولكن إلى غاية يومنا هذا فإن جل هذه الصناعات هي عبارة عن صناعات تركيب وليست صناعة إنتاج حقيقي و بالتالي يجب أن تكون نسبة الإندماج في هذه الصناعات بمستويات عالية و أكثر من 50% حتى يمكننا القول أن للجزائر تسير في خطى الدول النائشة و بإمكانها تحقيق الإستقلال الإقتصادي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- **البناء و الأشغال العمومية**

الشكل رقم (09): نسبة مساهمة قطاع البناء و الاشغال العمومية في الناتج المحلي الاجمالي

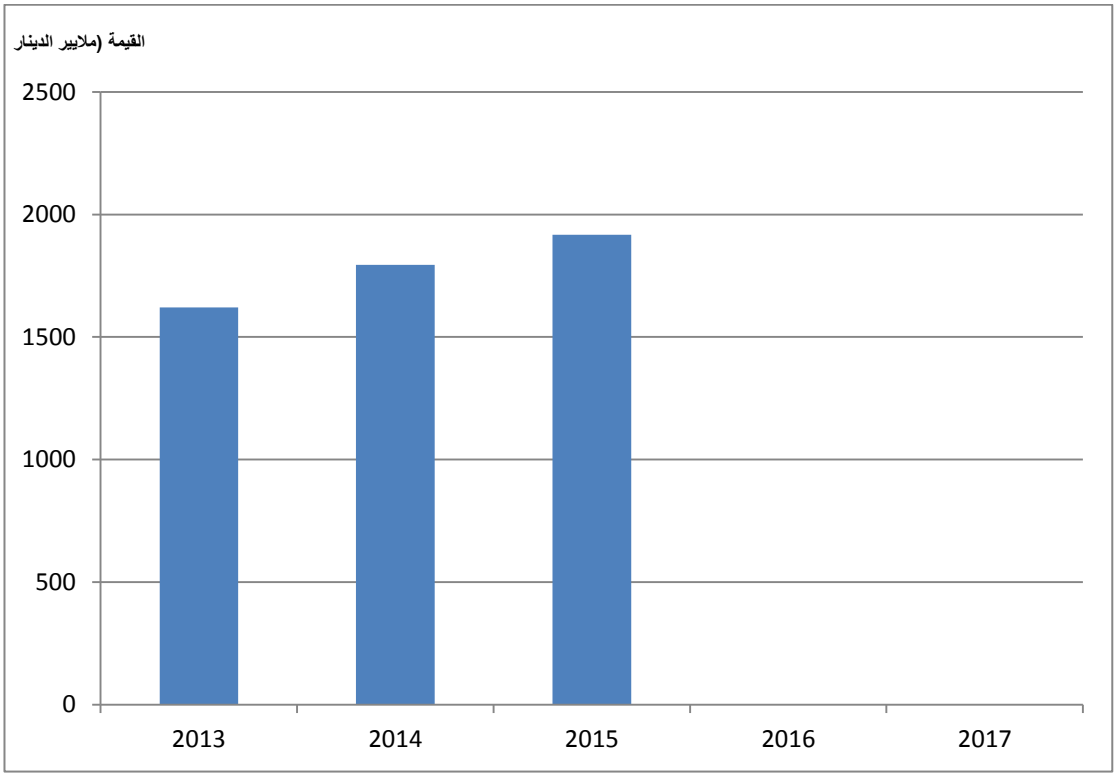

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بنك الجزائر

نلاحظ من خلال المخطط السابق أن القيمة التي تضيفها قطاع البناء و الأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد من 1620.2 مليار دينار جزائري سنة 2013 لتصل إلى 2202.8 مليار دينار جزائري سنة 2017 وذلك راجع لكون هذا القطاع من اهم االقطاعات التي إستفادت بشكل كبير من مخصصات كبيرة ضمن برامج الإنعاش الإقتصادي أين حقق هذا الأخير متوسط مساهمة قدره نتيجة تزايد الإنفاق العام الموجه خاصة لقطاع السكن و المنشأت القاعدية.

أما بالنسبة لقطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد حيث كانت 3827.4 مليار دينار جزائري سنة 2013 لتصل 4867.1 مليار دينار جزائري سنة 2017 وهذا ما بينة المخطط التالي:

الشكل رقم (10) : نسبة مساهمة قطاع الخدمات خارج الادارة العمومية في الناتج المحلي الاجمالي

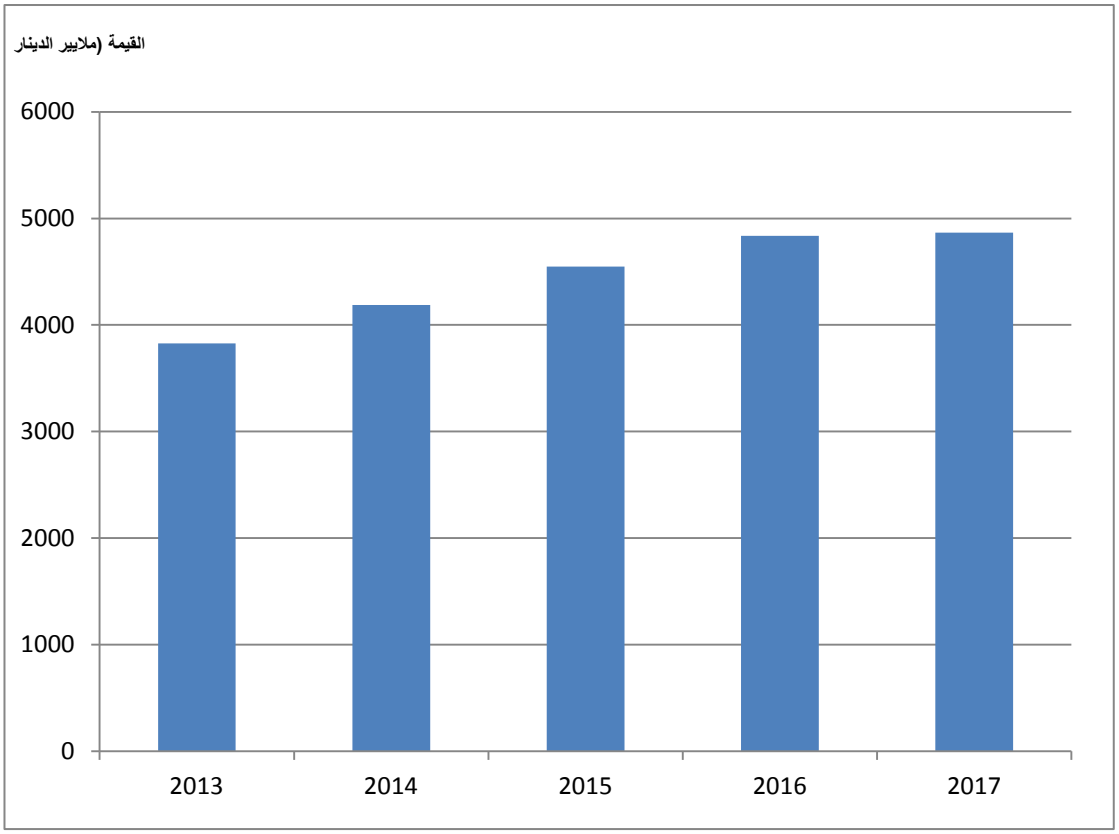

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بنك الجزائر

ويعود هذا التزايد نتيجة خوصصة بعض الشركات حيث لم تكن الخوصصة في الجزائر في جوهرها نابعة عن خيار سياسي، بل كانت حتمية إقتصادية أفرزتها مجموعة من العوامل الداخلية و الاوضاع التي مر بها الإقتصاد الجزائري حيث انه لم يتم الإعتماد على شركات عمومية فقط مثل وكالات السياحة و الأسفار كانت عمومية فقط ولكن تمت حوصصتها من 2012.

- **خدمات الإدارة العمومية**

الشكل رقم (11): نسبة مساهمة قطاع خدمات الادارة العمومية في الناتج المحلي الاجمالي

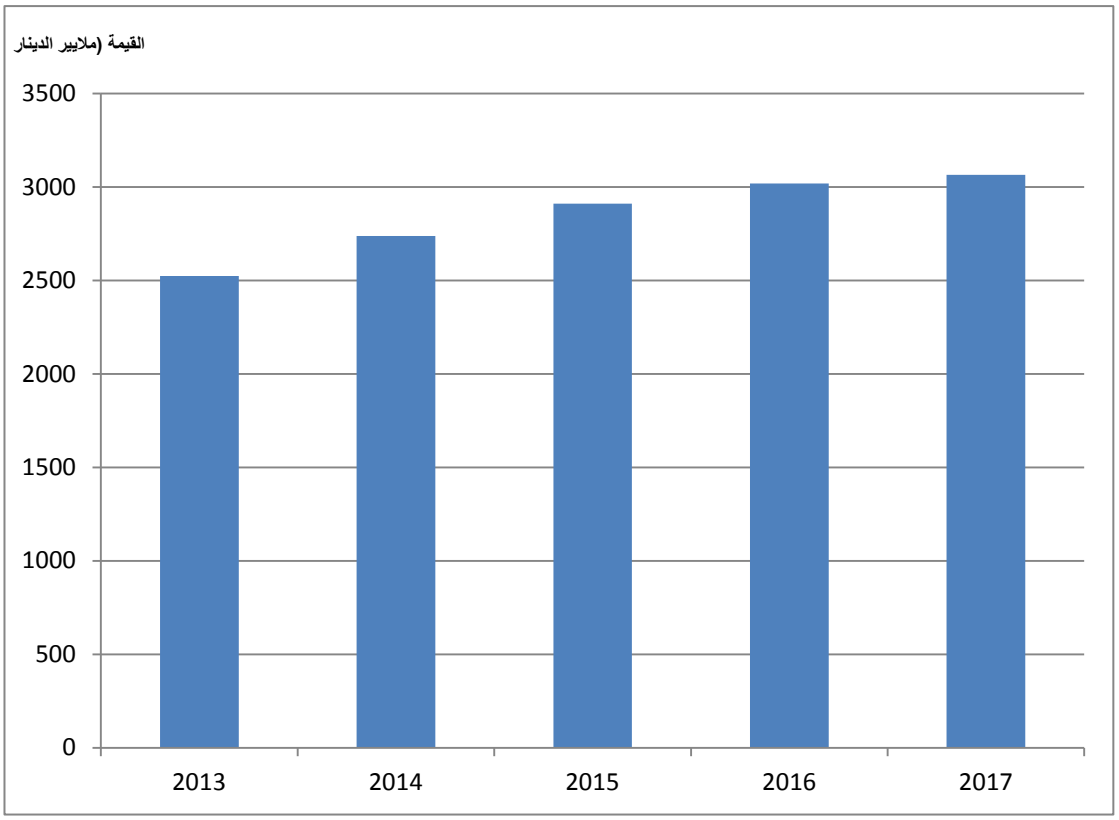

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة خدمات الإدارة العمومية في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد إذ أنها تزايدت من 2524.5 مليار دينار جزائري سنة 2013 لتصل إلى 3064.5 مليار دينار جزائري سنة 2017 وذلك كون أن المؤسسات العمومية و بعد خوصصة بعد الشركات العمومين تقوم المؤسسات العمومية بالنشاط المستمر لتنافس الشركات التي تم خوصصتها و بالتالي خلق منافسة بين الخواص إضافة إلى ذلك عملت وزارة إصلاح الإدارة و الوظيفة العمومية على تبني مناهج حديثة إضافة غلى ذلك تبني برنامج إدارتي الذي وضعته الوزارة كألية للإستقبال الإلكتروني.

- **الحقوق و الرسوم على الواردات:**
- **الشكل رقم (12)** :نسبة مساهمة الحقوق والرسوم على الواردات في الناتج المحلي الاجمالي

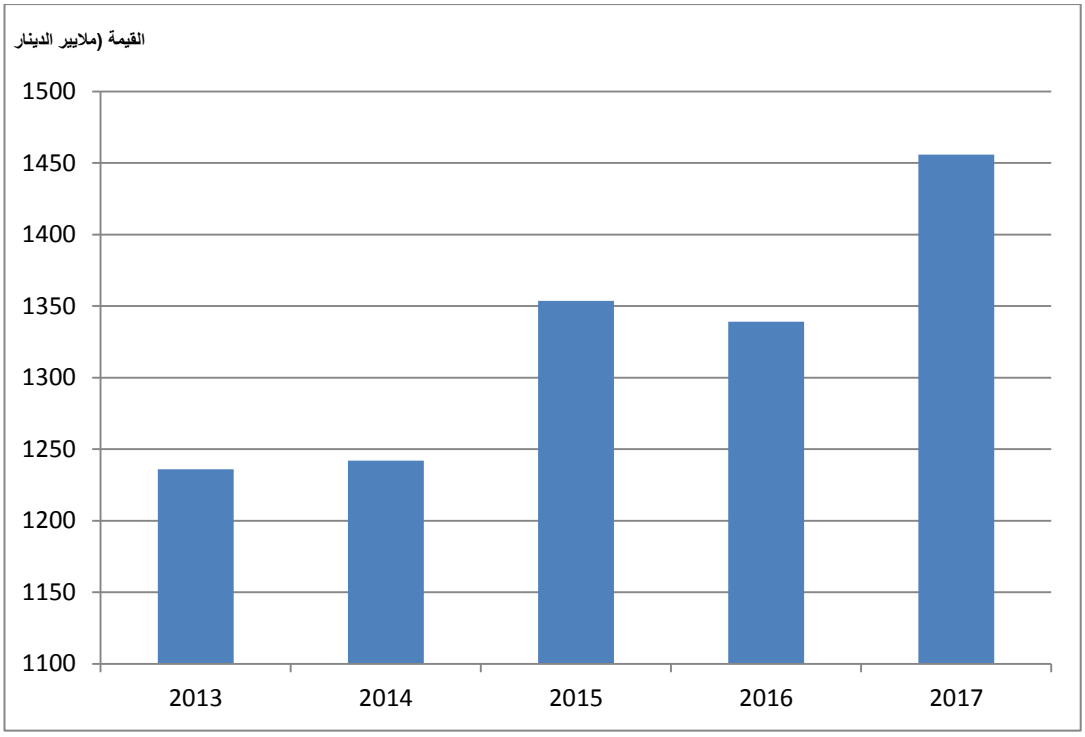

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال المخطط السابق أن قيمة الحقوق و الرسوم على الواردات قد إرتفعت من 1235.9 مليار دينار جزائري سنة 2013 إلى 1353 مليار دينار جزائري سنة 2015 وهذا ناتج عن قيام الدولة برفع الرسوم الجمركية لتقليص فاتورة الواردات و بالتالي رفع العائدات الجبائية إلا أنها إنخفظت سنة 2016 إلى 1339.1 وهذا لأن الحكومة عجزت في كبح فاتورة الواردات لانها و حسب البيان الوزاري أبقت على تجميد إسترداد 45 نوعا من السلع و المنتجات و ذلك حتى إشعار أخر، منها الاحيان و مشتقات الحليب، الفواكه و الخضر بإستثناء الموز و الثوم واللحوم الطازجة و المجمدة ومواد البناء و السيارات لتعود و ترتفع سنة 2017 إلى 1455.9 مليار دينار جزائري و ذلك كون الحكومة قررت العمل بخطة جديدة تعتمد على رفع الرسوم الضريبة و الجمركية على السلع لتقليص الواردات، بدلا من إستعمال " رخص الإسترداد " التي تبت فشلها.

المطلب الثاني: واقع البطالة في الجزائر

أولا: مفهوم البطالة و أنواعها

1- مفهوم البطالة:

تعرف البطالة على أنها: " عدد الأشخاص القادرين على العمل و لايعملون بالرغم أنهم يبحثون عنه و لكن لم يجدوه " [1]

2- أنواع البطالة:

تختلف أنواع البطالة التي تعاني منها المجتمعات و كذلك تسميات هذا الانواع بين الباحثين ولكننا نذكر أهم أنواع البطالة في مايلي:

أ- البطالة الإحتكارية: تنشأ نتيجة تعطل بعض الأفراد أثناء بحثهم عن وظائف أفضل، وقد يقرر بعض الأفراد ترك العمل مؤقتا لممارسة أنشطة اخرى (رعاية الاطفال لسفر، الدراسة) وعندما يقرر هؤلاء الأفراد العودة مرة أخرى لسوق العمل فإن ذلك يتطلب مرور بعض من الوقت حتى يتمكنوا من إيجاد الوظائف المناسبة.

ب-البطالة الهيكلية: تنشأ نتيجة عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى.

ج- البطالة المقنعة: تحدث البطالة المقنعة عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد و تعرف النظرية النيوكلاسيكية هذا النوع من البطالة بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الغنتاجية الحدية إلى الصفر أو أقل (تصبح سالبة)[2].

ثانيا- أسباب البطالة في الجزائر:

من اهم الاسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر يمكن تشخيصها فيما يلي:

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة و خاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب مما الكفيلان بتشجيع الإستثمار وبالتالي خلق الثروات و فرص العمل.
- إعتماد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2%من الميزان التجاري.
- عزوف الرأسماليين عن الإستثمار إذ لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلي طموحاتهم .
- التزايد السكاني الكبير في الجزائر.

---

[1]- سليم عقون: قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص 3.

[2]- سميرة العابد وزهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 11 سنة 2012، ص ص 75-76.

- التزايد المستمر في إستعمال الألات وإرتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال.
- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الإستثمار الداخلي او القادم من الخارج و الذي يعتبر من اهم العناصر للقضاء على البطالة.[1]

ثالثا- تطور معدلات البطالة في الجزائر:

لقد تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2013- 2017) كما يلي:

جدول رقم (02) : معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2013- 2017)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات:

لقد عرف معدل البطالة في الجزائر تذبذبات كبيرة ناجمة عن تغير الظروف الإقتصادية التي عرفتها البلاد و الشكل التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (13) : تطور معدلات البطالة في الجزائر

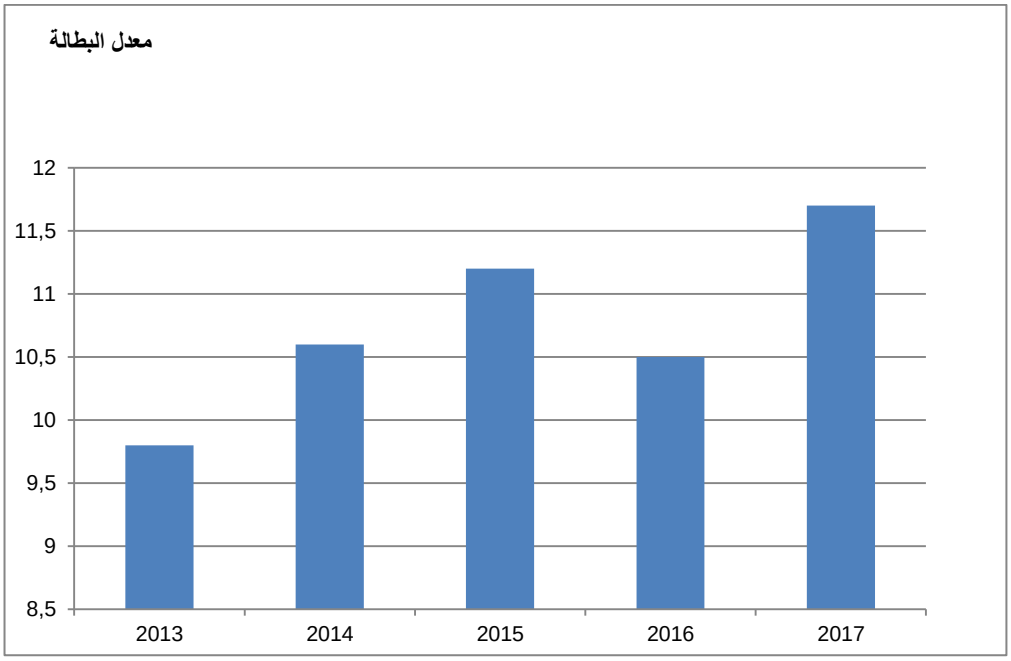

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

[1]- بوزار صفية، مداخلة مقدمة ضمن فعالية و إنعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ضل العولمة يومي 8-9، 2014، المركز الجامعي تبازة، الجزائر، ص 556.

يبين الجدول اعلاه أن معدلات البطالة ترتفع من 9.8% سنة 2013 إلى 11.2% سنة 2015 لتنخفض إلى 10.5% سنة 2016 ثم تتزايد لتستقر في حدود 11.7%سنة 2017، وهذا التذبذت في معدل البطالة ناتج عن إنخفاض معدل التشغيل وضعف القطاع العام وجود القطاع الخاص الذي لم يتجاوب مع القوانين التي تحمي العمال بالإضافة إلى طغيان العقود المؤقتة عكس ما كانت عليه الاوضاع في المراحل السابقة إضافة إلى فشل السياسات الحكومية التي تعتبرها البعض من المنتقدين انها فاشلة لانها تعتمد على علاج البطالة بشكل مؤقت من خلال ما يسمى عقود ما قبل التشغيل و كذلك منح القروض صغيرة للشباب حيث تعثر الكثير في سدادها إضافة إلى ذلك أهم سبب لإرتفاع البطالة هو خفض الإنفاق العام من طرف الدولة بسبب إنكماش عائدات النفط والغاز.

المطلب الثالث: واقع التضخم في الجزائر.

أولا : مفهوم التضخم

يمكن تعريف التضخم على أنه " الإرتفاع المستمر والكبير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات و الملاحظ خلال فترة زمنية معينة قد تكون شهرية أو سنوية" ويتضمن هذا التعريف مجموعة من الخصائص أهمها:

1- يتمثل التضخم في إرتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر و متواصل، فحدوث إرتفاع في الأسعار كنتيجة لظروف عرضية او مؤقتة أو خلال فترة زمنية قصيرة أو محددة لايعتبر تضخما بهذا المفهوم، أي حتى نقول أن هناك تضخما في الإقتصاد لابد أن يتميز إرتفاع المستوى العام للأسعار بالإستمرارية وقابل للملاحظة خلال فترة زمنية كافية .

2- أن يكون الإرتفاع في المستوى العام للأسعر كبيرا نسبيا، فالزيادات الطفيفة أو الضئيلة في المستوى العام للأسعار و التي لا يتجاوز المعدلات الطبيعية لها لا يمكن إعتبارها تضخما كما نشير الأدبيات الإقتصادية على أن الإقتصاد يدخل في حالة الضغوط التضخمية إذا تجاوزت معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 5%.

3- حتى يكون هناك تضخم لابد أن تشهد معظم السلع و الخدمات في الإقتصاد إرتفاعا محسوسا في أسعارها، أي أن الإرتفاع في أسعار إحدى السلع أو البعض منها نتيجة لظروف معينة تمس فقط هذه السلع أو قطاع إنتاجها لا يعتبر تضخما إذ يزول هذا الإرتفاع بزوال أسباب حدوثه، كما قد يقابل إرتفاع أسعار هذه السلع إنخفاضا في بقية أسعار السلع و الخدمات لأخرى بما لا يحدث زيادة في المستوى العام للأسعار، و بالتالي فإن التضخم يقاس على أساس المستوى العام للأسعار و ليس سعر كل سلعة على حدى.[1]

[1]- شلوفي عمير، التضخم و النمو الإقتصادي ، تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014 ، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، 2018، ص ص23-24.

الجدول رقم (03): تطور معدلات التضخم للفترة (2013-2017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	33	2.9	4.8	6.4	6.9

الشكل رقم (14): تطور معدلات التضخم للفترة (2013-2017)

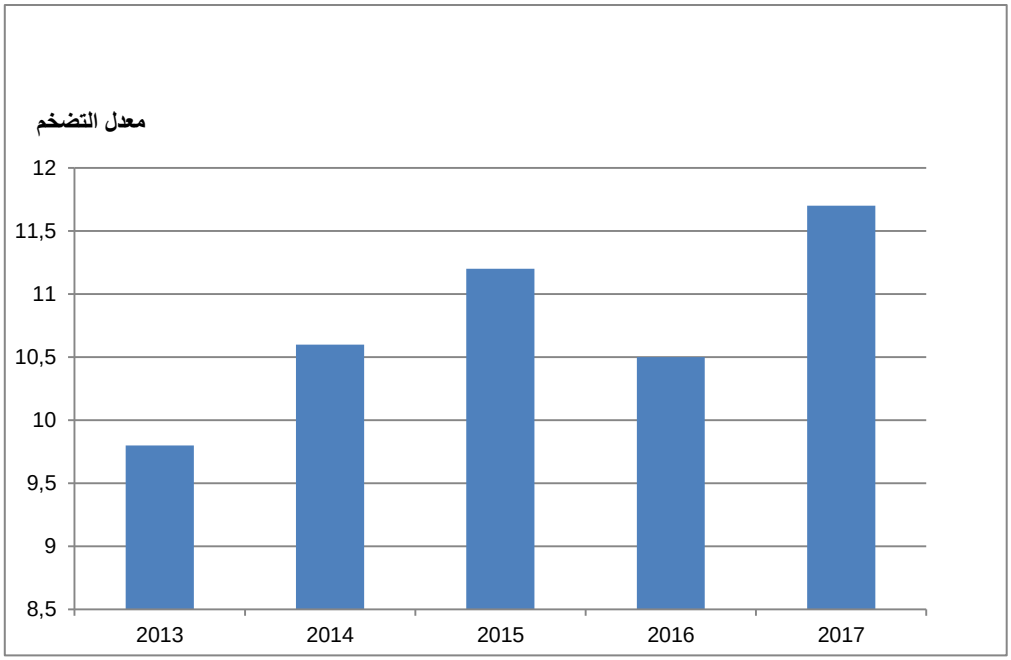

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات بنك الجزائر

من خلال الجدول السابق و المخطط البياني أن معدل التضخم إنخفض إلى 2.9 سنة 2012 ليرتفع إلى (4.8 ، 6.4، 6.9) سنة (2015،2016،2017) على التوالي و يرجع ذلك إلى التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء إستهلاك العائلات أو الإستهلاك الحكومي و كذا زيادة الاجور و ماينجم عنه زيادة الطلب الإستهلاكي وزيادة تكاليف الإنتاج و بالتالي إرتفاع أسعار السلع و الخدمات التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض للمشاريع الإستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفظة، وتعود أسباب التضخم في الجزائر إلى عاملين رئيسيين هما:

1- تضخم أسعار الواردات وهو تضخم مستورد

2- الإنفاق الحكومي المتزايد.

المطلب الرابع: سعر الصرف في الجزائر خلال 2013-2017

أولا: مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية أما الدكتور فليح حسن خلف فيعرفه على انه : السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية.[1]

جدول رقم (04): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل أهم العملات الدولية.

السنوات / العملات	2013	2014	2015	2016	2017
دولار امريكي	79.3808	80.5275	100.4641	109.4654	110.96
أورو	105.4233	106.8998	111.3889	121.1766	125.32

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

أولا: تطور أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار الامريكي

عرف مسار تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي تراجعا من(79.3808، 80.5275، 100.4641، 109.4654، 110.96) سنة (2013،2014،2015،2016،2017) على التوالي حيث إشتد التراجع سنة 2015 وهذا في أعقاب صدمة إنهيار أسعار النفط التي ميزت عام 2014.

ثانيا: تطور أسعار صرف الدينار مقابل " اليورو"

لقد شهد عام 1999 ميلاد عملة جديدة هي اليورو التي كانت ثمرة التكامل الإقتصادية والنقد الأولي، ومن خلال تحليل تطور سعر صرف الدينار مقابلل هذه العملة و بالإعتماد على معطيات الشكل أعلاه نلاحظ أنه عرف تراجعا من (105.4233،106.8998،111.3889،121.1766،125.32)

سنة (2013،2014،2015،2016،2017) على التوالي وهذا بسبب صدمة إنهيار أسعار النفط.

[1]- درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير إختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية، و التسيير علوم تجارية، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر القايد ، تلمسان ،2011، ص 2.

الشكل رقم (15) : تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل أهم العملات الدولية

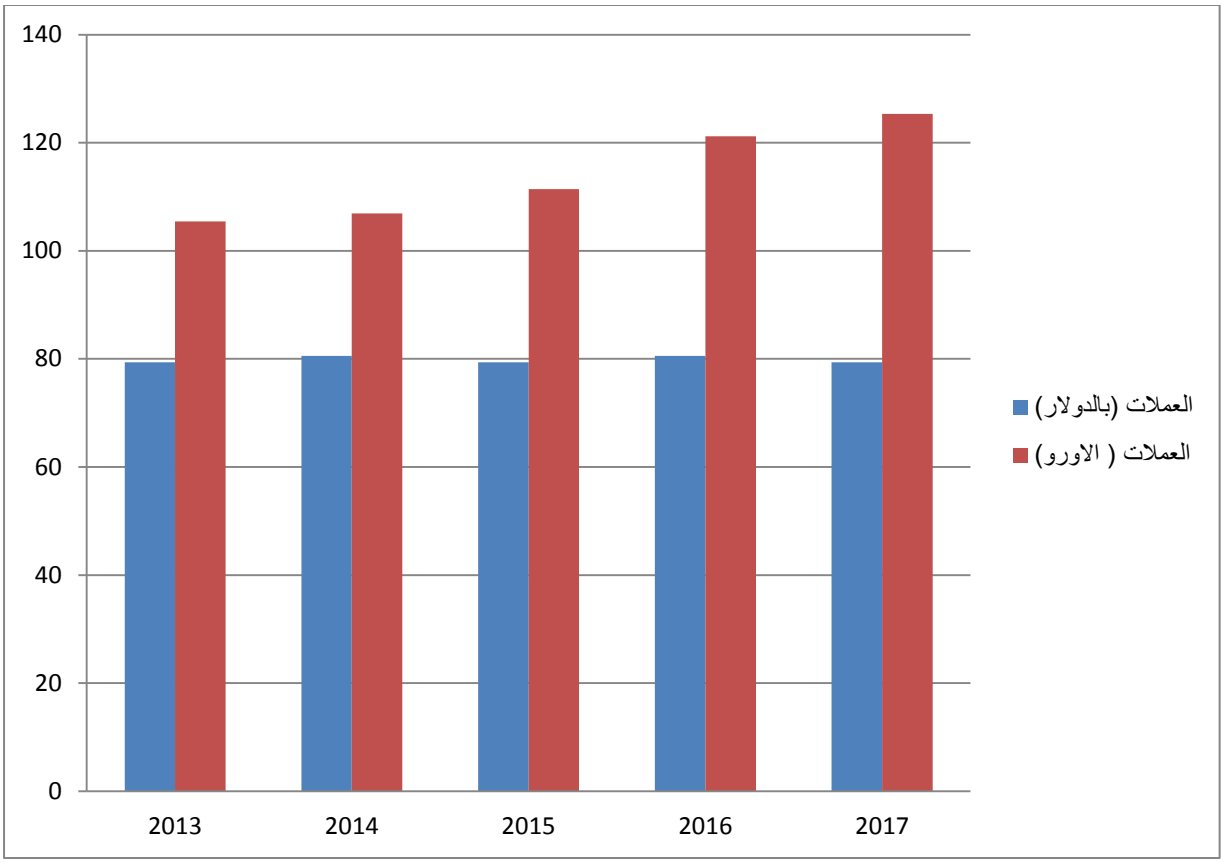

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

المبحث الثاني: النشاط التصديري في الجزائر

من الأهمية بمكان أن نقوم بإلقاء نظرة بسيطة على واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وذلك قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات.

الطلب الأول: تطور صادرات المواد الغذائية من غير المحروقات في الجزائر

جدول رقم (05) : تطور صادرات المواد الغذائية من غير المحروقات في الجزائر

1- المواد الغذائية	2013	2014	%التطور
السكر	272.16	228.14	**16.17-**
المواد المعدنية و الغازية	33.83	15.43	**54.38-**
التمور	29.5	38.35	**28.74**
المعكرونة الغذائية	18.23	0.16	**96.65-**
زبدة الكاكاو	13.71	5.65	**5.78-**
الخروب و حبوب الخروب	5.8	7.69	**32.58**
الزبادي و الياوورت	5.31	6.05	**13.93**
دبس السكر	4.69	3.79	**19.18-**
الجمبري	3.17	1.38	**56.46-**
البصل و العسقلان	2.19	2.75	**25.75**
الكسكس	1.98	1.94	**2.02-**
الأخطبوط	1.73	2.62	**51.44**
زيوت عباد الشمس	1.35	0.11	**91.85-**
التونة الحمراء	1.29	0.83	**35.65-**
النبيذ من العنب الطازج	0.66	0.96	**45.45**
المخزونات و الأخرى بحرية	0.58	0.74	**27.58**
العصير و العصير ممزوج	0.54	1.06	**96.29**
البطاطا	0.42	0.22	**47.61-**
دقيق القمح(القمح) أو الميسلين	0.39	0.0007	**99.82-**
الكعكة و المخلفات الصلبة من إستخراج الدهون و الزيوت النباتية	0.37	0.14	**62.16-**

التونة	0.27	0.32	**18.51**
الأسماك الطازجة أو الجامدة	0.19	0.4	**110.52**
الحليب قشدة الحليب ومواد تحلية أخرى	0.12	0.0001	**99.91-**
الطماطم	0.08	0.01	**87.5-**
منتجات المخابز، العجائن و الحلويات أو البسكويت	0.08	0.04	**75-**
الشكولاطة وحضرات غذائية أخرى تحتوي على الكاكاو	0.04	0.01	**500**
اللحوم وأحشاء الدواجن صالحة للاكل، طازجة أو مبردة أو مجمدة	0.04	0.24	**50-**
مستحضرات للصلصات و الصلصات الجاهزة	0.02	0.02	**98.5-**
زيت الزيتون	0.01	0.0003	**104**
لحوم الخيول الاصيلة	-	0.0204	-
سميد خبز القمح	-	0.6537	-
التبغ و السجائر	-	0.2221	-
الثمار و أجزاء أخرى من النبتات الصالحة للاكل	-	0.0213	-
زيت فول الصويا	-	0.0003	-
أشياء حلوة	-	0.044	-
المجموع	**402**	**323**	**19.65-**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد تقرير التالي

http://www.andi dz index.php/ar statistique bilan-du-commerce-exterieurpdf. P: 01

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حصيلة الصادرات الإجمالية من الموادالغذائية من غير المحروقات في الجزائر، قد إنخفضت بنسبة معتبرة هي19.65% ، حيث كانت قيمتها في سنة 2013 تساوي 402 مليون دولار أمريكي، ثم انخفضت إلى 323 مليون دولار أمريكي في سنة 2014، وذلك راجع نتيجة انخفاض جل المواد المصدرة نحو الخارج.

المطلب الثاني: تطور صادرات المواد الخام من غير المحروقات في الجزائر

جدول رقم (06): تطور صادرات المواد الخام من غير المحروقات في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

2-المواد الخام	2013	2014	%التطور
الفوسفات	96.57	96	0.59-
بقايا الورق	5.67	6.61	16.57
الرماد، والمخالفات التي تحتوي على المعادن غير الحديدية	2.32	3.38	51.56
المختلفات الناتجة عن معالجة المواد الدهنية	1.67	-	100-
الملح و كلوريد الصوديوم	0.92	1.13	22.82
الفلين الطبيعي الخام	0.91	1.52	67.03
الدهون و الزيوت الحيونية النباتية و جزايئاتها	0.32	0.16	30.43-
الرخام	0.22	0.19	13.63-
الجبس	0.18	0.11	38.88-
زيت الزيتون	0.18	0.06	66.66-
زيت عباد الشمس	0.004	-	100-
البنتونيت	-	0.001	-
الصلال و الجلود الخام	-	0.00026	-
المجموع	**109**	**110**	0.91

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد تقرير التالي

http://www.andi dz index.php/ar statistique bilan-du-commerce-exterieurpdf. P: 02

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أن حصيلة الصادرات الإجمالية من المواد الخام من غير المحروقات في الجزائر، قد ارتفعت بنسبة ضئيلةهي 0.91% ، حيث كانت قيمتها في سنة 2013 تساوي 109 مليون دولار أمريكي، ثم ارتفعت إلى 110 مليون دولار أمريكي في سنة 2014

المطلب الثالث: تطور المواد نصف مصنعة من غير المحروقات في الجزائر

جدول رقم (07) : تطور المواد نصف مصنعة من غير المحروقات في الجزائر

2- المواد نصف مصنعة	2013	2014	%التطور
المذيبات النفثا (زيوت من تقطير قطران الفحم)	966.62	1105.2	**14.33**
غاز الأمونيا	283.17	610.3	**115.52**
الهليوم	31.42	53.4	**69.95**
الميثانيوم (الكحول الميثيل)	30.35	55.4	**82.53**
الأسمدة	28.07	312.3	**1012.57**
الزجاج المسطح والمقسى	22.83	18	**21.15-**
جلود الاغنام المدبوغة	11.67	13	**11.39**
الحديد الخام غير المسبك	11.29	7.8	**30.91-**
الزنك على شكل خام و السبائك من الزنك	8.67	7.5	**13.49-**
المنتجات المدرفلة المسطحة من الحديد أو الفولاذ غير مسبكة	8.61	2.8	**67.47-**
جلود و الأصلال المدبوغة من قشرة الأغنام	7.86	8.4	**6.87**
مشتقات مسلفنة، المنترنة أو من الهيدرو كربونات	7.63	5.9	**22.67-**
أصناف من الجبس	6.98	8.9	**27.5**
جلود محضرة بعد الدباغة أو بعد التجفيف	4.78	4.8	**0.41**
الإسمنت	2.18	1.1	**-49.54**
نصف مواد من الحديد أو الصلب	1.81	1	**-44.75**
جلود محضرة بعد الدباغة من قشرة الماعز	1.73	1.5	**-13.29**
نفايات و قصاصات من المواد البلاستيكية	1.5	1.2	**- 20**
مواد من الفلين الطبيعي	1.49	2.1	**40.93**
الورق و الكرتون	1.41	1.8	**27.65**
نفايات و مخلفات الورق	1.24	1.9	**53.22**
الفلين المكتل	1.23	1.7	**38.21**
أنواع الطلاء من السراميك	1.07	0.4	**-62.61**
الرماد، والمخلفات التي تحتوي على المعادن غير الحديدية	0.9	-	**-100**

الآلات المستخدمة في تكييف الهواء	0.76	0.2	**-73.68**
لوحات، وصفائح ، شرائط ، من البلاستيك	0.63	0.1	**-84.12**
أنابيب و مواسير و أجزاء من الحديد أو الصلب	0.63	1	**63.93**
بيكربونات الصوديوم	0.61	0.7	**-84.12**
الورق و الورق المقوى	0.52	1	**63.93**
الأعمدة و الأطر المعدنية	0.4	0.7	**34.61**
الأنابيب و التجهيزات من الحديد او اللب أو الفولاذ	0.34	0.4	**0**
قضبان و عيدان من النحاس الكرر	0.32	0.4	**17.64**
العصير و العصير الممزوج	0.29	0.6	**87.5**
الفطار و الكما، محضرة أو محفوظة	0.26	0.6	**106.89**
موجهات و مسرعات التفاعل ومحضرات المحفز	0.11	-	**-100**
منتجات المخابز، العجائن و الحلويات أو البسكويت	0.11	0.2	**81.81**
أصباغ من الانواع المستعملة لصناعة الدهنات و غيرها من المواد الملونة	0.1	0.1	**-9.09**
المذيبات و المخففات مركب العضوية	01	-	**-100**
موادمعدنية طبيعة ذات منشأ و أصل حيواني	0.07	0.3	**328.57**
عناصر كيميائية و نظائر مشعة	0.06	0.01	**83.33-**
مسامير و براغي، وشرائح مستديرة	0.05	0.1	**100**
أوكسيد الزنك	0.04	0.2	**400**
بولميراتاإثيلين	-	0.01	**-**
معدات للسقالات ودعائم	-	0.1	**-**
مبيدات الحشرات	-	0.4	**-**
ايزومرات زيلين ممزوجة	-	59.3	**-**
البنزين	-	49.1	**-**
السيليكات	0.01	-	**100-**
المجموع:	**1458**	**2350**	**61.17**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد تقرير التالي

http://www.andi dz index.php/ar statistique bilan-du-commerce-exterieurpdf. P: 02-03

الملاحظة : من خلال الجدول أعلاه أن حصيلة الصادرات الصناعية الإجمالية من المواد، نصف مصنعة من غير المحروقات في الجزائر، قد ارتفعت بنسبة معتبرة هي61.17% ، حيث كانت قيمتها في سنة 2013 تساوي 1458 مليون دولار أمريكي، ثم ارتفعت إلى 2350 مليون دولار أمريكي في سنة 2014 والسبب راجع في ذلك هو الارتفاع الكبير في صادرات الأسمدة، حيث ارتفعت بنسبة 1012.57 % خلال فترة الدراسة، فانتقلت من28.07مليون دولار أمريكي سنة 2013 إلى 312.3 مليون دولار أمريكي سنة 2014.

المطلب الرابع: تطور صادرات معدات و تجهيزات صناعية من غير المحروقات في الجزائر

جدول رقم (08): تطور صادرات معدات و تجهيزات صناعية من غير المحروقات في الجزائر

الوحدة : مليون دولار

3-معدات و تجهيزات صناعية	2013	2014	%التطور
عجلات جديدة من المطاط	7.32	-	**100-**
أدوات الحفر و التنقيب	4.29	0.46	**89.27-**
قطع غيار ألات الحفر و التنقيب	202	2.95	**46.03**
مركبات لنقل البضائع	1.63	0.31	**80.98-**
المواد العضوية و ماشبه	1.16	0.68	**41.37-**
خيوط و كابلا لتوصيل المعزولة للكهرباء	0.9	2.4	**166.66**
أجهزة تصفية (غسيل الكلى للدم)	0.77	0.43	**44.15-**
قطع و اكسسورات للقياس و التحكم و الدقة	0.76	0.65	**14.47-**
الأدوات و الأجهزة المستخدمة في العلوم الطبية، كطب الجراحة و طب الأسنان أو الطب البيطري	0.37	0.19	**48.64-**
مضخات للسوائل و رافعة السوائل	0.33	0.11	**66.66-**
قطاع غيار المحركات و الألات المتحركة	0.31	0.02	**93.54-**
مجموعات المولدات و المحولات الكهربائية	0.2	0.18	**10-**
ألات معالجة البيانات ووحداتها	0.19	0.12	**36.84-**
الرافعات الجسرية	0.17	-	**100-**
أقراص، شرائط نظام التخزين	0.17	0.17	-

محركات للمولدات الكهربائية بإستثناء مجموعة من المولدات	0.11	0.006	**94.54-**
آلات نظام إسالة الهواء وأخرى للغاز	-	0.004	-
ألات تصفية و تقنية الغاز	0.05	0.002	**96-**
ادوات لقطع التيار الكهربائي و قطع التبديل	0.02	0.07	**250**
قواطع الدوائر الكهربائية	0.02	0.03	**50**
محركات للمسبك للأضاءة عن طريق الضغط	0.01	-	**100-**
مضخات الهواء أو للفراغ، وضواغط الهواء و المراوح	0.01	0.01	-
مسكات التوصيل	0.01	0.06	**500**
أنابيب ومياوير من الحديد أو الصلب	-	0.16	-
إطارات و حاويات	-	0.11	-
غسالات بنظام التجفيف	-	0.003	-
ألات و أجهزة تكييف الهواء	-	0.01	-
السكاكسن و شفرات قطع للألات أو الأجهزة الميكانيكية	-	0.01	-
أدوات قابلة للتبديل لا لأدوات اليدوية	-	0.03	-
ألات وأجهزة العمل من المطاط أو مادة البلاستيك	-	0.03	-
ادوات لطحن	-	0.14	-
المجموع	**28**	**15**	**46.42-**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد تقرير التالي

http://www.andi dz index.php/ar statistique bilan-du-commerce-exterieurpdf. P: 03-04.

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حصيلة الصادرات الإجمالية من سلع معدات و تجهيزات صناعية من غير المحروقات في الجزائر، قد انخفضت بنسبة بنسبة46.42 %، حيث كانت قيمتها سنة 2013 تساوي 28 مليون دولار أمريكي، ثم انخفضت إلى 15 مليون دولار امريكي سنة 2014، وذلك راجع نتيجة انخفاض جل المواد المصدرة نحو الخارج.

المبحث الثالث: إختبار الفرضيات

بعد الدراسة النظرية لمفهومي التنمية الاقتصادية و النشاط التصديري و العلاقة بينهما و إلى أي مدى يساهم النشاط التصديري في تحقيق التنمية الاقتصادية، و للتأكد من المفاهيم النظرية سيتم إجراء إسقاط لها في الجانب التطبيقي، حيث تم استخدام الجزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss لتحليل المعلومات كما تم الاعتماد على مستوى دلالة (0.05) لتفسير نتائج الدراسةسوف تقوم باختبار الفرضيات عن طريق اختبار الانحدار المتعدد (Multi Regression)

الجدول رقم (09): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمؤشرات التنمية الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية

مؤشرات التنمية الإقتصادية	مستوى المعنوية sig	قيمةt المحسوبة	beta
الناتج المحلي الإجمالي	0.04	2.03	0.24
البطالة	0.5	0.67	0.099
التضخم	0.75	0.31	0.037
سعر الصرف	0.65	0.44	0.056

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

المطلب الأول: أثر النشاط التصديري على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2017

- **الفرضية الفرعية الأولى** : هناك أثر لبعد الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر حيث:

H0:لا يوجد أثر لبعد النشاط التصديري على الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق التنمية الاقتصادية

H1 : هناك أثر لبعد النشاط التصديري على الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (9-20) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05) لبعد الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق التنمية الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة، إذ بلغت قيمة t المحسوبة2.03 وهي أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.05)، كما أن مستوى المعنوية (sig= 0.04) أقل من مستوى الذلالة المعتمد (0.05)، وتشير قيمة beta الى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (بعد الناتج المحلي الإجمالي) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 9.9% في المتغير التابع (التنمية الاقتصادية) مما يقضي فرضية العدم والتي تنص بأنه لا يوجد تأثير لبعد النشاط التصديري على الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق التنمية الاقتصادية وقبول الفرضية البديلة.

المطلب الثاني: أثر النشاط التصديري على البطالة في الجزائر

- **الفرضية الفرعية الثانية:** هناك أثر لبعد النشاط التصديري على البطالة في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر حيث:

- H0 : لا يوجد أثر لبعد النشاط التصديري على البطالة في تحقيق التنمية الاقتصادية

- H1 : هناك أثر لبعد النشاط التصديري على البطالة في تحقيق التنمية الاقتصادية

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (19-9) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لبعد النشاط التصديري على البطالة لأفراد عينة الدراسة، إذ بلغت قيمة t المحسوبة 0.67 وهيأقل من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) ، كما أن مستوى المعنوية (sig=0.5) أكبر من مستوى الذلالة المعتمد (0.05)، وتشير قيمة beta الى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (بعد النشاط التصديري) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 9 . 9 %في المتغير التابع (البطالة) مما يقضي بقبول فرضية العدم والتي تنص بأنه لا يوجد تأثير لبعد النشاط التصديري على البطالة في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفض الفرضية البديلة.

المطلب الثلث: أثرالنشاط التصديري علي التضخم للجزائر

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** هناك أثر لبعد النشاط التصديري على التضخم في تحقيق التنمية الإقتصادية للجزائر حيث:

- H0 :لايوجد أثر لبعد النشاط التصديري على التضخم في تحقيق التنمية الإقتصادية

- H1 : هناك أثر لبعد النشاط التصديري على التضخم في تحقيق التنمية الإقتصادية

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (19-9) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)لبعد النشاط التنصديري على التضخم لأفراد عينة الدراسة، إذ بلغت قيمة t المحسوبة 0.44 وهي أقل من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) ،كما أن مستوى المعنوية (sig0.75) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وتشير قيمة beta إلى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (بعد النشاط التصديري) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 3.7%في المتغير التابع (التضخم) مما يقضي بقبول فرضية العدم والتي تنص بأنه لا يوجد تأثير لبعد النشاط التصديري على اتضخم في تحقيق التنمية الإقتصادية ورفض الفرضية البديلة.

المطلب الرابع: أثرالنشاط التصديري على سعر الصرف للجزائر

- **الفرضية الفرعية الرابعة** : هناك أثر لبعد النشاط التصديريعلى سعر الصرف في تحقيق التنمية الإقتصادية للجزائر حيث:

- H0 :لايوجد أثر لبعد النشاط التصديري على سعر الصرف في تحقيق التنمية الإقتصادية

- H1 : هناك أثر لبعدالنشاط التصديري غلى سعر الصرف في تحقيق التنمية الإقتصادية

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (19-9) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq 0.05$)لبعد النشاط التصديري على سعر الصرف لأفراد عينة الدراسة، إذ بلغت قيمة t المحسوبة 2.51 وهيأكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما أن مستوى المعنوية (sig= 0.01) أقل من مستوى الذلالة المعتمد (0.05)، وتشير قيمة beta الى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (بعد النشاط التصديري) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 33.1 %في المتغير التابع (سعر الصرف) مما يقضي رفض فرضية العدم والتي تنص بأنه لا يوجد تأثير لبعد النشاط التصديري على سعر الصرف في تحقيق التنمية الإقتصادية وقبول الفرضية البديلة.

- **اختبار الفرضية الرئيسية:**

هناك أثر لمؤشرات التنمية الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر حيث:

- H0 :لايوجد أثر لمؤشرات التنمية الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية.

- H1 : هناك أثر لمؤشرات التنمية الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية

الجدول رقم (10) : نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر لمؤشرات التنمية الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصادية

	مستوى المعنوية sig	قيمةt المحسوبة	Beta
مؤشرات التنمية الإقتصادي	0.00	2.39	0.57

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (SPSS)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (20-9) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمتغير المستقل (مؤشرات التنمية الإقتصادية) على المتغير التابع (التنمية الإقتصادية) لأفراد عينة الدراسة، إذ بلغت قيمة t المحسوبة 2.39 وهي أكبر من قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما أن مستوى المعنوية (sig= 0.00) أقل من مستوى الذلالة المعتمد(0.05)، وتشير قيمة beta الى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (مؤشرات التنمية الإقتصادية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار 57 %في المتغير التابع (التنمية الإقتصادية) مما يقضي رفض فرضية العدم والتي تنص بأنه لا يوجد تأثير مؤشرات التنمية الإقتصادية في تحقيق التنمية الإقتصاديةوقبول الفرضية البديلة.

خلاصة الفصل:

تعتبر ترقية الصادرات غير نفطية قضية إستراتيجية للدول النامية المصدرة للنفط في وقت الحالي، وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي تلعبه في دفع علجة النمو الإقتصادي لما لها من أثر إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات و الدخل الإجمالي كما تعتبر الصادرات الممول الوحيد للدولة بالنقد الأجنبي، و بإعتبار الجزائر من الدخل النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على 97% من إجمالي صادراتها ، مما يجعل إقتصادها رهينا للأسواق الخارجية و تقلبات أسعار هذه المادة الحيوية ، وأحسن دليل على ذلك الأزمة النفطية عام 1986، حيث تراجعت أسعار النفط بشكل كبير ما أدى إلى حدوث عجز الميزان التجاري في تلك الفترة، لذلك سارعت الجزائر لإتخاذ مجموعة من الإجراءات والتحفيزات المالية والضريبة الجمركية التجارية لتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير و إختراق الأسواق الدولية قاصدة من وراء ذلك القضاء على و حدانية التصدير للنفط و تحقيق معدلات نمو مرتفعة

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذا الموضوع نلخص إلى أنّ عملية التنمية الإقتصادية هي عملية في غاية التعقيد كما أن مفهومها يتحدد بواسطة مجموعة من المحددات المختلفة، فإضافة إلى المحددات التي تعكس الجوانب الكمية في التنمية الإقتصادية كتحسن الدخل الحقيقي و زيادة التراكم الرأسمالي هناك مؤشرات أخرى كيفية تتحدد بمدى قدرة هذه المسارات التنموية على إحداث نقلة نوعية على مستوى نمط معيشة الأفراد و إدخال طفرات من الحداثة و التطور على مختلف الإنتاجية و التجارية للبلد ، والتوجه نحو الإستخدام المتزايد لتكنولوجيا والفنون و التقنيات الإنتاجية المتطورة، لهذا نجد أن موضوع التنمية الإقتصادية أخذ حيز الإيستهان به ضمن النقاشات الفكرية لمختلف التيارات الإقتصادية.

في ذات السياق يلعب النشاط التصديري دورا بارزا كقاطرة للتنمية الإقتصادية وذلك من خلال المداخيل و العوائد التي يحققها، وبالنظر لإسهامه في التغلب على كافة المشكلات اللتي تعاني منها عملية الإنتاج و خلق القيمة المضافة وتوفير التحويل اللازم لمختلف البرامج الإنمائية و الرفع من طاقة توظيف الموارد الإقتصادية المحلية، من خلال وفرات الحجم البائعة عن شساعة حجم السوق الدولي و كذا متطلبات تكييف و تأقلم الإقتصاد المحلي مع متطلبات الأسواق الخارجية.

إن هذا الدور الإنمائي للنشاط التصديري و الذي يتمخض عن أثار إيجابية تمكن من كسر حلقات الجمود و التخلف في الإقتصاد و يعمل على تصحيح جملة الإختلالات الهيكيلية التي تعاني منها الإقتصاديات النامية.

أما بالنسبة للجزائر فلم تكن تجربة تنمية الصادرات لتسهم في إحداث تغيير على المستوى هيكل الصادرات الإجمالية، وبذلك تواصل السيطرة السلبية للقطاع النمط على الصادرات، وذلك على الرغم من أمين إثنين أو لهما التفطن المبكر للجزائر لمشكل الإرتباط بالريع النفطي تنمويا و مشاكل ذلك ، والثاني هو ضخامة ماتم حشده و توظيفه من إمكانيات لإنجاح الإستراتيجية.

أولا: نتائج الدراسة:

- يعد مفهوم التنمية الإقتصادية مفهوما ذا تعقيد شديد إذ إلى جانب الفقرات الكمية في الدخل ومتوسط نصب الفرد الحقيقي من الدخل يتأسس مفهوم التنمية على جوانب غير كمية تتمثل في التحول إلى مجموعة من الظروف التي تعكس تطور الإقتصاد و تقدمه.
- بالرغم من ما قدمته نظرية التنمية الإقتصادية من حلول للدولة النامية لكسر حلقات الفقر المفرغة السير في طريق التنمية، إلا ان هذه النظريات لم يصلح غالبها لتطبيق على واقع الدول النامية و يرجع السبب في ذلك إلى أن تلك النظريات لا تعالج حالة الدول النامية بل ناقشة مراحل تقدم الدول المتقدمة و السبب الثاني هو إفتقار الدول النامية لإمكانيات التي يمكنها من تنفيذ مقتضيات تلك النظريات على واقعها.

- ينعكس تطوير النشاط التصديري بالدول المختلفة إيجابا على محددات التنمية الإقتصادية فهو يعمل على تحسين مستويات الدخول المحققة و سد مايسمى بالفجوات الاربعة للإقتصاد و خلق التراكمات الرأسمالية التي تتطلبها عملية التنمية الإقتصادية.
- ترتبط مسارات التنمية الإقتصادية بالجزائر إرتباطا شديدا بالصادرات النفطية و حصيلتها، ونظرا لتركز تلك الصادرات بشدة في سلعة النفط تتزايد المخاطر كلما حدث تدهور في أسعار النفط ، تصل في العديد من الأحيان إلى رهن العملية التنموية و تعصف بالأستقرارين الإقتصادي الإجتماعي للبد.

ثانيا: اختبار صحة الفراضيات

انطلاقا من الفرضيات المقترحة في بداية هذا الموضوع، تجلت نتائج اختبارها على النحو التالي:

بالنسبة للفرضية الاولى و التي نصها كالتالي :

هناك دور للناتج المحلي الاجمالي في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2013-2017

اظهرت نتائج الموضوع صحة الفرضية و ذلك كون السلع و الخدمات المنتجة ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية

فيما يخص الفرضية الثانية و التي نصها كالتالي :

هناك دور للبطالة في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2013-2017

اظهرت نتائج الموضوع رفض الفرضية و ذلك كون ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى إضافة إلى ذلك التحول نحو الاستخدام التكنولوجي

فيما يخص الفرضية الثالثة و التي نصها كالتالي :

هناك دور للتضخم في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2013-2017

اظهرت نتائج الموضوع رفض الفرضية وهذا يدل على أن الإرتفاع في المستوي العام للأسعار كبير إضافة إلى ذلك أن معظم السلع والخدمات شهدت إرتفاعا محسوبا في أسعاره

فيما يخص الفرضية الرابعة و التي نصها كالتالي :

هناك دور لسعر الصرف في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 2013-2017

اظهرت نتائج الموضوع رفض الفرضية وهذا يدل على ضعف الطلب العالمي على منتجات الدولة والتدهور في الأسعار المحلية إضافة إلى ذلك عدم إستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير .

ثالثا: المقترحات و التوصيات

إنطلاقا من النتائج المتحصل عليها سواء في الجانب النظري أو القياسي تدعو إلى الاخذ بعين الإعتبار بعض الإقتراحات التالية.

1- يجب على الجزائر أن تعمل على فك الإرتباط الحاصل بين إقتصادياتها و صادرات المواد الخام بالنظر للأثر الضعيف لهذه الأخيرة في بعث هبات إنمائية بهذه الدول.

2- تعزيز إستراتيجيات تنمية و تنويع الصادرات بمعالجة مواطن الضعف و تأكيد مواطن القوة.

3- الإهتمام بالجانب التسويقي الدولي في المؤسسات الناشطة في الإقتصاد الوطني.

4- الإهتمام بتعزيز القدرات التنافسية للصادرات على مستوى المؤسسة المصدرة أو على مستوى الإقتصاد ككل.

5- يجب إعطاء اهمية متزايدة لبعض انشطة التصدير كنشاط إنتاج التمور و بعض الصناعات الغذائية التحويلية.

6- ضرورة البحث عن زبائن جدد لتنويع و جهات الصادرات خاصة و أن الجزء الاكبر من صادرات الجزائر يتجه نحو دول تكتل واحد وهو الإتحاد الاوروبي وهو أمر لا يمكن المراهنة عليه مهما تعاظمت العلاقات الدبلوماسية مابين الشريكين و ما تزايدت أهمية سلعة النفط في السوق الدولي.

رابعا: أفاق الدراسة:

على الرغم من الصعوبات التي كابدناها في إنجاز هذا العمل و على الرغم من النقائص التي قد تعتري هذا الموضوع و التي حلنا جاهدين على تدنيتها إلى البعد الحدود منفعين بالرغبة في تقديم عمل يحصل به النفع لقارئه ويجد في ضالته، إلا أننا نقول انه أي مامن عمل بشري إلاّ و يعتبر به ويحتاج إلى من سيتكمله ويصوبه، وهو مايشكل دافعا لتسليط الضوء على أوجه النقص تلك، وبناءا عليه تقدم بعض من المواضيع التي تراها جديرة بتسليط الضوء عليها و مناقشتها و ندرج ذلك على النحو التالي:

1- سبل فك الإرتباط بين مسارات الإنماء الإقتصادي و الريوع النفطية بالجزائر.

2- عوامل القوة و الضعف في إستارتيجية تنمية الصادرات بالجزائر بعد ربع قرن من التطبيق.

تحديات رفع صادرات القطاع الصناعي بالجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

2- أسماء دريسي، تطور الإنفاق الصحي في الجزائر ومدى فعاليته في إطار إصلح المنظومة الصحية خلال الفترة (2004-2013)، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسة الغقتصادية، العدد 06-2015.

3- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

4- انور هاقان قوناش، الصحة و قضايا الصحة العامة في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلمي، العلاقة بين الدخل والصحة، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004.

5- إياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2015.

6- إيمان بن زيان ريمة اوشن، واقع اداء النظامالصحي في الجزائر، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2015 .

7- بطاهر بختتة وزيان بروجة علي، مقومات بناء نماذج للتنمية المستدامة في الجزائر خارج قطاع المحروقات مداخلة ضمن فعاليات ملتقى الوطن الأول حول مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر المركز الجامعي تسمسيلت يومي 30- 31 أكتوبر 2018 .

8- بلال الفلاح، قطاع الخدمات الفلسطيني، بينته وأثره الإقتصادي ، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني، 2013.

9- بن ساحة مصطفى، معوقات نجاح النشاط التصديري فيدفع التنمية الاقتصادية بالدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تجارة دولية، 2017/ 2018.

10- بن مويزة مسعود ، دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة المحلية العالمية للإقتصاد و الاعمال، جامعة الاغواط، العدد 03، 2018.

11- البنك الدولي للإنشاء و التعمير، التنمية الصحية.

12- بوضياف ياسين، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية المستقبل، جامعة الشلف (الجزائر).

13- بوعريوة ربيع، القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الإقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداسيومي 24-25ماي2017.

14- بومعراف إلياس وعماري عمار، من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث عدد 2009/07، جامعة سطيف، 2010، ص 36 – 37

15- جاسم محمد، التجارة الدولية، زهران للنشر، الطبعة الأولى، 2013.

16- حسين محمد العيد، البوقاية من مخاطر الفساد في قطاع الصحة في الجزائر وتأثيرها على جودة الخدمات الصحية، دفاتر السايسة و القانون، العدد 18 جانفي 2018 ص 201.

17- حمدي أبو النجا: التصنيع التنمية، دار المكتبة الأكاديمية، طبعة أولى، مصر ، 2004.

18- زهير صيفي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ودوره في التنمية المحلية في الجزائر حالة ولاية البرج، قسم علوم الأرض جامعة محمد خيضر بسكرة، رقم 2014.

19- سميرة العابد وزهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 11 سنة 2012.

20- شريف على الصوص، التجارة الدولية، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، عمان، 2012.

21- صباغ رفيقة، إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الإقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي كألية للنهوض بالإقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية، جامعة البليدة.

22- عبلة عبد الحميد البخاري: إقتصادية الصناعة إقتصاديات الصناعة، جامعة الملك عبد العزيز 2018.

23- علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011،.

24- عماد السخن، التخطيط المالي للتنمية الاقتصادية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن .2016.

25- غازي محمود ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

26- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى، سلطنة عمان، 2007.

27- مريم عيسى محمد: إستراتيجية التصنيع في الدول النامية، دراسة نظرية تحليلة للتجربة الليبية في التصنيع

28- الملك عبد الله بن عبد العزيز أل مسعود و أخرون، دليل التصدير في المملكة العربية السعودية، هيئة تنمية الصادرات السعودية، الطبعة الأولى، 2014.

29- منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

30- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤتمر العام الدورة الخامسة عشر،ليما.
31- مهند بن عبد الملك السلمان و أحمد بن بكر البكر، دراسة وصفية، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، مؤسسة النقد العربي سعودي، سنة 2010.
32- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة، مذكرة من أمانة الأونكتاد، 28جانفي2013.
33- وردة شيبان، العلاقة النسبية بين كمية النقود و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1- بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2012-2013.
2- بوصالح سفيان، التحكم في جودة الخدمة البنكية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو القايد كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية تخصص إدارة العمليات و الإنتاج، 2016.
3- الجبارية كحيلي، دور إستراتيجية التصدير في تحسين الاداء المؤسسي، مذكرة مقدمة و كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير فرع تسيير المنظمات، تخصص التسيير الإستراتيجي.
4- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2012-2013.
5- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الإقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في لعلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، تخصص إقتصاد دولي و التنمية المستدامة، سنة 2011-2012.
6- خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير قسم علوم اقتصادية، 2014/ 2015.
7- درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير إختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية، و التسيير علوم تجارية، تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر القايد ، تلمسان .
8- دكتور جمال حلاوة ودكتور علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، عمان، الأردن، 2009.

9- زاوي بومدين، التمويل البنكي الدعم و التنمية القطاع الفلاحي في الجزائر أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص إقتصاد و تسيير عمومي 2016.

10- سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، الطور الثالث جامعة 8ماي1945 قالمة كلية العلوم الاقتصادية و التجاريةو علوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة،2015.

11- سليم عقون: قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

12- سماعني نسيبة، دور السياحة في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر، أطروحة شهادة الماجستير في إدارة الاعمال كلية العلوم الإقتصادية والتسيير و علوم التجارية، جامعة وهران، تخصص إستراتيجية2014.

13- شلوفي عمير، التضخم و النمو الإقتصادي ، تقدير عتبة التضخم دراسة قياسيية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014 ، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، 2018.

14- صغيري إيمان، دور التصدير في إختراق الأسواق الدولية مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2015-2016،.

15- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة و الإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك لجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الإقتصاد، عمان، 2008.

16- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي تخصص إقتصاد،2013.

17- محمد زوزي: تجربة القطاع الصناعي الخاص ودورها في التنمية الإقتصادية في الجزائر (دراسة حالة ولاية غرداية أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية و التجارية علوم التسيير، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.

18- نعيم إلهام: إستخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة أبي بكر القايد تخصص بحوث المليات و تسيير المؤسسات،2016.

19- وردة شيبان، العلاقة النسبية بين كمية النقود و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، رسالة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة، 2016.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

1- بن حمود سكينة، السياسات الإقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات ملتقى الوطن الأول حول السياسات الإقتصادية في الجزائر، مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط و إقصاد السوق يوم 13 ماي 2013.

2- بوزار صفية، مداخلة مقدمة ضمن فعالية و إنعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ضل العولمة يومي 8-9، 2014، المركز الجامعي تبازة، الجزائر.

3- عياش زوبير و قوتي سعاد: واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لمداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إشكالية التنمية الإقتصادية و متطلبات النهوض، جامعة الوادي يومي 5 و6 ماي 2013.

4- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، دور إقتصاد الخدمات و التجارة في التحول الهيكلي و التنمية الشاملة، مذكرة من أمانة الأونكتاد، 6 جوان 2017.

رابعا: المجلات

1- أيمن المكاوي: القطاع الصناعي ركيزة إقتصادية تتطور، مجلة الإقتصادية، دائرة التنمية الإقتصادية العدد 04، مارس 2014.

2- بزارية أمحمد: الخيارات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية، الإستفادة من التجربة التركيبة، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعمة، خميس مليانة، 2015.

خديجة زياني و حنان حراث، مقال تحت عنوان السياحة الصحراوية في الجزائر، مجلة الإقتصاد والمالية، مجلد 04 رقم 02، 2018.

سعيدة رحمانية، وضعية الصحة و الخدمات الصحية في الجزائر، مجلة الباحث الإجتماعي، جامعة المسيلة، العدد 11 مارس 2015،2015.

3- صديقي سعاد، ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية بولاية ميلة، مجلة 2 ، ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد الثاني، ديسمبر 2015.

4- الفاتح محمد عثمان مختار، إقتصاديات خدمات الرعاية الصحية في الدول النامية و أثرها على التنمية مجلة أماراباك، المجلد الرابع، العدد العاشر 2013.

5- هواري معراج، السياحة و أثرها في التنمية الإقتصادية العالمية، حالة الإقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، عدد 2014/01، سنة 2014.

6- يحي سعيدي و سليم العمراوي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الإقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 36 سنة 2013.

خامسا: المواقع الأجنبية

1- bodreddinebenjoucef, reoueogriculture, unireessitefarhatabbas sétif1,no1,2016.

2- choukribenzerour and rechidesatourKtourism and économie gronth in algeriaMevidence of contegration and causal analysis.

3- elhiwardz.com.

4- https:www.journaldunet. Fr/ business/ dictionnaire- economique – et – financier/ 1199005- pib – produit – interieur – brut difinition-calcul-traduction.

5- MBARGOL'LIBER LE POTENTIEL DU COMMERCE DES SERVICES EN AFRIQUE POUR LA CROISANNCE ET LE Développement, rapport 2015.

6- mpra, foussenirамde and sévignebassironlo, me role of the agricultural sector in the senegal, écanomy , paper no 81,p 906.

7- OCDE, les et la service et la croissanse économique cmploi, productireité et innovatin rénion du conseil de l'ocde au niveau ministériel de 2005 no 83116, 2005

8- OCDE,DALILA CERVANTES-GODOY*JOE DENNBRE IMPORTANCE économique de l'agriculture dans lalutte contre la pauvrté .report2010 no23 .

9- roppa. Efficacité de l'aide dans le domaine de l'agriculture et du développmentrueral. Report aout 2008.